المجلس يتعزز بكفاءات وشخصيات على إثر التجديد النصفي..

مجلس الأمة

54
تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-
العدد الرابع والخمسون - نوفمبر / ديسمبر 2012

..و بالإجماع
عبد القادر بن صالح
رئيسا للمجلس

مخطط عمل الحكومة:
الجبهات المفتوحة..
والتحديات القائمة!

قانون المالية
2013
أية آليات لمواجهة
التداعيات السلبية
للأزمة العالمية!؟

تحت قبة البرلمان
كلمات ومواقف

الفهرس

إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2012

رئيس مجلس الأمة يحيي الحسم الصارم والسريع لعملية تيقنتورين 04
ويؤكد: لا أمل لقوى الشر التي سعت بعملها الجبان
لضرب استقرار البلاد واقتصادها ووحدة شعبها

جلسات

على اثر التجديد النصفي 08
تنصيب الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس المجلس

أعضاء مجلس الأمة يناقشون مخطط عمل الحكومة 12

الوزير الأول: أولوية مخطط عمل الحكومة التكفل بانشغالات المواطن 12

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية حول مخطط عمل الحكومة 14

أعضاء المجلس يصادقون على لائحة مخطط عمل الحكومة 23

الملف **مخطط عمل الحكومة: الجبهات المفتوحة.. والتحديات القائمة** 24

قانون المالية التكميلي لسنة 2012 35
أية آليات لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة العالمية ؟!

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية حول قانون المالية 2013 37

الأسئلة الشفوية 44

استقبالات 48 النشاط الخارجي 51

البرلمان في دورة غير عادية
بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى الجزائر 55
رئيس المجلس: الزيارة فرصة لإنطلاق مرحلة جديدة
في العلاقات الجزائرية الفرنسية

في افتتاح الدورة غير العادية للبرلمان المنعقد بغرفتيه 59
رئيس المجلس: فلتكن المناسبة ايذانا بانطلاق مرحلة جديدة..

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يُقر أن: 62
الجزائر خضعت لمدة 132 سنة لنظام : عنيف.. جائر.. وغير عادل

الخرجات الاستطلاعية 64
لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بولاية البيض

ندوات 65
«البرلمان والمواطنة»

أيام دراسية : **يوم دراسي بالجزائر العاصمة** 70
حول موضوع «حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية»

أبواب مفتوحة 73

نشاطات اجتماعية 74
لجنة الخدمات الاجتماعية لمجلس الأمة
تشارك فرحة موظفي المجلس ختان أطفالهم

المدار البرلماني 75

تنبيه: نظرا لتصادف صدور هذا العدد (ديسمبر (2013) مع قرب موعد جلسات تنصيب الأعضاء الجدد في النصف الأول من شهر جانفي 2013 على إثر التجديد النصفي الخامس لأعضاء المجلس.. تأخر صدور العدد 54 .

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

«... الانتماء إلى هذه الهيئة هو مبعث اعتزاز وفخر لكل واحد وواحدة منا، لكن الانتماء هو في نفس الوقت مسؤولية يتوجب علينا تحملها ؛ ذلك أن الثقة التي وضعها فيكم ناخبوكم أو الجهة التي عينتكم تقتضي منكم واجب العمل في إطارها... والحرص على الوفاء لها وتأديتها بالجدية والتفاني المطلوبين... وذلك من خلال العمل على تجسيد طموحات ناخبيكم ومن خلال البقاء إلى جانبهم وتحسس تطلعاتهم والتكفل بانشغالاتهم...

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الالتزام لا يتنافى مع القناعات السياسية للواحد منكم والآخر ولا مع ولائه أو التزامه الحزبي.»...

رئيس المجلس في احتتام دورة الخريف العادية 2012

رئيس مجلس الأمة يحيي الحسم الصارم والسريع لعملية تيقنتورين

إختتم مجلس الأمة دورته الخريفية العادية لسنة 2012 صبيحة يوم الأحد 3 فيفري 2013 في الجلسة العلنية المنعقدة لهذا الغرض، طبقا لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 5 من القانون العضوي رقم 02-99، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

وقد جرت مراسيم الاختتام بحضور السيدات والسادة: رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة، أسرة الإعلام وجمع من الضيوف والمدعوين.

وقد ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة كلمة بهذه المناسبة ليُعلنَ بعد تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، عن الاختتام الرسمي للدورة.

ويؤكـــــد: لا أمل لقوى الشر التي سعت بعملها الجبـــــان لضرب استقرار البلاد واقتصادها ووحدة شعبها

الخصوصية: التجديد والاستمرارية

نلتقي وإياكم اليوم لنحتفي كالعادة باختتام الدورة الخريفية العادية. وكما هو معروف فإن هذا اللقاء يكتسي دائمًا الأهمية والخصوصية... كونه يعطينا باستمرار الإمكانية لجرد الحصيلة وتقييم الجهد، واستخلاص الدروس من الممارسة التي معًا أدينا خلال الدورة...

وفي هذا الإطار بودي أن أقول أن الدورة الخريفية العادية كانت معقولة في عدد نصوصها وهامة في مردودية أداءات أعضائها،

ناهيك عن كونها كانت باستحقاق الدورة التي تجسدت فيها الخصوصية التنظيمية التي تميز مجلس الأمة، ألا وهي التجديد مع الاستمرارية.

... فالدورة ومن خلال التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة أعطت الهيئة خاصيتها المتمثلة في التغيير الجزئي الذي فيه يتغير نصف الأعضاء ويبقى النصف الآخر لمواصلة العهدة...

ألوان سياسية عززت التعددية

خلال فترة انعقاد الدورة عرفت الساحة الوطنية كما تعلمون، منافسة انتخابية قوية بين الأحزاب السياسية وضمن الهيئة الناخبة المحلية. وخلالها كان أعضاء مجلس الأمة فاعلين نشيطين ومؤثرين في التوجه الذي عرفته هذه الانتخابات. وقد أفرز ذلك الحراك وتلك المنافسة وصول أسماء جديدة تمثل أحزابًا سياسية أعطت المجلس ألوانًا حزبية عززت من خلالها التعددية السياسية مكانتها ضمن الهيئة...

إذن نلتقي اليوم في مناخ جديد وتركيبة بشرية جديدة... زملاء قدامى وآخرون جددًا يلتقون في رحاب الهيئة ليعملوا في إطارها ومعًا يساهمون بتزويد البلاد بقوانين، الجزائر هي في حاجة لها...

... لهذا وفي هذه اللحظات تحديدًا فإننا نعيش ليس فقط الدلالات السياسية والدستورية... ولكننا نلتقي ونعيش في ظل أجواء لا تخلو من المشاعر الإنسانية، أجواء تمهد لزمالة جديدة مرشحة بأن تقوم وتدوم ما بين زملاء قدموا من مختلف ولايات الوطن وآخرون (لمواصفات محددة) عينوا وفقًا لأحكام الدستور من قبل فخامة رئيس الجمهورية... جاؤوا ليعملوا ضمن عائلة واحدة هي عائلة مجلس الأمة.

... فالمناسبة إذن لها مدلولها الإنساني وبالطبع بُعدها السياسي...

الآن، وقد تم تنصيب أعضاء مجلس الأمة، بودي أن أُسَجِّل كبير الارتياح لنجاح العملية الانتخابية الأخيرة وأن أهنئ كل من شارك في إنجاحها بودي أيضا أن أوجه بالمناسبة للزميلات والزملاء الجدد كامل الترحاب وصادق التهنئة لنجاحهم في تلك الانتخابات أو شرف تعيينهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية وللجميع أقول أهلاً وسهلاً بكم في رحاب مجلس الأمة.

نهاية فترة تشريعية

أما فيما يخص نشاط مجلس الأمة، فقد جرت العادة في مثل هذه المناسبة أن أتولى أمامكم عرض وتقييم أهم النشاطات التي عرفتها الهيئة. لكن تقييم نتيجة محصلة الدورة يحتم علي «إحقاقًا للحق» التذكير بأن هذه الحصيلة شارك في تحقيقها زملاء قدامى غادروا الهيئة وآخرون جدد أتوا لمواصلة المسيرة.

وهذا ما يدعوني إلى القول أيضا أن اختتام دورة هذه السنة كانت بالواقع اختتامين وليس اختتاما واحدا :

اختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2012

واختتام الفترة التشريعية 2012-2009 بالنسبة لنصف أعضاء مجلس الأمة. وفي هذا تكمن واحدة من خصوصيات مجلس الأمة... وفيها يتجلى بشكل واضح مبدأ التغيير مع الاستمرارية.

قانون المالية.. وتبعات الأزمة المالية العالمية

وعلى الصعيد التشريعي البحت، كانت نصوص الدورة عمومًا مرضية...

وهكذا فقد درس مجلس الأمة وصادق على قانون المالية (لسنة 2013)، وقانون ضبط الميزانية لسنة 2010...

وأضن، زميلاتي زملائي، أني لست في حاجة إلى التأكيد على أهمية هذين القانونين كونهما يأتيان سنويًا لتحديد معالم سياسة البلاد المالية والاقتصادية التي في إطارهما تتحدد قواعد التسيير الجيد والشفاف للمال العام للدولة...

وهكذا جاء قانون المالية ليكرس أيضا حماية المصالح الاقتصادية والمالية للجزائر، وهو جاء ليحدد أوجه صرف أبوابها في ميادين الاستثمار والشؤون الاجتماعية والثقافية وغيرها لكن قانون مالية هذه السنة جاء خاصة ليُحصّن البلاد ويحميها من تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية...

أما القانون المتعلق بتسوية الميزانية فقد أتى ليعزز شفافية تسيير المال العام ويقوي من الدور الرقابي البَعْدِي لأعضاء البرلمان.

نشاطات برلمانية متواصلة

بالإضافة إلى هذين القانونين، ناقش مجلس الأمة وصادق على قانون المحروقات الذي أتى لمواكبة التطور الحاصل في ميدان الطاقة وهو جاء ليحقق للبلاد التوازن بين ما تتطلبه مقتضيات التنمية وما يحتمه واجب الحفاظ على مصادر عيش الأجيال القادمة، باعتبار أن المحروقات لا تزال تشكل المصدر الأساسي لتغذية الميزانية العامة للدولة...

من جانب آخر، صادق مجلس الأمة على القانون المتضمن اتفاقية ترسيم معالم الحدود البحرية بين الجزائر وتونس الشقيقة. والاتفاقية بالإضافة إلى جانبها التقني والقانوني فقد أتت لإزالة احتمالات نشوب النزاعات الحدودية المحتملة بين البلدين الشقيقين، وهي أتت لإرساء قواعد سياسة حسن الجوار وتقوية أواصر الأخوة والتعاون ما بين البلدين الشقيقين...

الدورة فيها تمت دراسة ومناقشة مشاريع قوانين أخرى كقانون المعاشات العسكرية.

إلى جانب العمل التشريعي، عرفت الدورة كالعادة نشاطا مرقابيا تمثل في مساءلة الحكومة في العديد من المجالات، وقد نظم المجلس لهذه الغاية عدة جلسات لطرح الأسئلة الشفوية.

وفي نفس السياق وجه أعضاء مجلس الأمة عددًا من الأسئلة الكتابية خاصة بقطاعات وزارية مختلفة. هذا دون أن ننسى النشاطات الفكرية الأخرى التي دأب مجلس الأمة على تنظيمها والتي ترمي إلى ترقية وتعميق الثقافة البرلمانية.

<<<

الانتماء إلى الهيئة مبعث اعتزاز

وأنا أجدد لكم مرة أخرى، زميلاتي زملائي الجدد، التهنئة، أستسمحكم العذر بمفاتحتكم ببعض الأفكار والآراء والملاحظات حول المهمة السامية والنبيلة التي أتيتم لأجلها...

ولئن سمحت لنفسي بمصارحتكم بها... فإني أفعل ذلك من باب التذكير لا غير... لأني أعلم أنكم تدركونها أو تدركون جلها...

زميلاتي زملائي، أعلم أنكم تدركون أن الانتماء إلى هذه الهيئة هو مبعث اعتزاز وفخر لكل واحد وواحدة منا، لكن الانتماء هو في نفس الوقت مسؤولية يتوجب علينا تحملها ؛ ذلك أن الثقة التي وضعها فيكم ناخبوكم أو الجهة التي عينتكم تقتضي منكم واجب العمل في إطارها... والحرص على الوفاء لها وتأديتها بالجدية والتفاني المطلوبين... وذلك من خلال العمل على تجسيد طموحات ناخبيكم ومن خلال البقاء إلى جانبهم وتحسس تطلعاتهم والتكفل بانشغالاتهم...

وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الالتزام لا يتنافى مع القناعات السياسية للواحد منكم والآخر ولا مع ولائه أو التزامه الحزبي.

وفي هذا السياق تحديدًا، أود أن أؤكد لكم أن الهيئة هيئة مجلس الأمة سوف تكون إلى جانبكم في كل خطوة تخطونها لبلوغ هذه الغايات ما دام أداؤكم يتماشى مع أحكام القوانين المرعية وما دام ذلك الأداء يخدم الأهداف التي تم اختياركم على أساسها...

... والهيئة، زميلاتي زملائي، سوف تعمل في «حدود إمكانياتها» لتسهيل هذه المهمة... وإن الهيئة (وفي إطار القوانين المرعية) دائمًا، ستدعم بالتنسيق جهودكم الرامية إلى ترقية الأداء البرلماني...

... وبالمناسبة أود كذلك أن أدعوكم إلى الاندماج سريعًا ضمن الهيئة والاستعانة بزملائكم القدامى والعمل معهم وفقًا لمضمون قانون هيئتنا الأساسي ونظامها الداخلي. وأن تعملوا على تثمين التجربة المكتسبة بل أقول أن تعملوا على تعزيزها...

وليس إقلالا من كفاءاتكم أو تجاربكم السابقة إذا ما قلت لكم بأنكم محظوظين كونكم (تأتون لتعزيز الهيئة) وتأتونها أيضا لتستفيدوا من رصيد التجربة التي حققها زملاؤكم القدامى ضمن الهيئة...

فنعمل، زميلاتي زملائي، معًا على إثراء هذا الرصيد ولنجعل تجربة الواحد منكم تتلاقح بل أقول تثري تجربة الآخر بما فيه خدمه للهيئة وخدمة البلاد...

ومما لا شك فيه، أيتها الزميلات أيها الزملاء، أن الاندماج الهادئ بين أفراد الهيئة سوف يساهم من دون شك في تعزيز الثقة فيما بيننا وضمن الهيئة وإن هذه الثقة هي التي ستساهم من دون شك في خلق مناخ العمل الجاد وتساهم في إبراز كفاءات الواحد والآخر وتساهم في إثبات قدراته ضمن الهيئة.

ولا يخامرني أدنى شك، في أن الكفاءات والقدرات التي تزخر بها تركيبة مجلس الأمة الآن ستسهم في الرفع من مكانة هيئتنا والارتقاء بها إلى مصاف الغرف العريقة المماثلة...

نتطلع إلى مصاف الغرف العريقة

بالتجديد النصفي الخامس لأعضاء مجلس الأمة، الذي تم مؤخرا، تكون الهيئة قد أطفأت شمعتها الخامسة عشر من عمرها الحافل بالعمل والعطاء.

إنها. كما تلاحظون. فترة قصيرة، لكنها كانت ثرية، لهذا فإنه يجدر بنا الآن الوقوف عندها لإبداء بعض الملاحظات حول محصلة أدائها...

... ودون الخوض في الجدل العقيم الذي يسعى البعض إقحام الهيئة فيه ودون الدخول في إعطاء الأرقام الجزافية عن عدد النصوص المصادق عليها أو النشاطات المتنوعة التي (في كل مرة) كانت الهيئة تقوم بها فإننا نود أن نؤكد أنه :

وعلى عكس ما يعتقده البعض من أن إنشاء مجلس الأمة قد جاء لحل مشكلة سياسية ظرفية طارئة فإن الأيام والتجربة المعاشة «(خلال الفترة)» بيّنت محدودية هذا الطرح وقصر نظر طارحيه... ذلك أن الأيام أثبتت لداعِمِي

موقف وطني رائع.. وأصداء دوليـــــة إيجابية

هذه الفكرة أن مجلس الأمة كان حقًا مؤسسة دستورية مفيدة أدت دورها كاملا. كما أن الدور الذي أدته خلال الفترة بيّن هو الآخر أهمية وجدوى الهيئة عبر كامل مراحل وجودها وفي كافة أوجه النشاط الذي قامت به سواء أكان ذلك النشاط سياسيًا أو تشريعيًا، وهو ساهم في ترقية الأداء البرلماني ووفر منبرًا برلمانيًا إضافيًا للتعبير عن الرأي التعددي. وساهم بنفس الوقت في تحقيق التوازن المؤسساتي. وعزز من ثم الاستقرار ضمن المؤسسات الدستورية بل أقول عزز الاستقرار في البلاد...

وهكذا وفي مجال الأداء التشريعي والبرلماني ظل مجلس الأمة يستعمل صلاحياته بكل رزانة وروح مسؤولية... وكان أعضاؤه يراعون في كل مرة مصلحة البلاد العليا قبل أي مصلحة أخرى.

وبهذا السلوك المسؤول وهذا الأداء المتزن أكسب مجلس الأمة المصداقية ووسع من دائرة احترام الناس له... فكانت الرزانة والتعقل هي التي تتحكم في كافة أعماله ونشاطاته المختلفة...

فلا هو أراد لنفسه أن يكون غرفة تسجيل ولا هو سعى لأن يكون آلية للتعطيل.

التكامل والتنسيق

ما كان لمجلس الأمة أن يقوم بهذا الدور ولا أن يحقق تلك النتائج... لولا تظافر جهود أكثر من جهة وتوافر أكثر من عامل...

وهنا يجب الإشادة بداية بجهد وعمل كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، على اختلاف أطيافهم السياسية ومشاربهم الفكرية، طيلة العهدات المتعاقبة (كل من موقع عمله واختصاصه) في خدمة وتطوير الهيئة...

وإني لآمل، زميلاتي زملائي، في أن تسير التشكيلة الجديدة التي تكوّنونها (في أدائها) على نفس شاكلة سابقاتها في مجال الجهد والعطاء...

النتيجة المحققة، سيداتي سادتي، ما كان لها لتتحقق لولا التنسيق الجيد الذي تكرس وتوسع عبر السنين مع المجلس الشعبي الوطني في المجال التشريعي وفي مجال الأداء البرلماني وفي نطاق عمل الدبلوماسية البرلمانية.

لا يمكننا ونحن نتحدث عن الجهات التي ساهمت في تحقيق النتيجة أن ننسى أو نتناسى الدور الكبير الذي لعبته الهيئة التنفيذية في مجال التنسيق والتعاون وتوفير مناخ العمل المنسجم والذي كان من نتيجته تجاوز العقبات التي اعترضت المسيرة طيلة الفترة.

تلكم هي بعض الأسباب التي ندعو، أيها الزملاء، إلى مواصلة العمل في إطارها لتعزيز التجربة وتقوية إطار العمل ضمنها...

موقف وطني.. بأصداء دولية

سيظل الجزائريون يتذكرون لوقت طويل الوحشية التي نَفذت بواسطتها الجماعات الإرهابية عمليتها الشنيعة في عين أمناس.

وأن الذي جرى يومها لم يكن بالواقع مجرد عمل إرهابي إجرامي عادي ليضاف رقمه إلى قائمة العمليات الإرهابية الإجرامية والتي عرفناها من قبل...

وإنما كان بمثابة عمل حربي واسع كان يرمي إلى امتحان الجزائر في قدراتها ومعرفة مدى صمودها في وجه العدوان... لكن الجواب الصارم والسريع جاء من خلال تلك الوقفة الرائعة التي وقفها الشعب الجزائري بكامله.

وهو جاء من خلال الرد السريع والحاسم لقواتنا المسلحة وأسلاك أمن بلادنا والتي برهنت الجزائر فيه عن قدراتها الكبيرة في المواجهة وفي التخطيط والتنفيذ والحرفية العالية في ردع العدوان...

... لقد جاء هذا العمل الإجرامي بالواقع ليذكرنا ويذكر الرأي العام العالمي بمآسي ومعاناة عشنا فصولها فترة ليست بالقصيرة، فترة عشناها لوحدنا وفي كثير من المرات عانينا منها بألم وصمت... والأمرُّ في كل ذلك أننا عشناها وحدنا وبتجاهل غير مفهوم غايته... لكننا صمدنا.

واليوم وبعد عملية تيقنتورين فإننا نبدي الارتياح لانحسار قوى الشر التي سعت بعملها الجبان استهداف استقرار بلادنا واقتصادنا ووحدة شعبنا.

ونبدي الارتياح أيضا لالتفاف مواطناتنا ومواطنينا حول قيادة بلادنا وقواتنا المسلحة...

إن هذا الموقف الوطني الرائع الذي وقفه شعبنا هو الذي زاد من احترام العالم لنا... وعزز مصداقية سياسة بلادنا... وزاد من الاهتمام الذي أصبحت الدول تبديه لبلادنا وراحت تعمل على تقوية علاقاتها معنا...

وإن هذا الاهتمام وهذه الرغبة في تثمين العلاقات مع بلادنا جاءت بالواقع أيضا للمكانة والوزن الذي أصبحت تحتله بلادنا والوزن الكبير الذي يحظى به فخامة رئيس الجمهورية ولما يتحلى به من حكمة وحنكة اعترف الجميع له بها...

شكرا لكم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس : الهيئة تستشرف دورا حيويا في نطـــــــــاق سياسة الإصلاحات

على اثر التجديد النصفي

تنصيب الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس المجلس

عملاً بأحكام المادتين 113 و114 من الدستور؛ والمادة 11 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ والمواد 2، 3 و5 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛ عقد المجلس صبيحة يوم الأربعاء 9 جانفي 2013 جلسة علنية عامة، خصّصها لاثبات عضوية الأعضاء الجدد المنتخبين والمعينين، في مجلس الأمة، في إطار التجديد النصفي لعدد أعضائه وانتخاب رئيس المجلس لفترة تشريعية جديدة.

ترأس الجلسة، وفقا للإجراءات القانونية التي تُنظم العملية، السيد الطيب فرحات احميدة (94 سنة)، أكبر أعضاء المجلس سنا، بمساعدة السيدين عباس بوعمامة ومحمد ماني وهما أصغر الأعضاء سنا. وقد خصصت هذه الجلسة لعرض أسماء الأعضاء الجدد وتشكيل لجنة إثبات العضوية التي تمت المصادقة عليها أثناء الجلسة العلنية.

إثبات العضوية

إستهلت جلسة إثبات العضوية بالمناداة الاسمية على الأعضاء الـ 48 الجدد الذين تم انتخابهم على مستوى الولايات بتاريخ 29 ديسمبر 2012 والأعضاء الـ 30 الذين عينهم فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ 7 جانفي 2013؛ وإثر ذلك تمت المصادقة على تشكيلة لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة؛ ورفعت الجلسة لتمكين اللجنة من إعداد تقريرها.

وعند استئناف الجلسة العامة، تلى مقرر لجنة إثبات العضوية على الحضور التقرير الذي أعدّته اللجنة في الموضوع وتمت المصادقة عليه من طرف السيدات والسادة الأعضاء، وبهذه العملية تم تثبيت عضوية الأعضاء الجدد.

القائمة الاسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين

بعد استدعاء السيد رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-401 والمؤرخ في 14 محرم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012، جرَتْ يومَ 15 صفر عام 1434 الموافق 29 ديسمبر سنة 2012، الانتخابات الخاصة بالأعضاء المنتخبين. وقد أعلن المجلس الدستوري في بيان صدر يوم 1 جانفي سنة 2013، عن النتائج النهائية التالية:

عدد الولايات المعنية :	48
الناخبون المُسجَّلون :	26.895
الناخبون المُصوّتون :	25.251
الناخبون المُمْتَنعُون :	1644
نسبة المشاركة :	% 93،89
عدد الأصوات الملغاة:	2376
عدد الأصوات المُعَبَّر عنها:	22.875
عدد المترشحين الفائزين :	48

زوبيري عبد القادر	عن ولاية أدرار
معزوز عبد القادر	عن ولاية الشلف
عويسي محمد	عن ولاية الأغواط
بزاز عزيز	عن ولاية أم البواقي
مخلوفي عمار	عن ولاية باتنة
مزيان إبراهيم	عن ولاية بجاية
مُونيب عبد المجيد	عن ولاية بسكرة
سعيدي حسني	عن ولاية بشار
بوشلاغم محمد	عن ولاية البليدة
ماني محمد	عن ولاية البويرة
إمَاد مصطفى	عن ولاية تامنراست
بوجابر خالد	عن ولاية تبسة
مَندي عبد الرحيم	عن ولاية تلمسان
كَمُون عبد القادر	عن ولاية تيارت
تَمدرْ تازة موسى	عن ولاية تيزي وزو
زوبيري محمد	عن ولاية الجزائر
لَبيَض عبد السلام	عن ولاية الجلفة
بوزريبة عبد المجيد	عن ولاية جيجل
طقيش عبد المجيد	عن ولاية سطيف
امبَاركي لخضر	عن ولاية سعيدة
مسيخ أحمد	عن ولاية سكيكدة
الهَنَاني عبد الغني	عن ولاية سيدي بلعباس
شَبلي بشير	عن ولاية عنابة
بوالشعير جمال	عن ولاية قالمة
شَرَيط لمين	عن ولاية قسنطينة
قَارة بلقاسم	عن ولاية المدية
سعيد جمال	عن ولاية مستغانم
ميساوي محمد	عن ولاية المسيلة
مَهَني غريسي	عن ولاية معسكر
بوتَخيل يوسُف	عن ولاية ورقلة
كَاشة سعيد	عن ولاية وهران
قنيبر عبد الوهاب	عن ولاية البيَض
بوعمامة عباس	عن ولاية إليزي
جعفر نور الدين	عن ولاية برج بوعريريج
سليماني عبد الكريم	عن ولاية بومرداس
طويل رابح	عن ولاية الطارف
مرسلي عبد الباهي	عن ولاية تندوف
سطاح بوعلام	عن ولاية تيسمسيلت
سعداني محمد السعيد	عن ولاية الوادي
كَليل الطاهر	عن ولاية خنشلة
طَوَافشيَة زبير	عن ولاية سوق أهراس
شَابني عبد القادر	عن ولاية تيبازة
بنِ الصَغير عبد الكريم	عن ولاية ميلة
لزعَرْ محمد	عن ولاية عين الدفلى
قَنيبَر الطيّب	عن ولاية النعامة
أوسَهلة محمد رضا	عن ولاية عين تموشنت
بن يونس محمد	عن ولاية غرداية
خَتير محمد	عن ولاية غليزان

القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المعينين

طبقا للمادتين 78 و101، الفقرة 3 من الدستور، عين رئيس الجمهورية بعنوان الثلث الرئاسي أعضاء مجلس الأمة الآتية أسماؤهم:

1 — **عبد القادر بن صالح**
2 — **محمد أخاموك**
3 — **رشيد بوغربال**
4 — **محمد زكرياء**
5 — **مسعود زيتوني**
6 — **محمد بن طبة**
7 — **عبد الكريم قريشي**
8 — **عبد القادر بن سالم**
9 — **عبد القادر شنيني**
10— **حمود شايد**
11 — **فوزية بن باديس**
12 — **محند آكلي بن يونس**
13 — **عبد الوهاب حسن**
14 — **سعيد بركات**
15 — **جمال ولد عباس**
16 — **الهادي خالدي**
17 — **سعدية نوارة جعفر**
18 — **الهاشمي جيار**
19 — **بو بكر بن بوزيد**
20 — **صالح قوجيل**
21 — **عائشة باركي**
22 — **حفيظة بن شهيدة**
23 — **خيرة (ليلى) الطيب**
24 — **ابراهيم غومة**
25 — **الطيب فرحات أحميدة**
26 — **ياسف السعدي**
27 — **زهرة ظريف بيطاط**
28 — **محمد بوخالفة**
29 — **أحمد محساس**
30 — **ا براهيم بولحية**

المجلس اليوم أكثر تنوعا.. وتعبيرا عن مسار مؤسساتي وسياسي يعزز النهج الديمقراطي.. ودولة القانـــــــون

أعاد أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العلنية المنعقدة يوم 9 جانفي 2013، وبعد اكتمال النصاب الثقة في السيد عبد القادر بن صالح، رئيسا للمجلس.

وبعد انتخابه بالإجماع رئيسا للمجلس ألقى كلمة بالمناسبة :

تجديد الثقة.. لحظة امتزاج المشاعر.. والتمكين للحنكة في ظل الرهانات الوطنية الراهنة

أود في مستهل هذه الكلمة المناسبتية، أن أتوجه بالشكر إلى كافة زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة... القدامى منهم والجدد... على الثقة التي «قبل قليل» شرفوني بها لتولي رئاسة مجلس الأمة...

بالنسبة لزملائي القدامى، فإني أعتبر موقفهم هذا بمثابة ثقة مجددة، أعتز بها. أما بالنسبة لزملائي الجدد، فإني أعتبر هذا الدعم بمثابة تكليف بضرورة بذل جهد أكبر...

لهؤلاء ولأولئك أقول شكرا جزيلا... وسأبذل قصارى جهدي لأكون في مستوى هذه الثقة.

ما أريد التأكيد عليه في هذه المناسبة هو أني أعدُ الجميع بأنني سأعمل جاهدا على التقيّد بما تمليه علي مسؤوليتي الدستورية وتحدده الأحكام القانونية المرعية ضمن مجلس الأمة...

والتزم أمامكم بالتعامل مع كل واحدة وواحد بنفس القدر من التقدير والاحترام وسأولي العناية المطلوبة والاهتمام المستحق، لكافة الآراء ووجهات النظر التي يأتي بها الواحد منكم والآخر... كيفما كانت وجهة نظره وأين كان انتماؤه الفكري أو خياراته السياسية...

لكن قبل هذا وذلك أود، زميلاتي زملائي، أن أنتهز السانحة لكي أقدم للزملاء الجدد خالص التهاني على انتخابهم أو تعيينهم لأداء شرف العمل ضمن مجلسنا الموقر...

وأرحب بهم ضمن الهيئة التي هي من الآن هيئتهم، وأتمنى للجميع النجاح والتوفيق لتأدية المهمة الموكلة لنا جميعا.

وإني، زميلاتي زملائي، لعلى قناعة بأنكم ستكونون «ولا شك» في مستوى الآمال التي وضعتها فيكم الهيئة الناخبة التي اختارتكم للمهمة...

كما أود أن أنتهز المناسبة أيضا لكي أؤكد للجميع عن كامل جاهزية رئاسة مجلس الأمة والعاملين في المصالح التابعة لها لمساعدتكم على تأدية مهامكم البرلمانية وممارسة نشاطاتكم في مختلف الجوانب المتعلقة بدوركم كممثلين للأمة...

بودي-والمناسبة تسمح لي بذلك- أن أعبر عن كبير الارتياح لوصول أعضاء جدد أفرزتهم انتخابات 29 ديسمبر الماضي، أعضاء عززوا بوجودهم الهيئة وأعطوها وجهها التعددي الذي كان منتظرا فأصبحت بذلك... ألوان في تركيبتها الحزبية أكثر تنوعا وأكثر تعبيرا عن واقع الخريطة السياسية الجديدة للبلاد... وهو الأمر الذي سيعطي من دون شك الحيوية المنتظرة للهيئة ويجعل النقاش ضمنها أكثر ثراء وتنوعا...

وفي نفس الإطار أود: أن أعبر عن العرفان والشكر لفخامة رئيس الجمهورية الذي باستمرار أولى الهيئة كبير العناية والدعم وفي كل مرة عمل على تعيين كفاءات وطنية عالية المستوى لتدعيم التركيبة البشرية الوافدة من بين أعضاء الهيئة الناخبة على المستوى المحلي.

إننا إذ نقدر له هذا الموقف ونثمن خياراته فإننا نتمنى أن يكون الجميع في مستوى الثقة الموضوعة فيه لتأدية المهمة ضمن الهيئة وخدمة الأهداف النبيلة التي جاءت بها النصوص الأساسية الناظمة للبلاد وتلك الخاصة بمجلس الأمة. والسهر على دعم القوانين الرامية إلى بلوغ الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرسومة للبلاد...

وفي هذه اللحظة بالذات، وعيناي تتجولان في أركان القاعة ساعيا للتعرف على وجه هذا والتأكد من وجود ذلك، تصرف أفكاري بنفس الوقت نحو زملائي الذين انتموا إلى هيئتنا ومن أيام غادروا القاعة التي أنتم الآن جالسون فيها.

... وإني لأغتنم هذه السانحة لكي أعبر لهم مرة أخرى عن كبير عرفاني وتقديري لكل ما قاموا به من عمل وساهموا به من جهد في خدمة البلاد وفي جعل مؤسستنا البرلمانية تحظى بالاحترام الذي تحوزه.

...إنها إشادة... الواجب بمقتضيني التأكيد عليها وهي بالواقع إشادة مستحقة بالنظر لما قام به هؤلاء وأولئك من أداء جيد وجهد مشكور طيلة فترة توليهم مسؤولية تمثيل الأمة...

إن التجربة المكتسبة خلال السنوات الماضية كانت مليئة بالدروس والتجارب، وهي جديرة بأن تثمن وتعمق للبلوغ بها إلى المستويات المرجوة...

فإننا واثقون من أن هيئتنا مرشحة مستقبلا (مع بقية مؤسسات الدولة الدستورية) للعب دور أكثر حيوية في نطاق سياسة الإصلاحات التي اعتمدها فخامة رئيس الجمهورية...

دور من شأنه أن يبوأ الهيئة المكانة التي هي جديرة بها... خاصة في إطار الأداء التشريعي والبرلماني...

...دور سيكون لنا جميعا، زميلاتي زملائي، واجب وشرف تأدية بكل روح مسؤولية.

لن أنهي كلماتي هذه دون أن أتوجه بالشكر والتقدير لرئاسة مجلسنا المؤقتة ولمكتبها المصغر على توليهم تسيير جلستنا هذه بحنكة واقتدار واضحين.

لكم ولكن جميعا الشكر والعرفان على المساعدة على جعل هذه الجلسة تسير سيرا عاديا بل أقول أخويا...

مرة أخرى أشكر الجميع على الثقة التي آمل أن أكون بعون الله وبفضلكم في مستواها...

...والآن إلى العمل... فلازال أمامنا عمل ينتظرنا والواجب يحتم علينا القيام به قبل اختتام الدورة.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أعضاء مجلس الأمة يناقشون مخطط عمل الحكومة

عملا بالفقرة الثالثة من المادة 80 من الدستور، والفقرة الأولى من المادة 49 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ ناقش أعضاء مجلس الأمة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

ولهذا الغرض، عقد مجلس الأمة أربع (4) جلسات علنية يومي الثلاثاء 16 والأربعاء 17 أكتوبر 2012 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السيد عبد المالك سلال، الوزير الأوّل وطاقمه الوزاري.

الوزير الأول: أولوية مخطط عمل الحكومة التكفل بانشغالات المواطن

خُصصّت الجلسة الصباحية ليوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2012 للاستماع إلى العرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل حول مضمون مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

في مستهل كلمته، أكد السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول، أن مخطط العمل يمنح الأفضلية لمواصلة مسار تجسيد كل الأهداف المسطرة ويعتمد الأعمال الواردة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ حيث أوضح بأن الأمر يتعلق بالارتقاء بإنجازات برنامج رئيس الجمهورية إلى مستوى أمثل من خلال مخطط العمل الذي يهدف إلى إعطاء دفع جديد وإضفاء مزيد من الفعالية على عمل الحكومة، بفضل إنعاش يتوفر اليوم على الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافه.

كما أكد الوزير الأول، على أن استكمال الإصلاحات السياسية التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية، ولاسيما مراجعة الدستور، يأتي، إلى جانب تحضير الاقتراع المحلي المزدوج ليوم 29 نوفمبر 2012، في طليعة هذه الأولويات. أمّا فيما يخص المصالحة الوطنية، أشار الوزير الأوّل إلى أنّ الحكومة ملتزمة باستكمال مسارها من خلال الاستمرار، بكل حزم، في مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز الأمن الوطني بفضل تجنيد كل القوى الحية للأمة وجعلها تتحلى بيقظة دائمة.

ولدى تطرقه لهذه الأعمال ذات الأولوية والعاجلة الواردة في مخطط العمل، أشار السيد سلال إلى أنها تصب كلها في فائدة المواطن، والتكفل بانشغالاته اليومية بهدف اكتساب ثقته أولاً، ذلك أن الأمر، كما قال يتعلق بتصالح مجتمعنا مع الدولة والمواطن مع إدارته التي يجب أن تتذكر في كل لحظة بأنها في خدمة المواطن وليس العكس، ثم تحسين إطار معيشته، ثانيا، والحفاظ على أمنه، ثالثا، فضلا عن حشد الوسائل المحفزة لمشاركته الفعّالة في المسار كله لتشييد البلاد.

أما المحور الآخر الهام لمخطط العمل، فيتمثل في الحفاظ على النظام العام وضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم ومكافحة الفساد والآفات الاجتماعية. وفي هذا الإطار، أكد الوزير الأول على أنه سيتم تزويد الجهاز القضائي والديوان الوطني لمكافحة الفساد بكل الوسائل الكفيلة بتمكينهما من أداء جيد لمهامهما، على أن يتم ضمان الاحترام الصارم لمبدأ قرينة البراءة وحماية أعوان الدولة من كل المحاولات الرامية إلى التشهير بهم بغير وجه حق.

وأشار من جهة أخرى، إلى أن الحكومة ستعكف على تحسين إطار معيشة المواطن من خلال تعزيز كل المرافق العمومية التي يلجأ إليها، مع الطموح إلى رد الاعتبار الحقيقي والفعّال لخدمة عمومية تتميز بالنوعية وإعادة تفعيل المرافق العمومية المحلية الجوارية ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطن، حيث قال ذات المتحدث، أن مسؤولية طاقمه تتمثل، بالدرجة الأولى، في التكفل بانشغالات المواطنين لاسيما الشباب، من أجل أعطائهم الثقة في بلدهم والأمل في مستقبلهم في جميع المجالات، وبشكل خاص ميادين التكوين والتشغيل والسكن».

وفي ذات السياق، وفيما يخص السكن، أكد الوزير الأول على أنه سيتم تكثيف إنجاز السكنات، وعلى أن الحكومة ستعكف على القضاء على كل أشكال الضغط الاجتماعي من خلال تلبية قصوى للطلب على السكن. أما بخصوص التشغيل فإن الحكومة ستعزز أجهزة المساعدة والإدماج القائمة مع اللجوء إلى آليات لتشجيع التشغيل في المجالات الاقتصادية. وأشار، من جهة أخرى، إلى أن المكاسب المحققة في مجال القدرة الشرائية سيتم المحافظة عليها

عن طريق ضبط السوق ودعم الأسعار والتحكم في شبكات التوزيع ومحاربة التضخم.

ولدى تعرضه للجانب الاقتصادي، ألحّ السيد الوزير الأول مطولا على ضرورة النهوض باقتصاد وطني مُحدث للثروات ومناصب الشغل من خلال تدعيمه بتعزيز النشاطات المشجعة على اندماج الاقتصاد الوطني. كما أكد على ترقية الاستثمار وتحسين محيط المؤسسة ومناخ الأعمال، قائلا بهذا الصدد، بأن السيد رئيس الجمهورية يدعوا إلى التحلي بالجرأة وروح الإبداع من أجل تحقيق اقتصاد أكثر نجاعة.

أما عن الجالية الوطنية بالخارج، ستعمل الحكومة أكثر فأكثر على التكفل بانشغالات مواطنينا المقيمين بالخارج من خلال إقامة جسور حقيقية بين رعايا الجزائر حيثما وُجدوا وبلدهم وذلك حرصًا على السهر الدائم على الحفاظ على مصالحهم وصون كرامتهم وضمان أمنهم وأمن ممتلكاتهم. مضيفًا أن مجهودا خاصا سيُبذل في شأنهم عند قدومهم إلى البلاد من حيث ظروف السفر والاستقبال.

وفي ختام كلمته، أشار السيد الوزير الأول إلى أن الحكومة التي لن تدّخر أي جهد لتجسيد مخطط عملها ضمن رؤية تُشجع على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تعتمد على تجنّد ومشاركة الجميع، معتمدا على كفاءات عديدة يمكنها العمل على ارتقاء البلاد وتطويرها وعصرنتها أكثر فأكثر

ثمّ فُسحَ المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس لمناقشة مضمون وثيقة المخطط وكذا العرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل بشأنه.

وتواصل النقاش العام على مدار اليومين حيث اُختُتمَ بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛ وتكفّل السيد الوزير الأوّل بالردّ على تدخلات أعضاء مجلس الأمة في الجلسة المسائية ليوم الأربعاء 17 أكتوبر 2012.

هذا وقد صادق أعضاء مجلس الأمة على لائحة دعم ومساندة لمخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية كعربون ثقة وتزكية للحكومة لتجسيد الخطة المرحلية لعملها والمستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

التسيير العقلاني للموارد.. ومحاربة التبذير والفساد

أحمد حنوفة
رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب جبهة التحرير الوطني

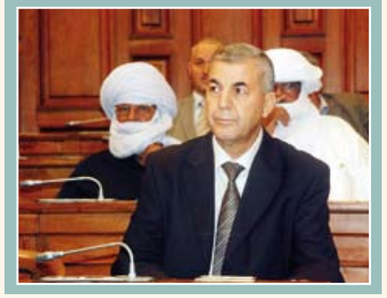

سيدي الرئيس،
اسمحوا لي في بداية هذه الكلمة لكتلة حزب جبهة التحرير الوطني أن أرفع تحية إجلال وتقدير إلى الشعب الجزائري الأبي الذي برهن مرة أخرى كعادته على مدى حسه الوطني ووعيه الحضاري وإرادته القوية وعزمه الصادق على بناء مؤسسات الدولة، ومواصلة الاصلاحات، والتنمية الشاملة في كنف الأمن والاستقرار، من خلال منحه الثقة لمرشحي قوائم حزبنا في تشريعيات 10 ماي وأنه حملنا المسؤولية، وإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نقدر عظمة هذه المسؤولية.

وفي السياق ذاته، تنعقد جلستنا هاته ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لاسترجاع سيادتنا الوطنية، هذه الذكرى الغالية التي نستخلص منها العبر، ودروس التضحية من شعبنا الذي افتك حريته واستقلاله بتضحيات جليلة وكفاح مرير عز نظيره في التاريخ المعاصر.

إنها مناسبة عزيزة نجدد فيها العهد الذي قطعناه مع الشهداء الذين أوفوا بالعهد مع الله والوطن، نؤدي فيها واجب العرفان والوفاء وتمجيد أبطال الجزائر.

سيدي الرئيس،
لقد استطاع الشعب الجزائري بقيادة طليعته المجاهدة وإطارته المخلصة وقواه الحية أن ترفع التحدي وتحقق خلال سنوات صعبة حصيلة حافلة بالانجازات والأعمال تعويضا لما خلفه الدمار والخراب في المنشآت والنفوس من أجل توطيد الاستقرار وتكريس المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،
فإن حزب جبهة التحرير الوطني الذي واكب هذا التطور وكان السباق في مسألة تحيين النصوص ذات الصلة بمرحلة التقدم والازدهار وترسيخ دولة الحق والقانون والحكم الراشد.

وإننا بالأمس قمنا ولازلنا نقوم بتعبئة عامة، وتجنيد مكثف لتعزيز المسار الديمقراطي ليتجاوب مع مرحلة القفزة النوعية التي عرفتها البلاد في جميع المجالات بما يستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية...

إن حزب جبهة التحرير الوطني يعتبر القلعة المنيعة التي تتكسر عليها كل الأطماع، والدرع الواقي من كل المخاطر والمؤامرات التي تستهدف بلدنا. ويسعى إلى تعميق مكاسبه والحفاظ عليها وحمايتها من كل ما يحاك ضدها.

سيدي الرئيس، المحترم،

لدى استماعنا إلى تدخل السيد الوزير الأول ودراستنا لمخطط عمل الحكومة لتطبيق ومواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتجسيده في الميدان للوصول إلى الأهداف المنوطة بكل قطاع وإلى تحسين الخدمة العمومية بصفة عامة. وهذا في ضل توفير كل التدابير التنظيمية ضمن شروط الشفافية، واحترام الاختيار الحر للشعب. واعتبار الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 رسالة قوية يجب أخذها بعين الاعتبار في كل الأعمال والأنشطة.

سيدي الرئيس،
إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، ومن خلال المستجدات العالمية المتمثلة في الأزمة المالية ولا محالة أن يكون لها وقع سلبي على الاقتصاد الجزائري كسائر دول العالم متمثلا في تراجع سعر المحروقات المعتمد عليها في مداخل الجزائر، نظرا للظروف الصعبة التي تعيشها مختلف الأسواق العالمية، ومن هنا لا بد أن تعزم الحكومة على مواصلة البرنامج، انطلاقا من الواقع.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية، لا نتخلص منها إلا بانتهاج التسيير العقلاني والسليم، للموارد العمومية، ومحاربة التبذير والفساد، واستكمال ترسيخ الحكم الراشد في إطار دولة الحق والقانون وتشجيع الحوار والتشاور.

إن بناء اقتصاد وسوق منتج تنافسي لا يكون إلا بنهوض وتنشيط وتسيير الاستثمار المحلي والأجنبي المنتج والمتنوع.

إن استكمال مسار الشعب بكثافة أخمد نار الفتنة ووفر الجو المناسب للاقلاع من جديد بمخططات تنموية شاملة وهادفة ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المشاريع التي تشهدها البلاد في شتى المجالات.

مثل قطاع المنشآت القاعدية الذي اكتسى أهمية بالغة وما سخر له من إمكانيات وما انجز دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس لدوره الاستراتيجي في تنمية البلاد، وعليه يتوجب:

الانطلاق في أشغال الطريق السيار على مستوى الهضاب العليا وهذا استنادا إلى التجربة السابقة وتفادي الأخطاء الماضية بتعميق الدراسات

استكمال الطريق السيار شرق غرب وتوفير الشروط الملائمة كالمرافق الضرورية.

إن صيانة وتأهيل المنشآت القاعدية للطرق والموانئ والمطارات تكتسي أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية

سيدي الرئيس،
فيما يخص سياسة النقل:

إن تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي في جميع فروعه وخاصة النقل بالسكك الحديدة الذي عرف تطورا كبيرا في تحديثه وتكييفه مع حاجيات التنمية في إطار توسيع الشبكة الحديدية من خلال الازدواجية والكهربة..

لا يفوتنا أن نشير إلى المجهودات المبذولة لتعزيز النسيج الوطني والتطوير السياحي والاجتماعي وفك العزلة..

إن تعزيز الأسطول البحري والجوي والبري هو شريان الحياة وله دور محوري وهام في تكثيف الحركة في مختلف المجالات الإنسانية والصناعية والتجارية

سيدي الرئيس،
إن القطاع الفلاحي يعتبر من الأولوية لأنه يمثل المحور الأساسي والعمود الفقري الذي تتهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى الانتاجية والخدماتية. إن إنعاش النشاط الفلاحي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد، والتخلص من التبعية الغذائية التي أصبحت سلاحا قويا في أيادي بعض الدول تستعمله للضغط.

إن النمو المعتبر الذي عرفه هذا القطاع في جميع المجالات من توسيع بغرس الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها إضافة إلى توفير المياه بإنجاز شبكة الري وبناء سدود مما سجل قفزة نمو معتبرة وخاصة هذه السنة في محصول الحبوب بأنواعه. إن الانتعاش الفلاحي يوفر المنتوج للقطاع الصناعي من أجل تحويله حتى نضمن استقرار الأسعار ووفرة المواد الغذائية.

سيدي الرئيس،
إن التعليم العالي عرف قفزة كبيرة من حيث الكم بحيث أصبح هذا التعليم في متناول الجميع ومتوفر بكل الجهات وقريب من كل المواطنين، وهذا المجهود يجب التنويه به، ولكن لا يجب أن يهمل الجانب النوعي. ولقد حان الوقت للاهتمام بالنوعية من خلال توفير الظروف المناسبة والوسائل الكافية والإطار الكفء لتحقيق نقلة نوعية في مجال البحث العلمي، وخدمة الاقتصاد الوطني بكل مكوناته.

ومن هذا المنطلق ندعو مسؤول القطاع أن يسهر على تطوير دور الجامعة لمواكبة المحيط في جميع احتياجاته..

سيدي الرئيس،
إن الضغط على العرض في ميدان السكن ما زال متصاعدا رغم ما يوليه المخطط من عناية خاصة. وحتى لا ننكر القفزة التي عرفها القطاع تجاوبت إلى حد بعيد مع الارادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية من تخفيف حدة أزمة السكن بعد تسليم عدد هائل من السكنات خلال السنوات الماضية والقضاء على أزمة السكن..

إن الحصول على سكن هو أمل كل جزائري، إن تشجيع السكن الريفي هدفه النزوح الذي أصبح عبئا على مدننا ومن هذا الاطار يجب العمل على إعادة النظر في توسيع المدن وحماية الملامح التاريخية والثقافية والحضارية لمدننا..

سيدي الرئيس،
إن المجهودات المبذولة في قطاع الصحة العمومية لا تكاد تحصى بالنظر لانجازات المتنوعة والهامة عبر التراب الوطني. إن هذه الانجازات تبقى مرهونة بالتأطير البشري المؤهل من الأطباء العامين والاختصاصيين والتجهيزات الضرورية. إن الصحة هي أثمن ما يملك الانسان لابد من مواصلة التكفل الصحي بالمواطن وجعله من أولويات المخططات والبرامج..

وفي هذا المجال ندعو:

– تحسين الخدمات الصحية بتوفير الشبه الطبيين
– تشجيع الاستثمار المحلي لإنتاج الأدوية بالمواصفات الدولية
– تشديد الرقابة في مجال الأدوية من حيث التركيب والصلاحية
– تزويد المستشفيات بالإمكانيات بالقدر الكافي

– تعزيز عملية الكشف المبكر لبعض الأمراض الخطيرة
– التركيز على الوقاية الصحية

سيدي الرئيس،
إن السياسة الخارجية للبلاد تتسم بالاتزان في القضايا الدولية عامة، والقضايا المرتبطة بمحيطنا القريب خاصة.. إننا نثمن كل المواقف المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من خلال الديبلوماسية الجزائرية. لقد تعاملت الجزائر بحكمة مع قضايا الساعة وعالجت بعضا منها لها علاقة مباشرة مع بلدنا بكل هدوء وببعد نظر. ولقد أظهر الواقع أن مواقف الجزائر في بعض الأحداث كانت صائبة رغم الملامة التي وجهت لنا..

إننا نعيش أوضاعا وأحداثا تتسم بالخطورة على حدودنا ويجب معالجتها بالحوار والتشاور مع الجهات المعنية وبحكمة تتوخى الحل السلمي وتجنب الحل الأمني.

سيدي الرئيس،
لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الاصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكرها في جميع المجالات الرياضية والشغل والاتصالات والثقافية. ومن هنا ندعو إلى مواصلة مختلف الخطوات الرامية إلى التكفل بعناصر هوية الشعب الجزائري بأبعاده الثلاثة: الاسلام، العربية والأمازيغية كما ندعو إلى تفعيل وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل به حتى تأخذ اللغة الوطنية والرسمية مكانتها الطبيعية في مختلف دوالب الدولة ومؤسساتها.

توطيد أركان دولة القانون.. وإرســـاء الثقة.. بين العدالة والمواطن

عبد الكريم قريشي
مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

«إن المتتبع للحياة اليومية للمواطن الجزائري يلحظ ومن دون شك التطور الذي شهدته في مختلف المجالات بسبب ما بذلته الدولة من جهود معتبرة، في السكن والتعليم والصحة والأشغال العمومية والنقل والشباب والثقافة والشؤون الدينية.

وقد تزامن مع ذلك صدور الآلاف من النصوص القانونية والتنظيمية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحسين الظروف المعيشية للمواطن بما أولته الدولة من حقوق للإنسان وحرية للتعبير وقد توجت بالدعوة التي نادى من خلالها فخامة رئيس الجمهورية إلى إجراء اصلاحات عميقة وشاملة بينت النية الصادقة للدولة الجزائرية ليعيش المواطن الجزائري حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية تليق به في ظل جزائر قوية وآمنة من بين النتائج الآنية مشاركة المرأة في الحياة السياسية واعتماد الكثير من الأحزاب وهو سيعطي أفاقا جديدة بالنسبة لحياتنا السياسية في كنف الأمن الاستقرار.

وفي هذا الإطار، لا بد من العودة إلى الوراء ولأنه لا حاضر لأمة من دون ماضيها ولا مستقبل لها من غير حاضرها، فبعد حقبة تاريخية عمل المستعمر بكل ما في وسعه لطمس الشخصية الجزائرية والقضاء على انتمائها العربي الأمازيغي الاسلامي وعلى سيادتها الوطنية طيلة 132 سنة، نحتفل اليوم بكل فخر بالذكرى الخمسين لاستعادة السيادة الوطنية وعودة الجزائر إلى حقيقتها التاريخية والحضارية دون أن نهمل أو ننسى ما عانيناه من عشرية سوداء كانت الجزائر قاب قوسين أو أدنى من انهيار حقيقي لولا تفطن الخيرين من أبناء الجزائر إلى الحوار والنقاش للقضاء على تلك المأساة، ذلك أن ألوية أولويات في السياسة التي تستجيب لرغبات الأمة العميقة، إنما هي العمل على استتباب السلم المدني، والقضاء على العنف فكرا وقولا وفعلا قضاء مبرما لا هوادة فيه. وفي هذا الإطار لا مناص لي من التأكيد بأن أمن الأشخاص والممتلكات من صميم مسؤولية الدولة، لا يجوز لها التغاضي في أي ظرف من الظروف عن المساس به.

ذلك إن سياسة المصالحة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري لا بديل لها لأنها كفيلة بوضع حد نهائي للعنف والمساس بشرف مؤسساتنا واقصد هنا المؤسسة العسكرية لا تنسوا أبدا بأن أثناء العشرية السوداء أو العقد الأحمر هذه المؤسسة بعيوبها ونقائصها مثل جميع المؤسسات في الجزائر وخارجها حافظت على اشياء لا ثمن لها، حافظت على وحدة تراب البلاد وعدم إحباط الدولة الجزائرية وحافظت على المؤسسات الجزائرية وعلى النظام الجمهوري.

إننا نعيش اليوم مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد تتطلب تضافر الجهود لوثبة نوعية في مسيرة التنمية والتجدد بعد نصف قرن من استرجاع السيادة الوطنية. إنها مرحلة حساسة مفتوحة على إفراز عولمة كاسحة تدخلنا عهدا مشحونا بالتحديات المعقدة التي تتطلب سرعة التأقلم وزيادة اليقظة والتعبئة والتمكن من العلوم والتكنولوجيات الحديثة، عهدا جديدا مفتوحا على التحولات الجارفة لا مكان فيها للشعوب الضعيفة. لقد كانت الجزائر إيجابية التفاعل مع حركة التاريخ في خوضها ثورة تحريرية كبرى وإنجاز تنمية شاملة مستدامة واعتماد ديمقراطية أصيلة تعززت خلال السنوات الأخيرة ببرنامج انجازات اقتصادية واجتماعية معتبرة، وإصلاحات سياسية واسعة، تهدف أساسا إلى تمتين دعائم دولة الحق والقانون في مجتمع متماسك، تتأصل فيه الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

يستمد هذا المخطط أساسا من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي سعى إلى وضع البلد في مأمن من أي اضطرابات محتملة، حيث ركز أساسا على استكمال المصالحة الوطنية لمعالجة أثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها التي اكتسبت شرعيتها بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية.. وهو مسار شديد التعقيد يستدعي الكثير من الوقت والمثابرة وتضافر الجميع وبصورة فعالة لبلوغ ذلك وتجاوز الوضعية التي تولدت عنها الأزمة وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

إن تصفح هذا المخطط والمقدم من قبل السيد الوزير الأول وبعد القراءة المتأنية لا يسعني إلا أن أنوه بالعرض المنهجي وإحاطته بجميع القطاعات ولا سيما تلك التي تمس المواطن بشكل مباشر وقد عبر بصدق عن ما جاء به البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة والأكيدة أننا لن نحيد عن تلك التزكية بالنظر لما احتواه البرنامج لبناء جزائر قوية وآمنة من خلال نظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد في ظل الأمن والاستقرار الكفلين بالتنمية الشاملة التي ننشدها.

ويتضح من ذلك ما تعيشه بلادنا من تطور وديناميكية بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية الذي عمل لمعالجة المشاكل التي كان منها الشعب الجزائري ولعل أهمها المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية، حيث تبين من خلال هذه الوثيقة ومن خلال الواقع المعيش النتائج التي تمخضت عن الوئام الوطني والمصالحة الوطنية والطفرة الاقتصادية الكبيرة من خلال القضاء على

المديونية الخارجية والوفرة المالية التي يتميز بها اقتصادنا، وما تشهده الحياة اليومية والسياسية من استقرار وحرية والمكانة التي تلعبها الجزائر على المستوى الجهوي والعالمي.

وعليه فإنني وباسم المجموعة البرلمانية الثلث الرئاسي أنوه بالجهود الجبارة المبذولة حاليا من اجل مواصلة النهوض لبلوغ تنمية في مختلف القطاعات وفي جميع مناطق البلاد وكذلك العمل على استكمال الاصلاحات وخاصة الدستور لبلوغ تطلعات المواطنين.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

عملا منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها الجزائر والمبنية على التوجه الصائب رأيت من الضرورة بمكان أن ألف انتباه سيادة الوزير الأول وأعضاء الحكومة إلى بعض النقاط ذات الأهمية في بعض القطاعات.

ننوه بالتدابير التي اتختها الحكومة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي داعيا الحكومة إلى المضي قدما في مجال الاستثمارات الكبرى لتخفيض الاستيراد والتوجه نحو تركيب السيارات والمركبات وصناعتها لما ذلك من أهمية في تخفيض الاستيراد وتوفير مناصب شغل للتخفيف من البطالة.

ننوه بالثبات التي تشهده السياسة الخارجية ولا سيما تجاه فلسطين والصحراء الغربية والاهتمام بإفريقيا والمحيط المتوسطي والعلاقة مع أوربا

كما نشيد بالدور الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على استقلالنا وصون حدودنا في ظل ما يتربص بنا

ننوه بسياسة الوئام الوطني والمصالحة الوطنية التي ظهرت نتائجها من خلال الأمن الذي تعيشه الجزائر ونشيد هنا بالدور الذي يقوم به جهاز الأمن والدرك الوطني في المجال، وفي مجال محاربة الآفات الاجتماعية والمخدرات.. راجين مضاعفة الجهود لتوفير الجو الملائم لتربية نشء قادر على مسايرة الركب والتصدي لكل الاستفزازات التي تواجهها الجزائر

ننوه بالتوجه تعزيز دولة القانون فاليوم، كما يقول فخامة رئيس الجمهورية، «فإن إرادتي بصفتي رئيسا للجمهورية هي التوصل إلى إرساء دولة الحق والقانون هذه الدولة التي تنصاع تمام الانصياع لسلطان القانون وسيادته إرادة طالما أكدتها بإلحاح»

ذلك أن العدل أساس الحكم من هنا جاء التركيز على التوطيد أركان دولة القانون من خلال استكمال اصلاح العدالة ومن ثم بناء علاقة متينة بين المواطن والعدالة وتعزيز الحريات الفردية ومكافحة الإجرام حتى تصل العدالة إلى الاحترام الواجب أن يكون لها من قبل المواطنين وهذا لا يتأتى إلا عندما يقوم جهاز العدالة بالأدوار المنوطة به من دقة وشفافية وسرعة في معالجة الملفات ومكافحة الفساد الذي أصبح الشغل الشاغل للمواطن، وفي هذا الصدد ننوه باستحداث جهاز الرقابة في مكافحة الفساد مع ضرورة اعطائه الإمكانات اللازمة ليقوم بدوره بالنظر لحساسية الموضوع وضخامته وانتشار الرشوة التي تنخر مجتمعنا.

نؤكد على توعية المواطن بكل هذه المخاطر على حياة الدولة والمواطن من خلال استغلال محكم لجميع الوسائل والوسائط كالمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها حتى يدرك أن مسؤوليته كبيرة تجاه الموضوع فلا تستطيع الدولة وحدها القيام بهذا النشاط لأن القضاء على الفساد معناه النهوض الحقيقي بمجتمعنا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وحري بنا في هذا المجال بالنظرة الثاقبة لهذا المخطط إرساء لعلاقة وطيدة بين العدالة والمواطن واستكمال الهيكلة القضائية ومكافحة الإجرام بأنواعه، وكذلك الاهتمام بإعادة تربية المحبوسين وإدماجهم من خلال انتهاج سياسية مبتكرة فيها على التوجيه الديني والأخلاقي لأهميتها في حياة الإنسان الجزائري.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

إن التدهور الذي أصاب الخدمة العمومية أثر سلبا على المواطن وأفقدته الثقة في كل المؤسسات التي تقدم الخدمات وهنا لا بد من تأييد ما جاء به هذا المخطط قصد تحسين الخدمة العمومية وتفعيلها لصالح المواطن

وتخفيف معاناتها اليومية مؤكدين على ضرورة الاسراع بها والعمل على معاقبة المتخاذلين في هذا المجال حتى نصل إلى إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة المختلفة وبلوغ التلاحم بين الدولة والمواطن، وكذا العمل على عصرنة الإدارة العمومية بكل الوسائل لبلوغ الفاعلية التي ننشدها في كل القطاعات دون استثناء ومن ثم القضاء على مظاهر التخلف وبلوغ حق المواطن في الأمن والإعلام والشفافية والحماية والمساواة والرقابة.

وفي هذا المجال ومن هذا المنبر نوجه الدعوة إلى الأحزاب السياسية إلى الانتقاء الجيد لمرشحيها للانتخابات وإلى هؤلاء المرشحين للقيام بأدوارهم تجاه هذا الشعب وهذا الوطن الذي ينتظر منهم الكثير لبلوغ تنمية محلية ووطنية نحن في أمس الحاجة إليها وتجنب الوقوع في الاحباطات لعجز بعض المنتخبين على القيام بأدوارهم وفقا للقوانين التي تبقى في نظرنا الفيصل في العلاقة بين المواطن والمؤسسات، خاصة تلك القوانين التي تتطلب مراجعة عميقة ودقيقة في ظل التحولات التي تعيشها وبمشاركة جميع الفاعلين من رجال القانون والاقتصاد والسياسة والاجتماع والدين ولتصطبغ بمبدأ الشمولية.

دون أن ننسى الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني من خلال الجمعيات التي يجب أن تعمل على تجسيد الأهداف التي أنشئت من أجلها ولا سيما تأطير وتوجيه نحو الأحسن.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

يلعب العامل البشري الدور الأبرز لتنمية شاملة ومستدامة ومن هنا جاء التركيز على تثمين الموارد البشرية لأن الأمم لا تقاس بما لديها من موارد طبيعية بل بما لديها من موارد بشرية كفأة، وعليه يجب التنويه بما تقوم به الدولة في هذا المجال (التربية والتكوين والتعليم العالي..) وما التحاق أكثر من ربع السكان بهذه المؤسسات إلا دليلا على ذلك، وبالرغم من أهمية الأعداد الكمية إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة تحسين نوعية التعليم والتكوين وترشيدها لبلوغ الجودة حتى تكون مخرجاتها مدخلات فاعلة لتنمية شاملة، ويعد هذا حافزا لإلزام القطاعات المعنية بضرورة تقيم أنشطتها التكوينية لتكون في مستوى التكوين العالمي وكذا إرساء قواعد متينة للتنسيق بين هذه القطاعات.

يدفعنا هذا إلى الوقوف على موضوع حساس والمتمثل في تلك الهجرة المتزايدة للأدمغة الجزائرية تجاه الشرق والغرب مطالبين الحكومة القيام بالدراسات الضرورية لمعرفة الأسباب المؤدية لذلك والعمل بشتى الطرق للقضاء على هذه الهجرة والحرص على الاستفادة من تلك الخبرات الجزائرية التي تقطف ثمارها تلك الدول المستقبلة لها.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

لا شك أن الديمقراطيات الحديثة تقوم على اساس التمثيل الحقيقي للمواطنين ولا يتأتى هذا إلا من خلال بناء علاقة تجسد التنسيق المحكم بين الحكومة والبرلمان وعليه ننوه بالالتزام الذي قطعته الحكومة على نفسها لتحسين التعاون مع السلطة التشريعية من خلال الحوار البناء والتشاور والاصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان التي يجب أن تكون هي انشغالات المواطنين من هنا ننبه الحكومة إلى عدم التركيز فقط على الأسئلة الشفوية والكتابية بل توسيع الأمر إلى كل وسائل الرقابة المتاحة دستوريا لأننا على يقين أن النقد البناء يساعد على التقويم الجيد للأداء وقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر آملين أن تكون مراجعة القانون العضوي المؤرخ في 8 أفريل 1999 في مستوى تطلعات الجزائر حكومة وشعبا والمتمثلة في إرساء الديمقراطية الحقة التي يسعى إليها فخامة رئيس الجمهورية للفصل بين السلطات ولتقوم كل منها بدورها المنوط بها.

السيد الرئيس السيدات والسادة:

إن تطوير المجتمع وتقدمه هدفنا جميعا وقد ركز المخطط على جميع الجوانب (الدولة والحكومة والمؤسسات) مدركا أن صيرورة الدولة لا يمكن أن تكون إلا من خلال التكامل وتبيان الحقوق والواجبات، ومن ثم دعم هذا الرقي اقتصاديا وخاصة في ظل الأزمات العالمية التي استفحلت منذ أكثر من أربع سنوات والتي أدت إلى وضع عالمي خطير أدى إلى انهيار اقتصاديات كانت متطورة، وظهور أزمات في توفر الغذاء العالمي وتكالب القوى الكبرى على مناطق الطاقة، والتوترات القائمة بين الأفكار والمعتقدات القديمة المتجددة، نجد أنفسنا بحاجة ماسة إلى وضع الأسس الكفيلة بحماية مجتمعنا بواسطة تحسين الحياة اليومية للمواطن وتوفير ضرورياتها بتعزيز المجال الاقتصادي والمالي الذي يمثل عصب الحياة، مؤكدين من جهتنا على تجسيد ذلك لاستكمال الاصلاح وتجديد القطاع المالي والاعتماد على التخطيط الفعال والاستشراف وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لنساير الطفرة الاقتصادية العالمية ولا سيما في المجالات التي تساعد على إيجاد مناصب الشغل وفي إنشاء الثروة ويتطلب هذا ما يلي:

تحسين المحيط الصناعي وتنمية الإنتاج من خلال إعطاء حرية المستثمر في إمكانية التملك

الديمقراطية تقوم على التمثيل الحقيقي للمواطن

وتخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتحسين للبنى التحتية والمرافق الضرورية وتقليص الأعباء الضريبية بإلغاء الازدواج الضريبي، وكذلك ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيلها والاستمرار في مراجعة وإتمام هذه البرامج، وحل مشكلة التمويل عن طريق الاشراف الجزئي أو الكلي على مشاريع هذه المؤسسات من طرف الممولين، وكذا الاستمرار في تشجيع ذلك في جميع المناطق وخاصة المحرومة لتطويرها، مع تنظيم العقار الصناعي وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسيير بواسطة خبراء.

نضيف إلى ذلك ضرورة تشجيع السياحة وتنظيم النشاط التجاري، فالسياحة صناعة متميزة وهي من أكبر الصناعات في العالم، ونشاط متكامل يرتبط بعدة قطاعات، له تأثير ايجابي كبير على النقل وتطوير الصناعة التقليدية والفنادق والمطاعم.. مما يؤدي إلى إيجاد مناصب شغل وفي هذا الصدد لا بد من التذكير من أن بلادنا تتميز بمختلف الخصائص تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز.

وللنهوض بهذا القطاع الحساس نرى ضرورة المحافظة على الأمن والاستقرار وتوفير مناخ استثماري في السياحة وتشجيع القطاع الخاص وتكييف القوانين حسب المرحلة التي تعيشها والحرص على التسويق السياحي الضروري داخل الوطن وخارجه.

وفي المجال الفلاحي يجب مواصلة التنمية الفلاحية ورفع مستوى الأمن الغذائي لأنه هدف استراتيجي لأي بلد ويساعد هذا على توفير مناصب شغل، وتوفير عملة صعبة وتقليص فاتورة الغذاء أو عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية، فعلينا القيام بإصلاح تنظيم الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة واستغلالها واستمرار الدعم المالي والضريبي للقطاع وتوفير التمويلات المناسبة وإنشاء بنوك مشتركة للفلاحة مع بعض الدول الصديقة والحليفة والاهتمام باستصلاح الأراضي لتعويض المساحات التي غزتها البنايات في المدن الكبرى وكذا تطوير الصيد البحري والمنشآت القاعدية.

رفع مستوى الأمن الغذائي

السيد الرئيس السيدات والسادة:

إذا كان البناء الداخلي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدولة والمواطن فإن هذا لا يجب أن ينسينا واجباتنا الخارجية وتحسين مكانتنا بالخارج فقد عمل فخامة رئيس الجمهورية ومن خلال برنامجه الانتخابي أن يسترجع مكانة الجزائر في الخارج ضمن الدول والتي تضررت بفعل العشرية السوداء والإرهاب الأعمى ويمكن القول أن هذه الوضعية تحسنت على الصعيد الجهوي والعالمي منوهين بالجهود المبذولة في هذا المجال مؤكدين على ضرورة مواصلة العمل وبلوغ المكانة المرموقة التي ننشدها جميعا وفي ذات الوقت فإن عملا دؤوبا ودقيقا ينتظرنا تجاه جاليتنا بالخارج لأنها جزء لا يتجزأ منا حتى نقوي في أفرادها حب الوطن ودعم انتمائها من خلال مضاعفة أنشطة سفارتنا وقنصلياتنا بالخارج لإعطاء صورة ناصعة عن الجزائر من تسويق للسياحة ونشر الثقافة، وتشجيع الأجانب على الاستثمار ولا يتأتى هذا إلا من خلال تقييم شامل لتلك الأنشطة ومعاقبة المتقاعسين عن القيام بالأدوار المنوطة بهم.

كما لا يفوتنا في هذا المجال أن نثمن الجهود التي تبذلها الدولة للحفاظ ممثليها بالخارج وفي نفس الوقت نترحم على جميع شهداء الواجب بتلك السفارات والقنصليات.

كما أود أن أنبه إلى موضوع هام وحساس يتعلق بكرامة المواطنين الذي تتوفاهم المنية بالخارج حيث يجد أهاليهم صعوبات كبيرة في نقلهم إلى أرض الوطن وعليه نطالب الحكومة بضرورة التكفل بهم ونقل جثامنيهم باعتبارهم بحاجة إلى مساعدة الدولة

السيد الرئيس السيدات والسادة:

بالرغم من كل ما قيل سابقا، يأتي أمن وحماية حدودنا على رأس الأولويات للدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية وهنا لا بد من التنويه بالنظرة الثاقبة لفخامة رئيس الجمهورية لتحديث القوات المسلحة واحترافيتها هذه القوات التي تستحق كل التحية والتقدير لما قامت وتقوم به من جهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري وخاصة في ظل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة في بعض الدول المحيطة بنا، ونؤكد على ضرورة تسخير كل الامكانات الضرورية للجيش الوطني الشعبي ليتمكن وبسهولة القيام بكل واجباته تجاه الوطن المفدي.

وفي الأخير وليس آخرا، نعتقد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا المخطط كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل جهود الخيرين من أبنائنا قادرة على النهوض بنفسها وبلوغ الركب المتقدم ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننوه بالجهود المبذولة على جميع الأصعدة لبناء جزائر قوية ومستقرة فخورة بتاريخها وهويتها، ومتجهة بحزم نحو المستقبل والحداثة في ظل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية راجين له دوام الصحة والهناء ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد، «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

البيروقراطية.. خطر ينخر المرافق العمومية.. ويعطل الخدمات!

بلعباس بلعباس
رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

«إننا في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي لا نجد حرجا في تأييد خطة العمل التي هي بين أيدينا ولقد عبر عن ذلك وبصراحة أعضاء الكتلة البرلمانية بالمجلس الشعبي الوطني وهذا أمر طبيعي، ولعدة أسباب جوهرية منها:

أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية –2009 2014 قد قطع شوطا كبيرا ولعل نصفه تحقق على الميدان بنتائج طيبة وملموسة،

أن كل مشاريعه الكبرى والمسجلة قد انطلقت،

أن الاصلاحات الكبرى قد تجسدت سواء في الإدارة (قوانين البلدية، الولاية) أو في العدالة (قوانين الإجراءات المدنية والإدارية، مكافحة الفساد، والوقاية منه..)

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إن تدخل المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي يتمحور حول ثلاث نقاط هي:

– تلبية تطلعات المواطن،

– الاستثمار للتكفل بالشغل واستدامة التنمية،

– التسيير المحلي.

1 - تلبية تطلعات المواطن:

ولعل المواطن قد لاحظ أن الحكومة من الآونة الأخيرة واستجابة لتطلعاته قد قامت بعملية كبرى للقضاء على الأسواق الفوضوية متبوعة بإجراءات متمثلة في توفير محلات لهؤلاء الشباب البطال. كما أن عملية القضاء على السكن الهش والفوضوي والتكفل بساكنيه هي عملية مستمرة وتدخل ضمن أولويات المواطن والحكومة.

وهذه العملية هي حساسة جدا يجب أن تكون مدروسة محسوبة لأن الملاحظ هناك أنظمة سقطت نتيجة انزلاقات خطيرة في عدم التعامل بحكمه أو التهور في معالجة مثل هذه الملفات والقضايا.

وهنا نشكر مصالح الأمن على تعاملها الحذر وحكمة وصبر أفرادها في التعامل مع المواطنين، رغم المضايقات والصعوبات المسجلة، نرى أن تطلعات المواطن الآنية تتمثل في ثلاث نقاط:

– ظاهرة البيروقراطية وتفشيها والتي أصبحت مقلقة وحتى فخامة رئيس الجمهورية أشار لها في خطاب له الموجه للأمة.

أن محاربة البيروقراطية ليست في إحاطة المنظومة الإدارية بترسانة من القوانين بقدر ما هي التخفيف في الإجراءات وتبسيطها ووصول المواطن إلى حقه بسهولة ومرونة.

إن هذا المرض الذي تشتكي منه الحكومة والمواطن والمنتخب هو أمر يستدعي الوقوف عنده لأن البيروقراطية هي أخطر من الفساد المالي والاختلاس لأنها فسادا مالي ونفسي، يثقل كاهل المواطن وذلك عندما يحجز الحق عنه بالرغم أن الحكومة أقرته وجعلت أسباب الاستفادة واضحة. هذه الظاهرة تسبب التأخر والتعطيل في التنمية سواء عند الانطلاق في المشاريع أو حتى في تسليمها مما يثقل خزينة الدولة وتحمل أعباء إضافية.

– إن ظاهرة البيروقراطية والتي هي مفسدة أصبحت مفسدة للخدمة العمومية، أن هذا المرض استفحل وبالرغم أن محاربتها أخذت أشكال عديدة، إلا أن الوصفة الحقيقية لا تزال بعيدة المنال، لأنها متعلقة بالذهنيات والرواسب لدى الإدارة والمواطن والتي يجب التخلص منها خاصة وأنها متعلقة بالحق في الوصول إلى الخدمة العمومية والتي عادة ما تكون مرتبطة بالامتيازات المادية والمالية وهنا ترتبط بالفساد، بل هي أخطر منه، لأن هذا الأخير مرتبط بمصلحة ذاتية شخصية، أما البيروقراطية في عمقها هي معطلة لتطلعات الأمة وتقدمها. ونجد كثير من المبررات والحجج المقنعة في ظاهرها وتكون في باطنها هي الابتزاز والمساومة، ولا أدل على ذلك أن قضايا في نفس المراكز القانونية تجد حلولا لها لدى بعض الجهات وبصفة فورية ولكن تتعطل لسنوات لدى نفس الجهات؟

بالرغم من أن محاربة الفساد أخذت أشكال وأنماط متعددة إلا أنها لم تكن نوعية بالنسبة للبيروقراطية، وهنا ننبه بالنسبة لمحاربة الفساد وبالرغم من أن يجب الذهاب معه إلى أقصى الحدود في محاربته وبدون هوادة وبدون عمليات ظرفية. إلا أنه لا يكون على حساب التضحية بإطارات الأمة والتي بذلت مجهودات كبيرة في تكوينهم من حيث الأموال والوقت. وهنا يجب تقرير الضمانات الكافية لهم ومراعاة ظروف تسييرهم، وأن تشخيص المسؤولية أصبح أكثر من ضرورة خاصة وأن معالم تمييعها أصبحت واضحة لتطبيق سياسة اللاعقاب.

ومن ثم فإننا نجد أن تطلعات المواطن، تبني على عامل أخر وهو الثقة مع الإدارة. هذه الثقة التي يصعب بنائها والأصعب هو المحافظة عليها، إلا أن الملاحظ أنها أصبحت منقوصة نتيجة للممارسات في التعامل مع قضاياه والتكفل بها والتماطل في كثير من الأحيان خاصة الوعود التي تلزم بها الإدارة وتتماطل في تنفيذها، ولأجال طويلة، مما يفقد الآمال لدى المواطن.

وهنا نؤكد بالرغم من أن ما تقوم به الحكومة من أعمال وإنجاز مشاريع إعادة بناء جسور الثقة، إلا أن الأمر فيه شرخ كبير يجب معالجته بهدوء وعلى مستوى اعوان الدولة، الذين لا ينكر أحد انهم يبذلون مجهودات كبيرة بالرغم من متطلبات المواطنين المتزايدة نتيجة لتزايد عدد السكان وتحسن المستوى المعيشي لديهم.

إلا أن الثقة هي عامل نفسي وعلاقة معنوية تتطلب الصدق والمجهود الظاهري الذي يجب أن يشعر به حتى يكف عن نقد أداء الإدارة، ولعل من إجراءات تعزيز الثقة عندما نخطئ أو نفشل في سياسة ما نقر بذلك ونصلحها أو نتراجع عنها، ومنها كذلك الوعود عندما يكون من الاستحالة الإيفاء بها يجب توضيح لذلك للمواطن وإقناعه بالأسباب التي أحالت دون ذلك.

وأمثلة على ذلك منها أن الحكومة قامت بإنجاز برامج سكنية ضخمة، إلا أن توزيعها أو النظام القانوني لتوزيعها لا زال غير مجدي يتطلب الأمر مراجعته، منها كذلك قانون الصفات العمومية الذي يفتقد للمرونة الكافية والضمانات لحماية المال العام ولحماية الإطارات والآمرة بالصرف.

– لأن مجهودات الدولة في إنجاز هياكل كبيرة ظاهرة للعيان سواء من طرقات أو سدود أو منشآت إلا أن الخدمة العمومية لا تزال بعيدة في التكفل الأمثل بحاجيات المواطن. وهنا يجب تركيز الجهود على تحسين نوعية الخدمات وجعلها منسجمة مع الواقع ولا يكون ذلك إلا بتكييف السياسة العامة للدولة مع متطلبات وتطلعات المواطنين. لأن كثير ما تقررت سياسات عامة الهدف منها واضح وأكيد وهو المصلحة العامة إلا أنها مجانبة لواقع المعاش في هذه النقطة أو تلك، ولعل أبرز مثال على ذلك، مثل ما تقرره الحكومة على سبيل المثال فقط من إعانات للسكن الريفي وبالتساوي لكل المواطن في نفس الجهات من الوطن إلا أن هناك مناطق في الجنوب والهضاب يستهلك أغلب المبلغ المخصص في النقل مواد البناء والجزء الباقي في ارتفاع أسعارها.

دعم الكهرباء في ولاية جنوبها يستفيد من هذا الدعم ولكن سكان شمالها يعانون من قساوة البرد، الأمر الذي يجب أن يدعم فيه الغاز، وهنا يظهر أن مواطنين يستفيدون وآخرون يقصون مما يجعل الأمر غير مستقيم وغيرها من الأمثلة. وهنا أنه لا بد من مراعاة خصوصية المناطق، وأن الاستفادة تكون للجميع وهو أمر يتطلب دراسة معمقة وحكمة في اتخاذ مثل هذه القرارات. وهندما يشعر المواطن بأن السياسة العامة موجهة نحو القصد أو الهدف الذي يحسن معيشته فإننا نكون أمام أحد أهم الركائز أو الدعائم التي تبنى عليه الثقة.

2 - الاستثمار:

إن الحكومة بإقرارها لحزمة من الإجراءات التحفيزية لتخفيض الضرائب وتسهيل القروض وتخفيض الفائدة عليها واضح والتي تصل ما بين 1 و3.5% في الجنوب والهضاب والإجراء هو توجيه الاستثمار نحو مناطق بعينها، تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص العقار بالدينار ولمدة ما بين 10 و15 سنة. كما أن المجهود المبذول في دعم الفلاحة متزايد وملاحظ وهي كلها إجراءات واضحة ومحفزة.

ودائما في مجال الاستثمار فإن فرصة توفر الأموال وهذه الطفرة المالية فهي نتيجة واضحة لارتفاع الأسعار النفطية. وهنا الواجب يحتم علينا استغلالها بصفة عقلانية حفاظا على ثروة الأمة. والملاحظة في الاقتصاد الوطني أن الاستثمار العمومي هو المنشط والمحفز لخلق مناصب عمل والتي أخذت أشكال متعددة منها برامج التشغيل الشباب بأنماطها المختلفة ومشاريع انجاز السكن، الطرق، المدارس الجسور وغيرها والتي ساهمت ونتيجة للاستثمار العمومي في إبقاء البطالة في حدود 10%.

ولكن الأمر لا يسلم من مخاطر وعلى هذا الأساس يجب ترقية الاستثمار حتى نضمن آفاق مضمونة للآجال القادمة.

وهنا لا بد من معالجة ملفات الاستثمار خاصة المحلية بصورة مرنة وسريعة في أوقات معقولة وإلغاء كل الحواجز المبنية على أسباب وهمية حتى نتمكن من جلب المستثمرين ونتمكن من:

– زيادة مناصب الشغل

– زيادة المداخيل وبالتالي تحسين الخدمة العمومية

وإذا كان قدر الجزائر أن يكون اقتصادها مبنيا على الريع النفطي فليكن ذلك، ولكن الأمر غير مقبول هو عدم توظيف هذا الفائض من العجز الحاصل في التبعية للخارج في الإيرادات خاصة الموارد الغذائية وعليه فلا بد من تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى نصل إلى أهداف الأمة وهي الأمن الغذائي.

الإصغاء إلى المجتمع المدني

3 - الحكامة المحلية:

لقد تم تنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية في خطابه 2011/4/19 والقاض بالإصلاحات السياسية، وكلف المجلس الاقتصادي الاجتماعي بعقد جلسات في مختلف الولايات والاستماع إلى كل الفاعلين المحليين من منتخبين ومجتمع مدني وأمر الحكومة بتنفيذ هذه التوصيات.

وهذا المجلس قام بنقل وبأمانة المشاكل التي يُعاني منها المواطن على المستوى المحلي والتي نأمل أن يكون قانون الولاية والبلدية اللذان صدر مؤخرا جاء ببعض الأجوبة والحلول لهذه المشاكل، وعليه فإننا نطلب من الحكومة:

– إعطاء الفرصة لإسراع في إصدار النصوص التنفيذية لقانوني الولاية والبلدية وبالتالي إعطاء الفرصة لتنفيذها حقيقة ومعرفة مدى نجاعتها وأثرهما على الشأن المحلي؛

– إصلاح المالية المحلية لتقوية روابط العلاقة بين المواطن والمنتخب لأن المنتخب قدم وعود انتخابية يجب عليه تجسيدها حتى يحافظ على الثقة مع المواطن وإعطاء هذه المؤسسة مصداقيتها ويبقى المواطن مرتبطا بها ولعل التخوف من العزوف على الانتخابات هذه إحدى أسبابه أن المنتخبين غير قادرين على تنفيذ وعودهم لأن قدرات المالية غير مؤهلة لذلك.

نأمل أن نعطي اهتماما خاصا بالمشاريع الصغيرة والخاصة بالبلديات مع اشراك المجالس المحلية في وضع تصور خاص بها وأن تحترم الإدارة ذلك وتأخذ بعين الاعتبار كل ما يصدر عن المجالس وفتح قنوات مبنية على الشراكة وليست علاقة مبنية على السلطة الفوقية.

إشراك المجتمع المدني في التسيير المحلي مع ضرورة إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني لأننا كنا نمتلك لنسيج اجتماعي قوي مبني على مجتمع مدني مؤثر ويسمى قديما بكبار الجماعة والعرش، وتم فقد هذا المفهوم والذي يجب إعادة البحث عنه.

إن إشراك المجتمع المدني في الرأي يجب أن يكون حقيقي وأن يكون هذا المجتمع مؤطر وأن يكون مؤثرا حتى يتمكن من تأطير الشباب نحو الأحسن لتقويم وتقوية النسيج الاجتماعي تفاديا لأي مخاطر والمؤدية لإنزلاقات قد تصل إلى المس بالنظام العام.

لعل اهتمام أعضاء مجلس الأمة بالشأن المحلي يرجع إلى كون نلبي أعضائه من المجالس المحلية واهتماماتهم بمؤسسة البلدية وضرورة تجسيد مواد الدستور المتعلقة بالنظام اللامركزية التي تعني إقرار مبدا الاستقلال الإداري لهذه المؤسسة وجعلها قوة اقتراح وتمكينها من تنفيذ سياساتها هو ليس لتحقيق الاستقلالية الإدارية بعينها ولكن لأن هذه المؤسسة هي احدى الحلقات القوية في الهرم الإداري للدولة والمبنى على البلدية–الولاية، الدولة، لأنه من مصلحة الجميع تقوية هذه المؤسسة ولعل المتتبع لبعض من الاحتياجات التي أصبحت تتفادى اللجوء إلى البلدية وغيرت مسارها نحو مؤسسة الولاية لعلم المحتجين بأن البلدية لم تعد مصدر قرار وبالتالي فإن ضرورة تقوية هذه الحلقة الأساسية هو أمر أكثر من ضروري لجعلها مصدر للحلول وطرف محاور ايجابي مع المواطنين وجعل مؤسسة الولاية مصدر للتحكيم.

أخيرا:

ونحن في سنة الاحتفال بمرور خمسين سنة على الاستقلال هذا الاستقلال الذي هو عملية وجهد متواصل لأن رسالة نوفمبر لم ولن تكون في مفهومها وعمقها مقتصر على مرحلة التحرر وبطرد الاستعمار من أراضينا.

لأن مفهوم الاستقلال هو الرهان على توظيف الوطنية على الحفاظ على استقلال البلاد.

خاصة وان العالم دخل في نفق مجهول بعد تعدد وتسارع الأحداث والنزاعات هنا وهناك الظاهر أن أزمات وصراعات جيوسياسية ومناورات متعلقة بتغذية الصراعات الثنائية الأطراف داخل الدولة الواحدة ونحن لسنا بعيدين على هذه الشبكة الحلزونية التي تنسج على أطراف حدودنا. والوطنية تقتضي الحذر والصرامة والالتفات لممثل هذه المناورات وان كنا نقدر ونحي مجهودات الجيش وأفراد قواته وتأهبها ولكن الأمر يتطلب كذلك التفات المواطنين والتفاهم وتعزيز اليقظة بينهم وبين مصالح الدولة.

إن تعزيز الاستقلال يتم عبر:

– توظيف الوطنية من جيل وغرسها بقيمها مع تجسيدها عمليا من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق حتى تحصل الثقة،

– توظيف الوطنية في تعزيزها للاقتصاد الوطني والحفاظ على قرارنا في هذا المجال وهنا نسجل بارتياح أن الجزائر أصبحت تقرض صندوق النقد الدولي وهو أمر ايجابي سياسيا أكثر منه اقتصاديا لأنه من باب «اتقي شر من يترصد بك»،

– توظيف الوطنية لتعزيز وتقوية النسيج الاجتماعي للأمة حفاظا على الاستقرار وهنا لا بد من أن ينتبه السياسيين وزعماء الاحزاب إلى أن الحملات السياسية التي يقومون بها أطراف البلاد من أجل الانتخابات وان كانت ضرورية في بناء مؤسسات الدولة فإنه من باب أولى أن يقومون بحملات لتعزيز الوطنية وتنبيه المواطنين للمؤامرات التي تحاك من أجل خلق مناطق توتر على الحدود وبالرغم الحكمة التي تتمتع بها الإدارة السياسية للدولة فإن التحذير ولفت انتباه الطبقة السياسية والفاعلين في المجتمع أصبح أكثر من ضرورة بل واجب وطني لأن الأحداث الواقعة هناك ليس الغرض منها كما يتوهم البعض هو الضغط من أجل الحصول على امتيازات بل الأمر الأخطر من ذلك لأن ما يرونه امتيازات وربح هو أمر قد تحصل لديهم وهدفهم أخطر مما يتصوره البعض وعليه فإن رسالة نوفمبر 1954 يجب بعثها في هذه الأيام بالذات وشحن الهمم وعدم الاكتفاء بالملاحظة والترقب، بل لا بد من المبادرة خاصة في أوساط المواطنين وتوعيتهم بكل ما يمكن أن يحدث هناك وانعكاساته هنا.

أعضاء المجلس يصادقون على لائحة مخطـــــــط عمل الحكومة

بمقتضى المادة 80 من الدستور،

وبمقتضى المواد 49، 52، 53 و54 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة الموافق 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

وبمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،

وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون المخطط، والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول،

فإن أعضاء مجلس الأمة:

إذ يتقدمون بتهانيهم للسيد الوزير الأول، عبد المالك سلال، على الثقة التي شرفه بها السيد رئيس الجمهورية بتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، والتهنئة موصولة إلى كافة أعضاء الحكومة،

فإنهم:

يعبرون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول المخطط الذي ستعتمده الحكومة من أجل استكمال تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية،

يرون أن العناصر التي تضمنها المخطط مهمة ويمكن أن تتجاوب مع جل متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها البلاد.

ويؤكدون أن الأدوات التي وضعها المخطط والمقاربة التي اعتمدها يمكن أن تساهم في تعزيز ركائز دولة الحق والقانون وفي تحقيق تقدم اقتصادي حقيقي يعكس حجم مواردنا ومستوى قدراتنا.

ويثمنون، في هذا السياق، عزم الحكومة على مواصلة استكمال خطوات الإصلاح التي شرع فيها، لاسيما العدالة، وعلى محاربة كل أشكال الفساد وعلى إتمام مختلف البرامج الاقتصادية بما يعطي دفعا جديدا لعجلة النمو.

كما يرحبون برغبة الحكومة في إعادة النظر في آليات التشاور بينها وبين البرلمان، ويرون أن ذلك سيحقق المزيد من التنسيق والتعاون بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

ومع إدراكهم لحجم التحديات والرهانات التي تواجهها الحكومة، فإنهم يدعون بالأخص إلى:

مواصلة التكفل بالجوانب التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن، وحث السلطات المحلية على تعزيز الحوار مع مختلف المنظمات والجمعيات ذات الصلة اليومية بالمواطن لترقية ثقافة الاتصال، وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية.

وبالنظر إلى أهمية الانتخابات المحلية المقبلة، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون الحكومة إلى مزيد من العمل على توفير أفضل الظروف لتمكين المواطنين من الاختيار السيد لممثليهم على مستوى المجالس المحلية البلدية والولائية.

إدخال المزيد من الصرامة والرقابة لترشيد نفقات التسيير في مختلف مرافق ودواليب الدولة، واعتماد آليات تسيير أكثر شفافية،

ضرورة احترام آجال إنجاز المشاريع، لتقليل كلفتها، مع مراعاة الجوانب النوعية عند إنجاز المشاريع،

ترقية وتحسين أساليب التكفل بانشغالات الشباب وتوفير الأطر الملائمة لاستغلال طاقاتهم الخلاقة والمبدعة.

مواصلة مواقفنا الثابتة التي ترسم السياسة الخارجية لبلادنا في علاقاتها الدولية، وبذل المزيد من الجهد في التكفل بانشغالات جاليتنا المقيمة في الخارج

وانطلاقا من أن نجاح المخطط يتطلب ضرورة تضافر جهود الجميع، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون كافة القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني في البلاد إلى الإسهام، كل في مجاله، في إنجاح تطبيق هذا المخطط.

وإن أعضاء مجلس الأمة يؤكدون استعدادهم للتعاطي بكل إيجابية مع مبادرات ومشاريع الحكومة التي ترمي إلى وضع برنامج رئيس الجمهورية حيز التطبيق نصا وروحا،

وعليه، فإننا، نحن الموقعين أدناه، ندعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة على هذه اللائحة، وشكرا.

مخطط عمل الحكومة: الجبهات المفتوحة.. والتحديات القائمة

إن مخطط العمل الذي سنعرض بعض أهم نقاطه في الملف الوثيقة الذي يمكن الرجوع إلى كل تفاصيله عبر الموقع الالكتروني للحكومة الجزائرية، والذي ستعكف الحكومة على تجسيده في الميدان، يستمد جوهره من برنامج فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية. لذا، فإن جهود الحكومة ستوجه خلال هذه الفترة نحو مواصلة تجسيد الأهداف المنوطة بكل قطاع في مجال الإختصاص الذي يؤول إليه، وتحسين الخدمة العمومية بصفة عامة، تحسينا محسوسا.

..وستسهر الحكومة في كل الظروف، على تشجيع الحوار والتشاور؛ حوار تريده صادقا ومثمرا، مثلما سيشكل القاعدة التي ستسود العلاقات التي ستقيمها مع البرلمان بوجه خاص.

وفي هذا المنظور، فإن الحكومة ستمضي بعملها قدما مع مراعاة ضرورة تنظيمه حول المحاور الرئيسية الآتية:

• رد الاعتبار للمرافق العمومية وتعزيزها ووضعها تحت تصرف المواطنين؛

• والتكفل بحاجيات المواطنين، ولاسيما تلك المرتبطة بالطلب على السكن بمختلف صيغه؛

• والنهوض بنشاطات المجال الوطني المنتج عبر تنشيط وتيسير الاستثمار الذي يشجع ترقية التشغيل القار وإنشاء الثروات.

وإذ تلتزم الحكومة بمواصلة استتباب الأمن والنظام العام، فإنها ستكافح الفساد والآفات الاجتماعية، بلا هوادة.

كما ستعكف، من جهة أخرى، على توفير الشروط الكفيلة بالحث على تغليب الحس المدني. فضلا عن ذلك، ستسهر الحكومة على انتهاج سياسة للإتصال الفعال بما يسمح بضمان مدّ جسور التبادل الدائم وتعزيزها بين السلطات العمومية والمواطنين حول كل المواضيع التي تكتسي أهمية وطنية.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال مواصلة وتعميق ترقية:

• تعاليم الإسلام، دين الدولة، من خلال التكفل بالمساجد وتجنيدها كفضاء للتآخي والوحدة والحس المدني، وكذا لتعليم القرآن الكريم وقيمه السمحة؛

• والبعد العربي الاسلامي لهويتنا الوطنية، من خلال ضمان المكانة الدستورية للغة العربية، والتفتح الثقافي والقيم الحضارية؛

• والأمازيغية كإحدى مكونات الوحدة الوطنية، ولاسيما في الميادين اللغوية والثقافية والإعلامية.

ومن ثمة، فإن الالتزام الذي تدرج فيه الحكومة عملها، يتمثل في مواصلة الديناميكية الرامية إلى إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني من أجل مواجهة الأزمة العالمية التي باتت من الآن تؤثر بشكل خطير وسلبي على العديد من البلدان، وهكذا، يجب علينا تحسين قدراتنا الإنتاجية وتطويرها في جميع الميادين، وتنظيم تأطير فعال وناجع للمجال الاقتصادي.

وفي هذا المنظور، فقد حشدت موارد مالية هامة وتمت مباشرتها في الكثير من مشاريع التجهيزات العمومية التي أنجزت أو هي في طريق تجسيدها. غير أن هذه الوفرة المالية يجب ألا تبعدنا عن الهدف الرئيسي المتمثل في التسيير الصارم للنفقات العمومية إلى جانب التكفل بكافة الإجراءات والترتيبات الرامية إلى مكافحة كل أشكال التبذير للأموال العمومية.

أما في إطار مواصلة تجسيد المسار الديمقراطي الذي يتمحور حول دور المواطنين في اتخاذ القرارات بخصوص التكفل بمصيرهم، واعتبارا للانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012 ، فإن الحكومة ستتخذ كل الإجراءات من أجل ضمان تحضير فعال للإقتراع المحلي المزدوج ليوم 29 نوفمبر 2012. ويجب أن تستغل هذه المرحلة الهامة في تطور بلادنا، من أجل تكريس وضمان حق سائر المواطنين في المشاركة في هذا الاستحقاق بحرية، قصد تمكينهم بكل شفافية من تعيين المرشحين الذين يختارونهم للإشراف على إدارة شؤونهم. بالفعل، فإن دولة القانون التي نسعى إلى تجسيدها، تتطلب مساهمة الجهود المتظافرة للجميع دون استثناء.

كما ستسهر الحكومة على استكمال مسار المصالحة الوطنية التي شرع فيه في شهر سبتمبر 2115، عندما هبّ الشعب بكل سيادة وبشكل مكثف لتزكية الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، حرصا على محو آثار (المأساة) التي شهدتها بلادنا، والسهر على ديمومة السلم والهدوء المستعاد، بغرض تعزيز التماسك الاجتماعي، وبالتالي توطيد الوحدة الوطنية.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة:

• ستواصل ضمان متابعة صارمة لملفات سائر ضحايا المأساة الوطنية، إلى غاية استكمال هذا الملف،

• وستستمر في تطبيق الأحكام المتعلقة بالتكفل بضحايا الإرهاب، وخاصة منهم الشرائح الأكثر هشاشة أو المعوزة،

• وستعمل على وضع آليات الإدماج الضرورية لحماية كل الذين ساهموا في مكافحة الإرهاب وفي عودة السلم والإستقرار،

• وستظل على الدوام في إصغاء لتظلمات سائر ضحايا المأساة الوطنية، من أجل إعانتهم ومساعدتهم وتوجيههم نحو الهيئات المؤهلة للتكفل بانشغالاتهم،

• كما ستواصل مكافحة الإرهاب بحزم، من أجل تعزيز الأمن الوطني،

• وستجند كل القوى الحية للأمة، للتحلي بيقظة المواطنة المطلوبة في إطار حماية الممتلكات والأشخاص وتوفير مناخ يطبعه الهدوء حيث يسود النظام والأمن العموميين.

وستعمل الحكومة في اتجاه تكريس جزائر يسودها الهدوء والسكينة؛ جزائر لن تدخر أي جهد من أجل تضميد جراح جميع أبنائها الذين آلمتهم سنوات العنف التي عاشوها.

وهنا، فإن الأمر يتعلق بأهم ما يتوخاه مخطط العمل الذي ستعكف الحكومة على تجسيده بكل مثابرة بغرض مواصلة تجسيد الأهداف المسطرة في برنامج السيد رئيس الجمهورية. كما إن مضمون هذا المخطط يعكس حرصا مزدوجا، ألا وهما: الطابع الإستعجالي الذي يكتسيه تجسيد الأعمال التي يحتويها، والتناسق الصارم الذي يجب أن يسود لدى أدائه. وتلكم مهمة لا يمكن أداؤها تماما إلاّ من خلال استعادة ثقة المواطن في عمل الحكومة التي يتعين علينا جميعا كسبها بصفة متضامنة، وبشكل هادئ وصريح.

وسيتم تحسين الحكامة من خلال:

توطيد أركان دولة القانون

إن توطيد أركان دولة القانون ومواصلة إصلاح العدالة يشكلان أولوية وطنية. وبهذا الشأن، فإن عمل الحكومة سينصبّ على مواصلة هذا المسعى على نحو يرمي إلى تعميق تنفيذ إصلاح العدالة بأعمال جديدة كفيلة بإعطائه دفعا نوعيا، من جهة، وتعزيز المكاسب من خلال الإنجاح الجيد للعمليات الجارية التي تمت المبادرة بها منذ الإنطلاق في المسار، من جهة أخرى.

كما ستعكف الحكومة على تعزيز تنفيذ إصلاح العدالة وتعميقه، من خلال:

• تهذيب الحياة العمومية؛

• تعزيز الحريات الفردية للمواطنين؛

• وتدعيم مكافحة الإجرام والظواهر ذات الصلة.

وبهدف تعزيز تهذيب الحياة العمومية وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، فإن الحكومة تعتزم العمل على مستويين إثنين:

على المستوى العام، حيث سيتعلق الأمر بوضع ترتيبات كفيلة بضبط علاقات المواطنين مع الهياكل الإدارية للدولة، والحدّ من الممارسات المؤدية إلى التعسف، وتعزيز ترتيبات مكافحة الفساد والاستيلاء على الأملاك العمومية؛

أما على المستوى الخاص، فإن الأمر سيتعلق بإدخال المزيد من الشفافية والسرعة في سير العدالة من خلال إضفاء موضوعية أكبر على علاقات المتقاضين مع المؤسسة القضائية وتطابق أكثر صرامة لقواعد الأخلاقيات القضائية.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تؤكد عزمها من جديد على الاستمرار في مكافحة الفساد بلا هوادة وبشكل حازم، في كنف احترام مبدأ قرينة البراءة، وضمان حماية أعوان الدولة من كل المحاولات المسيئة لشخصهم.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على إكمال الهيكلة القضائية من أجل أداء جيد لهذه المهمة وتطوير التآزر بين أجهزة الرقابة المؤسسة لهذا الغرض، ولاسيما من خلال تزويد الديوان الوطني لمكافحة الفساد بكل الوسائل الضرورية للقيام بمهمته النبيلة على الوجه الأكمل.

ولكونها حجر الزاوية لدولة القانون، فإن تعزيز الحريات الفردية للمواطنين يقع في صميم عمل الحكومة التي ستسهر:

• باسم عصرنة الدولة، على التأطير القضائي لاستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل الحد من المسا بالحريات الفردية وبالحياة الخاصة للمواطنين؛

• وباسم ممارسة سلطة الدولة، على تأطير الأوضاع الاستثنائية للحريات العامة والفردية المنصوص عليها قانونا في الدستور، من خلال ترتيبات قانونية تهدف إلى تعزيز قاعدتها القانونية وضمان حقوق المواطنين.

كما تعتزم الحكومة تعزيز يقظتها لإحباط كل محاولة للمسا بحقوق الأشخاص والمجتمع. وستركز عملها على مكافحة الإجرام الذي بات يتخذ أشكالا جديدة،)تبييض الأموال، والجريمة المنظمة، وجرائم المعلوماتية، والاتجار بالمخدرات...(، وذلك من خلال:

• إعادة تعديل نظام العقوبات قصد إضفاء نجاعة أكبر على قمع الجرائم والجنح؛

• وتحكم أكثر اتقانا في معالجة القضايا قصد تحسين نوعية العدالة والرد القضائي على الإجرام، وصون المصلحة العامة وضمان حماية متزايدة أكثر فأكثر لممتلكات المجموعة الوطنية والأشخاص؛

• وانتهاج سياسة مبتكرة لإعادة تربية المحبوسين في إطار مسعى الدفاع الاجتماعي المتجدد الرامي إلى إعادة الإدماج وتنشئة اجتماعية ملائمة للمحبوسين من خلال مضاعفة حظوظهم لاستعادة مكانتهم مجددا في المجتمع بشكل دائم.

من جهة أخرى، ستعكف الحكومة، من خلال الآتي، على تعزيز المكاسب والفوائد المحققة بفضل الإصلاح:

• استكمال مراجعة الترتيبات التشريعية التي ستتمحور حول مراجعة نصين أساسيين وهما القانون المدني والقانون التجاري. كما سيتم تعزيز حق الدفاع على نحو يضمن حماية أفضل لحقوق المتقاضين ومصالحهم؛

• وتدعيم موارد القطاع سواء فيما يخص تثمين الموارد البشرية أم بالنسبة لتطوير المنشآت والتجهيزات. وبهذا الشأن، ستواصل الحكومة جهد تكوين القضاة وتخصصهم الذي سيوسع من خلال الاستفادة من فرص التعاون الدولي في هذا المجال، كما ستسهر على إتمام برنامج الاستثمار الجاري واستكمال إعادة تأهيل وتأمين المنشآت الموجودة، ضمن هدف مزدوج يتمثل في تحسين ظروف عمل المستخدمين وضمان شروط أفضل لاستقبال المواطن؛

• والتحسين المستمر للمرفق العمومي للعدالة بفضل تعزيز إجراءات تسهيل الوصول إلى العدالة، وتقليص آجال معالجة القضايا وتحسين نسبة تنفيذ قرارات العدالة.

وفي نفس هذا المنظور، ستعكف الحكومة على مواصلة عملية تحديث العدالة، من خلال:

• جعل التكنولوجيات التي تم وضعها ذات مردود أمثل، إلى جانب الإنطلاق في خدمات جديدة؛

وتكثيف الإتصال من أجل تسهيل وصول المواطن إلى الخدمات التي توفرها العدالة.

تعزيز التنسيق بين الحكومة والبرلمان

إن الحكومة، في إطار مواصلة تنفيذ الإصلاحات السياسية الرامية خصوصا إلى ترقية الممارسة الديمقراطية وتكريس التعددية:

• تلتزم بتحسين التعاون مع السلطة التشريعية وتعزيزه؛

• وستسهر على تكامل عملهما وتشجع على الحوار البنّاء والتشاور؛

وستظل في إصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان بغرض التكفل بانشغالات المواطنين؛

• كما ستعمل على ترقية قنوات الاتصال بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان؛

• وتتعهد، فضلا عن ذلك، بإيلاء عناية خاصة للأسئلة الشفوية والكتابية وستسهر على التعجيل بمعالجتها وبالردود المخصصة لها.

من جهة أخرى، ستبادر الحكومة بمراجعة القانون العضوي المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي ينظم عمل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وذلك بغرض تحيين بعض أحكامه بما يتوافق والدستور، واقتراح أحكام أخرى تشجع على تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئتين في ظل احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

عصرنة الإدارة العمومية

ترمي الجهود التي ستتواصل في مجال عصرنة الإدارة العمومية، إلى إرساء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن، وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، وهو عمل يندرج ضمن ديناميكية تعميق المسار الديمقراطي.

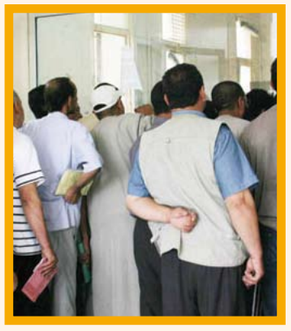

ويستمد هذا الهدف أساسه من إرادة الاستجابة لمتطلبات دولة قانون بوسعها أن تفرض احترام القانون، وضمان الحريات العامة وتلبية الحاجيات التي يعبر عنها السكان، ولاسيما في مجال خدمات عمومية ذات نوعية ومطابقة للمعايير العصرية.

وفي هذا المنظور، فإن التدابير التي سيتم تنفيذها ترمي إلى جعل عمل السلطات العمومية في تطابق مع متطلبات دولة القانون التي من شأن عملها أن يضع حدا لكل أشكال التعسف والتجاوزات التي تغذي الشعور بالظلم والحرمان والتهميش.

وهكذا، ستعكف الحكومة على نشر برنامج عمل يقوم على استراتيجية تشمل المبادئ الأساسية التي يتعين أن تؤطر العلاقات بين الإدارة والمواطنين، ولاسيما المتمثلة تحديدا في:

حق المواطن في الأمن والسكينة وفي محيط هادئ؛

وحق المواطنين في الإعلام، والشفافية في أعمال الإدارة، والحق في الحماية من تعسف السلطات؛

• وتحسين وتبسيط الشكليات والإجراءات الإدارية ومساواة الجميع في الخدمة العمومية،

• وتمكين المواطن من مراقبة أفضل للشؤون العمومية المحلية.

إن القوانين المتعلقة بالولاية والبلدية، والجمعيات والأحزاب السياسية ونظام

الانتخابات التي صودق عليها مؤخرا، تشكل كلها معالم تكر عزم السلطات العمومية على تعزيز المسار الديمقراطي.

ومن ثمة، فإن عمل الحكومة سينصب من باب الأولوية على مواصلة وتعزيز مسار الإصلاحات السياسية التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية.

وفي هذا الإطار، فإن المحور الأول الذي سيعتمد يرمي إلى ردّ الإعتبار للمرافق العمومية الكبرى عبر تحديث الإدارة ولاسيما من خلال:

• تحسين شروط استقبال المواطنين والاستمرار في مكافحة البيروقراطية؛

• وعصرنة قنوات طلبات العقود الإدارية عبر الإنترنيت، ومنها طلب مستخرج شهادة الميلاد 02 خ؛

• والتعجيل بجوازات السفر البيومترية بفضل رفع وتيرة قدرات الإنتاج، ومواصلة؛ تسليم جواز السفر العادي إلى غاية سنة 2015؛

• ووضع بطاقيات خاصة بالبطاقة الرمادية ورخصة السياقة، وكذا المخالفات في إطار تنفيذ (رخصة السياقة بالتنقيط).

وبالموازاة مع هذه الأعمال، ستقوم الإدارة المركزية بإدماج تدابير في تنظيماتها، تساهم في إعادة كسب ثقة المواطنين وتعزيزها إزاء الدولة، وتتمثل تحديدا في:

• إصغاء أفضل للمواطن،

• وتطبيع الإجراءات الموجودة وإنتاج مؤشرات يجب أن تسير على أساسها المرافق العمومية المحلية من أجل ترسيخ الطلبات المشروعة لتحسين نوعية الخدمة العمومية؛

• وتسيير نوعي للفضاءات العمومية الحالية وتحسينها.

وفي ذات السياق، سيتم إيلاء عناية متواصلة للمرافق العمومية المحلية الجوارية وبوجه خاص تلك المكلفة بالنظافة والسلامة العموميتين. كما سيتم القيام بعمل منسق وفي كنف التشاور، يرمي إلى إعطاء صورة جديدة لمدننا وأريافنا مغايرة لتلك الصورة التي تمثلها حاليا. وسوف تشهد توفر الشروط الضرورية لتجنيد كافة الفاعلين في الحركة الجمعوية من أجل تمكينهم من المشاركة الكاملة في هذا المسعى وحثهم على تقديم مساهمة فعالة في إنجاحه. وهكذا، وفضلا عن الإنطلاق على المدى الجد قصير، في عمليات واسعة للنظافة، فإن الأمر، على المدى المتوسط، سيسمح بوضع جماعاتنا المحلية في ديناميكية لا رجعة فيها لتحول مستدام في السلوكات، بفضل إجراءات قانونية وتنظيمية وبشرية.

وينبغي أن يتدعم هذا المسعى بمراجعة وتكييف ترتيبات التكوين التي تخص مختلف أسلاك الإدارة الإقليمية، حيث يجب تعزيز احترافيتها من خلال التفتح على الإنشغالات المرتبطة بالنظافة والسلامة العمومية. وبهذا الصدد، فإن الهيئات التنفيذية للبلديات التي ستنبثق عن انتخابات 29 نوفمبر 2012 ، ستكون المعنية الأولى بهذا التكوين وهذا التأهيل، من أجل تحضيرها لتسيير الشؤون المحلية بالموازاة مع تلك المتعلقة بمصالحها التقنية.

أما المحور الثاني، فسيخص الدفع الذي يتعين إعطاؤه لإنجاز المخطط الخماسي الذي يعني سائر الجماعات المحلية وكل الفاعلين المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني، من خلال تحسين إطار العيش، والرفاهية الاجتماعية، واستحداث مناصب شغل جديدة، والقضاء على السكن الوضيع في الوسط الحضري، وتحسين شروط تسيير المشاريع، وصيانة المنشآت والتجهيزات الجماعية والإعتناء بها. وسيتم تجنيد المجتمع المدني للمساهمة بفعالية في وضع المرافق العمومية تحت تصرف المواطنين.

وبالموازاة مع ذلك، فإن إعادة تنشيط الفضاءات الريفية وفضاءات الجنوب والمناطق الحدودية، يجب أن يتجسد بفضل إنجاز مراكز جديدة للحياة على شريط نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست، وتغيير مواقع

النشاطات لفائدة هذه الولايات، ومكافحة مكثفة لظاهرة التصحر، وحماية أنظمة الواحات وتوسيع المساحات المستصلحة، وبصفة عامة، بفضل استحداث مناصب شغل ومنح التسهيلات بشتى أشكالها.

وستعمل الحكومة على تشجيع إعادة تهيئة الهياكل المركزية بشكل يقوم على الحرص على التحديد الواضح لأنماط التدخل، والإجراءات، والمسؤوليات، ويندرج بصفة طوعية ضمن متطلبات الفعالية، والشفافية وأخلقة مسارات اتخاذ القرار.

وبهذا الصدد، سينشأ مرصد للعلاقات بين السلطات العمومية والمواطنين، خاصة وأن مثل هذه الهيئة المنبثقة عن توصيات ملف (الحكامة المحلية وتطلعات المواطنِ)، من شأنها أن تسمح للدولة بالتوفر على نظام للرصد والإنذار المبكر للجو العام بين الدولة والمجتمع وتوجهات تطوره.

كما سيتم التركيز على مقاربة جوارية جديدة، ستصبح حجر الزاوية لتنفيذ البرنامج الطموح للتنمية المحلية، وذلك انطلاقا من أن تحديد كل الفضاءات الجوارية وإدماجها في مسار المصادقة على المشاريع وإنجازها، يستجيب لضرورة نشر العمل العمومي للتنمية على أوسع نطاق ممكن، وفي نفس الوقت لتشجيع التفتح على التعبير عن تطلعات المواطنة بتمكين الحركة الجمعوية، والشباب أساسا، من استثمار فضاءات التدخل إلى جانب الدولة واغتنام كل الفرص التي يمكن أن تدمجهم في الحياة العملية.

تشييد مجتمع الإعلام

فإننا، في مجال تشييد مجتمع الإعلام، سنعكف بالدرجة الأولى، على إعادة تفعيل الإدارة الإلكترونية، المركزة على انشغالات المواطن والعصرنة. كما إن تنفيذ الحكامة الإلكترونية للتبادل وتنسيق جهود مختلف القطاعات، وتشغيل الشبكة الحكومية الداخلية «إنترانت» وتطوير أرضيات الخدمات المعلوماتية المدمجة في بوابة المواطن الإلكترونية، ستشكل كلها المراحل الأساسية لهذا الجهد. وفي نفس الوقت، سيتم تطوير أرضيات أخرى توفر خدمات متخصصة، ولاسيما السجل التجاري الإلكتروني، والتطبيب وتشخيص الأمراض عن بعد، والتعليم عن بعد والتربية عن بعد (محافظ إلكترونية ومخبر افتراضي).

وبغرض تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سيتم القيام ببعث برنامج «أسرتك» من جديد، المتمثل في تزود المواطن بمعدات الربط بشبكة الإنترنت عالية التدفق.

وستكون هذه العملية مصحوبة ببرنامج سنوي لتكوين 500.000 مواطنا بفضل إقامة مراكز لمحو الأمية الرقمية في إطار وطني منسق ومتبادل. من جهة أخرى، فإن هذا الهدف القائم على عملية نموذجية والذي خص 5.000 مواطنا، يتطلب أيضا مزيدا من الجهد لربط المؤسسات العمومية، ومنها المؤسسات التربوية، بشبكة الإنترنت.

وستتواصل جهود التغطية الوطنية بالألياف البصرية قصد ربط جميع البلديات والتجمعات السكانية الثانوية التي يتعدى سكانها 1000 نسمة، بالشبكة الوطنية للألياف البصرية، ورفع قدرات الحصول على الهاتف وولوج شبكة الإنترنت. وهكذا، فإن ربط عدد يقدر بمليوني (02) مشترك بشبكة الإنترنت عالية التدفق، ثم العالية التدفق جدا في أفق 2014 ، سيأتي ليضاف إلى مليون ومائتي ألف مشترك حتى الآن بشبكة الإنترنت وفق تكنولوجية الخط المشترك الرقمي غير المتماثل (ADSL)

وسيتم بذل جهد خاص من أجل رفع معدل الأعطال الهاتفية في ظرف 24 ساعة من 70 % سنة 2012 ، إلى 80 % في سنة 2014.

علاوة على ذلك، سيتم القيام بتجسيد استراتيجية لإدخال التدفق العالي، من خلال:

• منح رخص الجيل الثالث؛

• وتعزيز قدرات تطوير التدفق العالي الثابت للمتعامل العمومي اتصالات الجزائر، من أجل استغلال الشبكة التجريبية الموسعة الثابتة، والتكنولوجية التطورية على المدى الطويل للجيل الرابع « LTE «. بل إنه بفضل برامج تطوير التدفق العالي الثابت لاتصالات الجزائر ووضع الجيل الثالث والجيل الرابع حيز التنفيذ، فإن المستعملين المتمثلين في الإدارات والمتعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين والمواطنين ستتوفر لديهم فرصة الاستفادة من التدفق العالي والعالي جدا من أجل قضاء حاجياتهم المختلفة. وهنا، فإن الأمر يتعلق بهدف أساسي يتعين بلوغه.

وبخصوص النشاط الفضائي، فإن مركز وهران لتطوير الأقمار الصناعية، من الواجب أن يقوم، قبل حلول سنة 2014 ، بتجميع وإدماج الأقمار الصناعية لرصد الأرض AlSat–2B ، وتوأمه AlSat–2A ، الذي يوجد في المدار منذ شهر جويلية 2010 و .AlSat–1B ومن شأن هذه الوسائل الفضائية أن تسمح بتطوير التطبيقات الموضوعاتية في إطار المشاريع القطاعية التي تشمل خصوصا:

• الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير آثارها، وتهيئة الإقليم؛

• وتقييم الموارد الطبيعية وموارد الصيد البحري؛

• وتطوير المنشآت القاعدية؛

من جهة أخرى، فإن الجزائر مقبلة، في غضون سنة 2014 ، على إطلاق القمر الصناعي للاتصالات «AlComsat–1» في المدار الثابت بالنسبة للأرض.

وفيما يتعلق بتطوير الكفاءات البشرية، فسيتم الشروع في آفاق 2104، في عمليتين تعتبران أساسيتين بالنظر إلى الحاجيات الموجودة، وهما تحديدا:

استحداث مدرسة عليا للإتصالات السلكية واللاسلكية؛

والتحويل التدريجي لمعهد وهران الوطني للإتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إلى مركز جهوي بامتياز، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للإتصالات السلكية واللاسلكية.

ترقية قطاع الإعلام والإتصال

فإن المصادقة مؤخرا على القانون العضوي المتعلق بالإعلام من شأنها أن تسمح بوضع الأسس لتنظيم عصري لقطاع الاتصال، يقوم على معايير ومراجع دولية.

وجدير بالإشارة أن حرية الصحافة التي يحميها الدستور، ستجد في قانون الإعلام، قواعد تفتحها الكامل. وفي هذا المنظور، ستعمل الحكومة على ضمان وتعزيز الممارسة الحرة لنشاطات ومهن قطاع الإعلام.

وغني عن البيان أن الإنشاء القادم لسلطة الضبط للصحافة المكتوبة ومجلس أدبيات وأخلاقيات المهنة، يرمي رأسا إلى تكريس إرادة السلطات العمومية على مرافقة الفاعلين في هذا القطاع ضمن ديناميكية العصرنة وتجسيد الممارسة الحرة للحق في الإعلام.

من جهة أخرى، فإن صياغة القانون المتعلق بالسمعي البصري سيكر على الصعيد القانوني، انفتاح قطاع السمعي البصري، والقيام بإنشاء سلطة الضبط للسمعي البصري التي ستسمح بضبط هذا النشاط.

بل إن الحكومة، على صعيد آخر، ستستمر في عمليات تحديث القطاع، من خلال:

• مواصلة إقامة التلفزيون الرقمي الأرضي، الذي سيسمح في 2013، بتغطية 85 % من السكان، قبل أن تنتقل هذه النسبة إلى 95 %، في سنة 2014، علما أن أل 5 % الباقية ستتم تغطيتها بفضل الساتل؛

• واستعمال الساتل الجديد AB.7 الذي سيسمح بانتشار حوالي 21 قناة تلفزيونية، وذلك تحسبا لفتح قطاع السمعي البصري؛

• ومواصلة إنجاز المطابع، ولاسيما في مناطق جنوب البلاد، من أجل ضمان توزيع محسّن للصحافة المكتوبة وتكريس حق المواطن في التوفر على الإعلام؛

• والإنطلاق القادم في أشغال إنجاز مقرين لكل من الإذاعة والتلفزة الوطنيتين، على الخصوص، التي رصد لها أزيد من 4 ملايير دينار؛

• وإنجاز مخطط واسع للإستثمار في ميدان التجهيز ووسائل البث الحديثة لبرامج الإذاعة والتلفزيون لتحسين استقبالها؛

• ومواصلة دعم الصحافة ومساعدتها، ولاسيما من خلال توفير عمليات لتكوين وتحسين مستوى مهنيي الصحافة ووسائل الإعلام خصيصا، ودعم طباعة الجرائد.

من جهة أخرى، فإن القانونين المتعلقين بالإشهار وسبر الآراء، اللذين سيتم

إعدادهما لاحقا، سيسمحان باستكمال ترتيبات عصرنة القطاع.

وستعكف الحكومة من جهة أخرى، على ترقية الاتصال المؤسساتي وتنظيمه...

ولتعزيز المجال الاقتصادي والمالي سيتم:

استكمال الإصلاح وتحديث القطاع المالي

يندرج مخطط الحكومة في هذا الميدان ضمن الأهداف المسطرة بالنسبة للفترة الخماسية 2010–2014 التي ترمي أساسا إلى تحديث الإدارة من أجل التكفل الفعال والناجع بالتدابير الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمة العمومية وذلك على جميع المستويات.

وبعنوان الإصلاح المالي، ستسهر الحكومة على مواصلة العمليات المبرمجة والمتعلقة خصوصا، بما يلي:

• تحضير النصوص التنظيمية من أجل مراجعة قانون الميزانية المعمول به؛

• وإعداد الميزانيات وتوزيعها وفق مدونات الإصلاح، برسم السنة المالية 2015؛

• ونشر برمجية لتحضير ميزانية الدولة، مع ضمان تكوين المستخدمين من أجل استغلال النظام الجديد.

وبعنوان التأطير القانوني المرتبط بالإصلاح المالي، سيتم القيام:

• بتحيين النصوص التي تحكم النفقات العمومية؛

• وإتمام عملية توسيع الرقابة المسبقة للنفقات الملتزم بها لتشمل كافة ميزانيات البلديات ومؤسسات الصحة.

وبعنوان تحديث المحاسبة ومسار الإنفاق، ستسهر الحكومة على تجسيد الأعمال المبرمجة في إطار تحديث شبكة الخزينة والتنظيم المحاسبي ومراقبة المحاسبين العموميين وتحسين نوعية الخدمة العمومية.

وفيما يتعلق بتحديث شبكة الخزينة، فإن الأعمال التي سيتم القيام بها تتمثل خصوصا في نشر النظام الإعلامي للخزينة الذي يرمي إلى ضمان تسيير حديث ومُؤَمَّن ومتطور لعمليات الخزينة وكذا التدابير الواجب وضعها حيّز التنفيذ من أجل تحسين ظروف استقبال مرتفقي الخزينة العمومية وكذا ظروف عمل مصالح الخزينة وتنظيمها.

وبخصوص مراقبة الإنفاق العمومي، تعتزم الحكومة مواصلة تنفيذ الأعمال التي شُرع فيها والمتمثلة في:

• تقييم المشاريع الكبرى التي تمت المبادرة بها برسم المخطط الخماسي الجاري 2010 – 2014 ومتابعتها،

• وإجراء دراسات تقييمية لبعض المشاريع الكبرى التي أُنجزت في الماضي ولاسيما من حيث انعكاساتها وآثارها على الاقتصاد الوطني والجهوي والمحلي،

• وتعزيز وسائل تدخل المفتشية العامة للمالية قصد تمكينها من المساهمة في تأمين الإنفاق العمومي وترشيده.

وفيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال، فسيتم تعزيز تنظيم خلية معالجة

الاستعلام المالي بغرض الارتقاء بمستوى نجاعتها العملية.

من جهة أخرى، ستعكف الحكومة، في إطار مراقبة المالية العمومية، على مواصلة الأعمال الرامية إلى تدعيم إجراءات المراقبة الداخلية وتطوير برنامج لمكافحة الفساد.

أما فيما يخص إصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها، فإن الحكومة ستعكف على مواصلة واستكمال الأعمال التي شُرع فيها في إطار إصلاح المنظومة الجبائية وتجسيد المخطط التنظيمي الجديد للإدارة الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. كما ستستمر الحكومة في مكافحة الغش والتهرب الجبائيْن.

أخيرًا، وبخصوص مواصلة سياسة التخفيف من الضغط الجبائي، فإن الأمر سيتعلق بتدعيم تدابير التخفيف الجبائي و/أو الإعفاء بالنسبة لبعض المواد الغذائية الضرورية وكذا بالنسبة للاستثمار واستحداث الثروات ومناصب الشغل.

وفيما يتعلق بإصلاح الجمارك وتحديثها، ستسهر الحكومة على تنفيذ الأعمال التي تندرج في إطار برنامج تحديث إدارة الجمارك الذي اعتمدته السلطات العمومية، والمتمثل في تكييف قانون الجمارك. كما ستسهر الحكومة على ترقية المرفق العمومي للجمارك على نحو يراعي ضرورة تحسين العلاقة بين مصالح الجمارك والمتعاملين معها.

وفيما يخص تحديث إدارة أملاك الدولة، ستستمر الحكومة في تجسيد الأعمال الرامية إلى:

• تناسق الإجراءات ومناهج العمل وتبسيطها؛
• وتعزيز هياكل الإستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية؛
• وتقليص آجال إعداد سندات الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وغيرهم من المتعاملين؛

• والتعجيل بعمليات تسليم الدفاتر العقارية لفائدة المواطنين.

كما سيتم حمل إدارة أملاك الدولة على القيام بجملة من العمليات برسم ترقية الاستثمار. ويتعلق الأمر بما يلي:

• إعفاء عقود منح الامتياز من رسوم التسجيل والرسم على الشهر العقاري ومن دفع المستحقات لأملاك الدولة،

• وتخصيص الوعاءات العقارية الضرورية لإنجاز برامج التجهيز المعتمَدة في إطار البرنامج الوطني للتنمية (السكنات، التجهيزات العمومية،...).

• وأخيرًا، ستوفّر السلطات العمومية كل الوسائل الكفيلة باستكمال عمليات إنجاز المسح الشامل للأراضي قبل نهاية سنة 2014.

وبخصوص الإصلاح المصرفي، ستسهر الحكومة على مواصلة الإصلاحات التي شُرع فيها وتعميقها من خلال:

• تنويع عرض التمويل وتعزيزه لاسيما لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعجيل بتطوير نشاط الاستئجار،

• وتحسين أسلوب حكامة البنوك من خلال إضفاء الاحترافية على مجالس إدارتها وترقية تسييرها.

كما ستسهر الحكومة على تعزيز تدخّل البنوك في الترتيبات الحكومية لاستحداث مناصب الشغل من خلال إزالة العراقيل المواجَهة في هذا المجال وتعزيز صناديق الضمان، كما ستولي أهمية خاصة لمواصلة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة مع مساهمة الدولة في ذلك. ويتعلق الأمر خصوصا بإعادة جدولة قروض هذه المؤسسات مع تكفل الخزينة بالفوائد.

أما فيما يتعلق بتحديث أنظمة الدفع، فإن الأهداف الرامية إلى تطويرها على

المدى المتوسط تتمثل في:

• تطوير اللجوء إلى أدوات الدفع بدلاً من الأوراق النقدية،

• والشروع في الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة واللجوء إلى مختلف وسائل الدفع.

وفيما يتعلق بقطاع التأمينات، ستعمل الحكومة على تجسيد الأعمال الرامية إلى:

• تحسين نوعية خدمات التأمينات لاسيما من خلال مراجعة شروط اعتماد وسطاء التأمينات،

وإنعاش تسويق منتجات التأمينات وذلك بإدخال أشكال جديدة لتوزيع منتجات التأمينات، وتحسين شروط تعويض المؤمَّنين.

من جهة أخرى، وعلى إثر دخول إجراءات الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمينات على الأشخاص حيّز التنفيذ، سنة 2010 ، ستعمل الحكومة، بالتشاور مع هيئتي سوق التأمينات)المجلس الوطني للتأمينات واتحاد المكلفين بالتأمين وإعادة التأمين الجزائريين(، على إصدار النصوص التنظيمية التي تحدد قواعد احترازية تتعلق بالتأمينات على الأضرار من جهة، وأخرى بالتأمينات على الأشخاص، من جهة أخرى.

وبخصوص إصلاح السوق المالية، ستتخذ الحكومة كل التدابير الضرورية من أجل استكمال الإصلاح الذي شُرع فيه من خلال:

• إضفاء الاحترافية على نشاط السندات وتفعيله،

• وتكثيف عمليات إصدار السندات،

• وتدعيم وتحديث الإجراءات والإطار التشريعي والتنظيمي،

• وتعزيز قدرات مؤسسات السوق من أجل ضمان حماية المستثمرين.

تطوير الأدوات ووضع نظام الاستشراف خاص بالمنظومة الوطنية للإعلام الاقتصادي

في إطار مواصلة جهودها التنموية، ستعكف الحكومة على تطوير الأدوات ووضع نظام الاستشراف في مجال:

• مواصلة الدراسات الاستشرافية التي شُرع فيها، ولاسيما الرؤية التي تندرج فيها تنمية البلاد؛

• وأدوات ضبط الإطار الاقتصادي الكلي،

• والدراسات الاستشرافية المتعلقة بأسواق المنتجات الموجهة للتصدير وتلك التي يتم استيرادها بكثرة،

• ووضع نظام لرصد التوجهات الاقتصادية والمالية الدولية.

وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز المنظومة الوطنية للإعلام الاحصائي وتجديدها من خلال:

• إعادة تنشيط المجلس الوطني للإحصاء وتجديده،

• والمرحلة الثانية من الإحصاء الاقتصادي،

• وتوحيد معايير إنتاج المعلومات الإحصائية،

• وإنجاز دراسات وتحقيقات إحصائية دورية ونشرها،

وتكوين إطارات مختصين في الاحصاء والاقتصاد.

ترقية الاستثمار

ستواصل الحكومة جهودها في مجال التنمية وإعادة الانتشار الإقليمي. وهكذا، فإنه من الواجب أن يتحسّن العرض في مجال العقار الموجه للاستثمار، حيث سيتم، بهذا الصدد، الاستمرار في تجسيد برنامج إعادة تأهيل وإنجاز المناطق الصناعية ومناطق النشاط الذي شُرع فيه وتوسيعه عبر التراب الوطني، لاسيما على طول محاور الطرق وخطوط السكك الحديدية. غير أن الحكومة، ضمن هذا السياق، ستعمل دون هوادة على مكافحة كل أشكال المضاربة في مجال العقار، من خلال استخدام كل الأدوات القانونية والعقابية في هذا المجال.

من جهة أخرى، ستسهر الحكومة على توفير أحسن الظروف للتفاوض وإبرام عقود شراكة مع متعاملين استراتيجيين ذوي مؤهلات عالية بهدف تحديث أداة الإنتاج وتحسين نوعية المنتوجات والخدمات، مع الإشارة إلى أن عمليات الشراكة هذه إذ تندرج ضمن منطق اقتصادي، فإنها تراعي أيضا الجانب الاجتماعي من خلال المحافظة على مناصب الشغل الموجودة واستحداث مناصب جديدة أخرى.

وسيتم تجسيد هذه العمليات مع توفير كل الضمانات الضرورية لاحترام الالتزامات في مجال التنمية والتشغيل.

وستتخذ الحكومة كل التدابير من أجل توفير أقصى حد من التسهيل للحصول على الاستثمار ، ولكن دون التملص من مسؤوليتها الإقتصادية.

علاوة على ذلك، ستحرص الحكومة على تطهير مناخ الأعمال بشكل محسو وعلى توفير الشروط الكفيلة بجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية لاسيما تلك التي تساهم في نقل التكنولوجيا واستغلال الموارد الطبيعية للبلاد وفي استحداث مناصب شغل لفائدة اليد العاملة المحلية.

ولهذا الغرض، وفي إطار التشريع المعمول به، سيتم تشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية والإجراءات المخففة ذات الصلة، من خلال تعزيز قدرات تسيير ومتابعة استثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. كما سيتم تشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية المحفزة على تنمية الصادرات خارج المحروقات ضمن إطار يضمن المحافظة الدائمة على توازنات ميزان المدفوعات للبلاد.

تثمين موارد المحروقات

إن برنامج الأعمال الواسع سيتم تعزيزه من أجل تكثيف مجهود الاستكشاف في مختلف مناطق البلاد بغرض رفع حجم الاحتياطات من المحروقات بوسائلنا الخاصة وبفضل اللجوء إلى الشراكة بهدف ضمان الأمن الطاقوي على المدى الطويل والحفاظ على مستوى تصدير يتماشى مع الحاجات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيخص هذا الاستكشاف في آن واحد المحروقات التقليدية وكذا الموارد غير التقليدية التي تُعتبر احتياطاتها واعدة. غير أن اللجوء إلى الشراكة يتطلب إدخال تعديلات على القانون المتعلق بالمحروقات قصد إدراج التدابير التحفيزية الضرورية التي ستعرضها الحكومة عن قريب على البرلمان.

كما إن تكرير البترول يشكل أولوية أخرى بالنسبة للقطاع الذي سيشهد في السنوات المقبلة، استكمال أشغال إعادة تأهيل معامل التكرير الموجودة وتحديثها ورفع قدراتها، وكذا الانطلاق في إنجاز خمس وحدات جديدة) في كل من بسكرة، تيارت، غرداية، حاسي مسعود وعلى الشريط الساحلي الأوسط مع إقامة ميناء في المياه العميقة(، من شأنها الاستجابة للاحتياجات من الوقود على المدى الطويل. وجدير بالذكر أنه خلال السنة المقبلة، سيشرع مصنعان جديدان لتمييع الغاز الطبيعي ووحدتان للأمونياك والأسمدة في الإنتاج. وسيتم تطوير البتروكيمياء من خلال القيام، خلال السنوات القادمة، بإنجاز وحدات جديدة بالشراكة في فروع البلاستيك والألياف النسيجية والمطاط الاصطناعي.

وفي مجال توزيع الوقود، فإن ضمان التموين المستمر للمرتفقين سيشكل أولوية ولاسيما من خلال استكمال إنجاز محطات البنزين على طول الطريق السيّار شرق غرب. كما بُرمجت تدابير ملائمة بخصوص غاز البترول المميّع، بالاتصال مع السلطات المحلية من أجل تفادي الاضطرابات خلال فصل الشتاء لاسيما بفضل إنجاز منشآت جديدة للتخزين من أجل تموين المناطق التي يصعب بلوغها.

وقد انعكس التحسن الواضح لمستوى المعيشة، والتوسع السريع لحظيرة السيارات والمساكن، إلى جانب وتيرة التنمية الاقتصادية، بتنامي الإستهلاك الطاقوي. لذا، فإن الحكومة ستضع نموذجا للإستهلاك العقلاني، على المديين المتوسط والطويل، من خلال إدراج برنامج طموح لاقتصاديات الطاقة وفعاليتها.

أما في مجال المناجم، فستُمنح أولوية لاستحداث مناصب شغل من خلال فتح مناجم جديدة واستغلالها، لاسيما مناجم الرصاص والزنك بكل من سطيف وباتنة وبجاية، والباريت ببشار، والذهب في ولاية تمنراست. ومن المقرر أيضا مضاعفة إنتاج الرخام وكذا تثمين الملح في الأسواق الدولية.

كما ستُمنح أولوية خاصة لتجسيد مشروع تحويل الفوسفات في ولايتي تبسة وسوق أهراس،

وسيُقترح أيضا مراجعة قانون المناجم الحالي لاسيما من أجل تعزيز جهود الاستكشاف وتثمين موارد جديدة.

وأخيرًا، من المقرّر كذلك تحديث الخدمات في مجال الجيولوجيا والأدوات الضرورية لهذا المجهود الاستكشافي.

تنظيم النشاطات التجارية ومحاربة القطاع الموازي

ستسهر الحكومة، في مجال تنظيم السوق وضبطها وتأطيرها، على تحسين ظروف تموين السوق الوطنية من خلال:

• استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بضبط السوق وتنظيمها وكذا حماية المستهلك ومطابقة المنتجات للمعايير،

• وإعداد مخطط توجيهي وطني للمنشآت التجارية الأساسية،

ومضاعفة عدد الأسواق الجوارية للحدّ من ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك؛

• وحماية القدرة الشرائية من خلال اعتماد تدابير ترمي إلى ضمان تكفل سريع وناجع ومستمر بمجمل ترتيبات دعم أسعار المنتجات الأساسية،

• وتنصيب مجلس المنافسة من أجل ضمان حرية المنافسة السليمة والنزيهة بين المتعاملين وحماية القدرة الشرائية للمستهلك،

• ووضع حدّ للتجارة الموازية وتعزيز شبكات التوزيع،

• وتعزيز الترتيبات الخاصة بحماية وإعلام المستهلك من خلال تطوير وتكثيف شبكة مخابر مراقبة النوعية وقمع الغش من جهة، وإنجاز المخبر الوطني لتجريب المنتجات الصناعية وكذا الانطلاق الفعلي لشبكة الإنذار المبكر حول المخاطر المرتبطة بالاستهلاك من جهة أخرى.

في مجال مراقبة السوق وحماية المستهلك، ستعكف الحكومة على:

• ضمان حماية المستهلك بفضل السهر على احترام قواعد النظافة والأمن والإعلام المطبقة على المنتجات والخدمات عبر مراقبة السوق،

• ومحاربة كل المعاملات التجارية غير المشروعة، لاسيما تلك المرتبطة بالممارسة غير القانونية لنشاطات الإنتاج والاستيراد والتوزيع،

• والسهر على احترام أسعار وهوامش الربح الخاصة بالمنتجات المقننة من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين،

• وضمان حرية المنافسة من خلال الكشف عن مؤشرات الممارسات المنافية للمنافسة النزيهة.

وفي مجال تأطير التجارة الخارجية، ستعمل الحكومة على:

• مواصلة مسار التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع الحرص على حماية مصالح البلاد. وبهذا الشأن، ستُمنح الأولوية لإنجاح، الجولة الحادية عشر المقررة قبل نهاية سنة 2012

• ومتابعة تجسيد الرزنامة الجديدة لتفكيك التعريفة الجمركية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتثمينه لفائدة المؤسسات والاقتصاد الوطني،

• ووضع تدابير لحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير النزيهة عند الاستيراد لاسيما بما يتصل مع تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر،

• وتنفيذ الاقتراحات المقدمة في إطار أشغال الثلاثية والمتعلقة بالإجراءات التحفيزية الرامية إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ترقية السكن

في مجال السكن، ستواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تكثيف إنجاز المساكن كما ستدرج في هذا الإطار برامج سكنية عمومية إيجارية جديدة، عند الاقتضاء، نظرا إلى الطلب المتزايد على السكن الاجتماعي خصوصا، وفي هذا الإطار، ستسهر الحكومة، من باب الأولوية، على تجسيد الالتزام بتسليم 1200000مسكنا خلال الفترة 2010 – 2014، علما بأن البرنامج الذي شُرع في إنجازه يشمل 1281000 مسكنا، منها 491000 وحدة مُنجزة و 790000وحدة قيد الإنجاز.

ويقدر القوام الإجمالي للبرنامج الخماسي المسجل، ب 2450000 مسكنا، يشمل:

•1000000 مسكنا عموميا إيجاريا ذا طابع اجتماعي مُمولة كليا من قبل الدولة وموجهة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف، منها ما يقارب 400000مسكنا موجّها للقضاء على السكنات الهشة.

• 900000 مسكنا ريفيا تمنح بشأنها الدولة مساعدات مالية هامة تهدف إلى تشجيع استقرار سكان الأرياف.

• 550000 مسكنا ترقويا مُدعمة أيضا من قبل الدولة لفائدة المواطنين ذوي الدخل المتوسط.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على الانطلاق في برنامج إضافي تتكفل به الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره من أجل تلبية الطلب الحالي على السكن.

وانطلاقا من هذه المعاينة واعتبارا للنقص المسجل في قدرات الإنجاز الوطنية، ستسهر الحكومة على تجسيد الإجراءات التحفيزية الضرورية بما في ذلك الاستعانة بوسائل الإنجاز الخارجية، بهدف تشجيع تطوير هذه القدرات، بما يسمح، في أقرب الآجال، ببلوغ مستوى عرض سنوي للسكن يتماشى مع مستوى الطلب.

ويتعلق الأمر تحديدا بتشجيع الاستثمار العمومي والخاص من أجل تثمين القدرات المتوفرة التي تظل غير كافية مقارنة بمخطط الأعباء سالف الذكر، من جهة، واستحداث طاقات إضافية جديدة بما في ذلك مؤسسات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى. كما سيتم إقرار إجراءات تحفيزية خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب.

ستسهر الحكومة في هذا المجال، على حمل كافة السلطات العمومية المسؤولة عن تسيير البرامج السكنية على الإصغاء لانشغالات المواطنين، من خلال اشراكهم في تنفيذ السياسات العمومية للسكن. وفي هذا الإطار ينبغي القيام بعمليات تطهير من خلال وضع بطاقية عملية لطالبي السكن العمومي الاجتماعي، حتى يتسنى تحديد الطلب بصفة نهائية، بخصوص هذا النوع من السكنات الموجهة خصيصا للمواطنين ذوي الدخل الضعيف، فضلا عن ذلك، ستشرك الحكومة الجماعات المحلية في تسيير السكن.

وفيما يخص برنامج 380000 مسكنا جديدا في إطار امتصاص السكن الهش، ستسهر الحكومة على استكماله في الآجال المحددة أي في أواخر سنة 2014

وفي مجال العمران، ستسهر الحكومة على مواصلة وتعزيز مسار مراجعة واستكمال أدوات التعمير)المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران ومخطط شغل الأراضي(بغرض تزويد الجماعات المحلية بأدوات التخطيط الحضري الضرورية للتحكم في نمو العمران ومراقبته. كما ستتواصل عملية التحسين الحضري، لاسيما في الأحياء المترددية مع مراقبة وتأطير أفضل .

أما فيما يخص تدارك النقص المسجل في العقار لاسيما في المدن الأربعة الكبرى للبلاد، فستسهر الحكومة على استغلال كل الحلول البديلة، بما في ذلك إعادة الاعتبار للنسيج الحضري العتيق، الذي يزخر بعقارات هامة غير مستغلة بشكل كاف.

وبصفة عامة، ستعمل الحكومة على القضاء على السكن الهش والاستجابة لأكبر قدر ممكن من الطلب على السكن.

تطوير قطاع النقل

تولي الحكومة عناية خاصة لبرنامج تطوير قطاع النقل حيث يرتكز هذا الأخير على سياسة تنموية اقتصادية من خلال تعزيز النسيج الصناعي الوطني والتطوير السياحي والاجتماعي وذلك بالتخفيف من عزلة الهضاب العليا والجنوب، مع توخي تسيير إقليمي منسق ومنسجم، في إطار مخطط تهيئة الإقليم.

وفي هذا الإطار، فإن مخطط العمل الذي سيتم تجسيده سيتمحور أساسا حول:

• تدعيم الإنجازات المحققة في جميع القطاعات الفرعية)النقل بالسكك الحديدية وكذا النقل البري والجوي والبحري(.

• واستكمال مختلف المشاريع الجاري إنجازها و/أو بصدد الانطلاق فيها.

ويتعلق الأمر بمواصلة تنفيذ برنامج تطوير شبكة السكك الحديدية وتحديثها وتكييفها مع حاجيات التنمية الوطنية، وبهذا الشأن، تمنح الحكومة الأولوية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة السكك الحديدية، من حيث ازدواجية السكك الحديدية على مستوى السكك الاجتنابية الشمالية «شرق غرب» كلها، وإنشاء سكك حديدية جديدة (السكك الاجتنابية للهضاب العليا، وشبكات الجنوب والسكك الرابطة بين الشمال والجنوب) كما يتعلق الأمر بعمليات وضع الإشارات والكهربة التدريجية لمجمل الشبكة واقتناء وتجديد معدات للنقل بالسكك الحديدية للمسافرين والسلع والجر مجهزة بنظام أمني عصري.

وجدير بالذكر أن هذا البرنامج سيرافقه إنجاز محطات جديدة وتحديث المحطات الموجودة وإعادة تأهيلها، مما سيسمح برفع قدرات نمط النقل هذا بصفة معتبرة وتحسين السرعة وتأمين تنقل القطارات، وبالتالي التوصل مستقبلا إلى النقل بالقطارات ذات السرعة الفائقة. كما سيشمل البرنامج 77 مشروعا جديدا بمجموع يقارب 8000 كلم من السكك الجديدة.

وبما أن نقل الأشخاص الموجه آليا يعّد أيضا من بين اهتمامات الحكومة، فقد شرع هكذا، في استغلال الخطوط الأولى لمترو وتراموای الجزائر. في حين يجري حاليا إعداد الدراسات الأولية لمترو وهران. وموازاة مع ذلك، يجري إنجاز تراموای وهران وقسنطينة، مع الإشارة إلى أن التصديق جار حاليا على الدراسات الخاصة بالتراموای على مستوى المجمعات السكانية الكبرى الأربعة عشر، حيث سيتم الانطلاق في إنجازها ابتداء من سنة 2013

وقد رافق هذا الجهد إنشاء شركة مختلطة تضم كلاً من مؤسسة مترو الجزائر و FERROVIAL و ALSTOM FRANCE لتجميع وصيانة عربات التراموای في الجزائر، ومن المقرر أن تشرع هذه الشركة في الإنتاج خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 وسيتم إنشاء شركة مختلطة أخرى بين مؤسسة مترو الجزائر ومؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري للجزائر و RATP FRANCE في أواخر السنة الجارية من أجل استغلال وصيانة شبكات تراموای الجزائر ووهران وقسنطينة.

وفيما يخص المصاعد الهوائية ونظرا لطبيعة الأرض (التضاريس الوعرة)، سيتم:

• تشغيل المصعد الهوائي بالعاصمة «وادي قريش/ بوزريعة».

• والشروع في إنجاز مصاعد هوائية جديدة على مستوى العاصمة «باب الوادي/ زغارة» وتيزي وزو، وقسنطينة (خطان اثنان).

• وترميم المصعد الهوائي بوهران.

• وإتمام دراسات الجدوى الخاصة بالمصاعد الهوائية بمدن بجاية وجيجل والمدية ووهران والطارف وسوق أهرا وبني صاف.

وفيما يتعلق بالنقل العمومي الحضري بواسطة الحافلة، فقد تم، إلى يومنا هذا، إنشاء 44 مؤسسة عمومية للنقل الحضري، في إطار تعميم إنشاء مثل هذه المؤسسات على كافة عواصم الولايات. أما بخصوص الولايات الأربعة المتبقية، فقد تقرر إنشاء مؤسساتها مع نهاية سنة 2012.

وسيكون الجهد المبذول في هذا المجال مرفوقا بتطوير المنشأة القاعدية للنقل العمومي للمسافرين، من خلال:

• إتمام برنامج إنجاز 35 محطة برية على مستوى عواصم الولايات منها 11 محطة تم استلامها،

• وإستكمال الدراسات لإنجاز 104 محطة برية مختلفة الأنواع.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل 325 محطة حضرية أدرجت للدراسة ضمن البرنامج (2014/2010)، تم استكمال 35 دراسة، في حين لا تزال 70 دراسة جارية و 220 دراسة في مرحلة الانطلاق.

بالموازاة مع ذلك، وفي إطار أمن الطرق، تم استكمال الترتيبات القانونية المتعلقة خصوصا بمراقبة سرعة عربات نقل المسافرين والبضائع)أداة تحديد السرعة والمسافة المقطوعة(وكذا الشهادة المهنية للنقل الثقيل للبضائع والنقل الجماعي للمسافرين. وهكذا، تمّ تعديل وإتمام قانون المرور للحد أكثر فأكثر من حوادث الطرق. ولهذا الغرض، تم استحداث رخصة السياقة بالتنقيط ستكون سارية المفعول عند استكمال المعالجة المعلوماتية لبطاقيات الولايات وربط بعضها بالبعض. كما ستتم محاربة اللامبالاة على مستوى الطرق.

وفي مجال النقل الجوي، تنصب الجهود التنموية على ما يلي:

• استلام خمس (15) مطارات جديدة (قسنطينة، عين قزام، المنيعة، بسكرة وجيجل) التي توشك أشغال إنجازها على الانتهاء.

• واستلام مطارات جديدة بعنابة وتمنراست (عمليات توسعة) وكذا المطار الجديد ببرج باجي مختار.

• وإنجاز مطار دولي جديد على مستوى مطار أحمد بن بلة بوهران.

• مواصلة تدعيم وتجديد أسطول شركة الخطوط الجوية الجزائرية وشركة طاسيلي للطيران باقتناء طائرات جديدة ذات قدرات استيعاب مختلفة.

كما تم وضع برنامج تكميلي للاستغلال موجه لمدن تمنراست وبشار وتندوف وجانت واليزي وعين صالح وتيميمون. أما فيما يخص الهضاب العليا، فقد أعيد تنشيط الرحلات في كل من البيض ومعسكر وتيارت.

أما في مجال النقل البحري، فسيتم مواصلة تحديث وتوسيع المنشآت المرفئية الأساسية من خلال :

• إتمام دراسة إنجاز موقع مرفئي في المنطقة الساحلية التي تقع بين غرب مدينة الجزائر وشرق مدينة تنس.

• واستكمال برنامج تثمين ميناء جن جن المتمثل في مشروعين هما: توسيع المنشآت الخاصة لحماية الميناء ودراسة وإنجاز محطة رئيسية دولية لنقل الحاويات.

• وإنجاز 4 محطات بحرية جديدة على مستوى موانئ الغزوات ومستغانم وجن جن وعنابة.

• وتدعيم قدرات ميناء الجزائر من خلال تعزيز أرضية المحطة الرئيسية لنقل الحاويات.

• وتطوير الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن جديدة أكثر تكيّفا لنقل البضائع، وكذا سفينتين جديدتين ذات قدرة استيعاب كبيرة (من 1800 إلى 2400 مسافر ومن 700 إلى 800 مركبة).

• والشروع في برنامج تحديث وتطوير القدرات الوطنية للبناء والصيانة وإصلاح السفن.

وستعكف الحكومة على ترقية التشغيل ومكافحة البطالة

إن استحداث مناصب الشغل يظل من بين الأهداف الاستراتيجية الثابتة للسياسة الوطنية للتنمية. وبهذا الصدد، سيتم مواصلة وتعزيز الجهود الرامية لاستحداث ثلاث ملايين منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2014/2010.

ويهدف تحسين النسبة السنوية الحالية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات إلى مواصلة إنجاز البرامج العمومية للاستثمار وترقية اقتصاد منتج للثروات ولمناصب الشغل، عن طريق:

• إعادة تنشيط فروع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والري والسياحة والخدمات وتطوير وترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام، وهي فروع تتوفر على قدرات هامة وسوق واعدة.

• ومواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات القابلة للاستمرار، التي تنشط في القطاعات الواعدة وتتوفر على طاقات هائلة للتصدير واستحداث مناصب شغل.

• وإشراك الصندوق الوطني للاستثمار بشكل أكبر في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

• ورفع العراقيل ومواصلة تشجيع الاستثمار المنتج عبر كامل التراب الوطني، لاسيما في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

• وتشجيع الإنتاج الوطني كبديل للاستيراد.

• ومن شأن تجسيد هذه الإجراءات أن يسمح باستحداث مناصب شغل اقتصادية مستدامة تحل تدريجيا محل مناصب الشغل المؤقتة التي استُحدثت في إطار الأجهزة العمومية لترقية التشغيل.

وسيتم الاستمرار في إسهام أجهزة ترقية الشغل المأجور واستحداث نشاطات من قبل المقاولين الشباب والمقاولين البطالين. كما سيتم تعزيز أجهزة دعم استحداث النشاطات من خلال توجيه المشاريع نحو القطاعات المنتجة وإقامة الشراكة:

• بين المؤسسات المصغرة وكبار الآمرين.

• ومع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني لمرافقة أصحاب المشاريع.

وفي مجال إصلاح التشريع الاجتماعي والحفاظ على القدرة الشرائية، ستسهر الحكومة على تعزيز المكاسب المحققة في مجال حماية حقوق العمال وقدرتهم الشرائية، من خلال:

• مواصلة ترقية الحوار الاجتماعي.

• وتكييف نظام التأمين على البطالة.

• وتشديد العقوبات في مجال الإخلال بتشريع العمل والضمان الاجتماعي.

• وضبط السوق بشكل أفضل ومواصلة دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وكذا التحكم في شبكات التوزيع.

• ومكافحة التضخم.

وتستكمل الاصلاحات في مجال التكوين والتعليم المهنيين

في إطار استكمال الاصلاحات، ستواصل الحكومة تنفيذ الأعمال التالية:

• توفير الظروف الكفيلة بتسهيل استفادة كافة الفئات الاجتماعية من التكوين بما في ذلك لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

• والقيام بنشر متوازن للاستثمارات في مجال هياكل التكوين عبر كامل التراب الوطني.

• وتلبية حاجيات السوق الوطنية إلى اليد العاملة المؤهلة وتعزيز تحسين نوعية نتاج التكوين من خلال تأطير أحسن وكذا تقييم المحتويات والبرامج وتكييفها.

• ومواصلة تثمين المكاسب المهنية للعمال وتشجيعها وتطوير مؤهلات الشباب العامل بهدف تعزيز قابليتهم للتوظيف.

• ورد الاعتبار للحرف اليدوية وتنشيط الادماج المهني للشباب الحامل للشهادات من المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

• وتكييف العرض في مجال التكوين مع حاجات القطاعات المُستعملة مع مراعاة التقدم التقني والتكنولوجي ووفقا للمؤهلات والمتطلبَات المهنية للحرف.

وبهذا الشأن، تلتزم الحكومة بما يلي:

• تعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي الذي تخضع له السياسة الوطنية للتكوين المهني.

• وتطوير وتنويع أنماط التكوين لاسيما عن طريق التمهين.

• وإصلاح مسار الاستفادة من التكوين.

• وإعادة النظر في توجيه التلاميذ نحو التكوين والتعليم المهنيين عقب بلوغهم طور التعليم الإجباري.

• ومراجعة التنظيم الذي تخضع له شهادات التكوين والتعليم المهنيين.

• وتعميم الأعمال المرتبطة بالتكوين المتواصل للعمال وبرامج تحسين المستوى.

• وتعزيز الترتيب التنظيمي الذي تخضع له مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص.

• وإنشاء مراكز امتياز في مختلف فروع التقنيات المتطورة والتكنولوجيات الجديدة وتوسيع التعاون الدولي لاسيما مع البلدان التي نجحت في تطبيق برامج الادماج عن طريق التكوين المهني.

• وتوسيع معتبر لإمكانيات التكوين البيداغوجي والإيواء وإنشاء مؤسسات جديدة.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على تنظيم أعمال التكوين الجواري لفائدة المرأة الريفية في الوسط الرعوي وشبه البدوي لاسيما من خلال اقتناء وتشغيل خمس (5) مراكز تكوين متنقلة في ولايات تمنراست وإليزي والنعامة وأدرار والجلفة.

وتدعم قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

ستعمل الحكومة على دعم قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من حيث تنظيمها وهياكلها وسيرها وحكامتها بهدف توفير أحسن الظروف لاستقبال تعداد مرتقب يُقدر ب 0.7 مليون طالب في آفاق سنة 2014 وكذا الاستجابة لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يتعلق الأمر بدفع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي برمتها إلى مرحلة نوعية من شأنها الاستجابة لمتطلبات تكوين نوعي.

وفيما يخص تطوير الشبكة الجامعية ودعمها، ستواصل الحكومة بذل الجهود في مجال توسيع شبكة التعليم والبحث والخدمات الجامعية. ومن أجل تحسين نوعية التكوين، سيتم بذل جهود خاصة فيما يتعلق بانجاز الفضاءات الملائمة وتهيئتها وتجهيزها.

وفيما يخص التأطير البيداغوجي والعلمي، ستعمل الحكومة على تعزيز التأطير البيداغوجي والعلمي كمًّا ونوعا بهدف بلوغ نسبة تأطير متوسط بمعدل أستاذ واحد (10) لكل خمسة وعشرين (25) طالبا وذلك في آفاق سنة 2014 كما سيتم بذل جهود خاصة لتكوين المكونين من خلال:

• دعم معتبر للتكوين في الدكتوراه في المؤسسات الجامعية.

• ومواصلة تنفيذ برنامج التكوين في الخارج لفائدة الأساتذة الذين هم بصدد إتمام رسائل الدكتوراه والطلبة الأوائل من دفعاتهم وكذا تعزيز مشاركة الأساتذة الباحثين في التظاهرات العلمية الوطنية والدولية.

• وتوسيع إسهام الكفاءات العلمية الجزائرية المقيمة في الخارج في المجهود الوطني للتكوين والبحث.

وفيما يخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ستلتزم الحكومة باستكمال وضع النظام الوطني للبحث من خلال إنجاز وتجهيز هيئات جديدة للبحث، حيث يتعلق الأمر على المديين القصير والمتوسط باعتماد برمجة خماسية جديدة للبحث العلمي تتمحور حول الابتكار والتطوير التكنولوجي وتقتضي إضفاء الطابع المؤسساتي على العلاقة بين الجامعة والمؤسسة والإشراك الفعلي للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في نشاط البحث والابتكار.

وفيما يخص إصلاح التعليم العالي، ستواصل الحكومة تنفيذ هذا الإصلاح من خلال تعميم بنية التعليم الجديدة على كافة الفروع والمؤسسات الجامعية وتطوير نظام لتكوين النخبة من أجل الارتقاء بالمنظومة الجامعية في مجملها إلى المعايير الدولية. وسيتم تجنيد الكفاءات الجامعية من أجل ترقية فروع الامتياز لتوظيفها على المستوى الوطني وتدعيم جهاز: المدار التحضيرية والمدار الوطنية العليا الذي من شأنه التكفل بالطلبة النجباء، كما سيُشكل إضفاء الطابع المؤسساتي على العلاقة بين الجامعة والمؤسسة إحدى أولويات الحكومة بما يسمح بترقية تشغيلية الخريجين وإدماجهم المهني.

أما فيما يخص إصلاح الخدمات الجامعية، ستواصل الحكومة كذلك تطبيق الإصلاح الذي تمت مباشرته في بعده التنظيمي، حيث يهدف ذلك إلى ترشيد التسيير وتحسين نوعية الخدمات وتوفير إطار عمل ووسط معيشي أفضل للطالب كشرط ضروري لتحقيق تكوين نوعي.

ومن أجل مرافقة هذه الأعمال، ستتخذ الحكومة تدابير لدعمها وتعزيزها، تتمثل في ما يلي:

• تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال تجسيد المشاريع الجارية للشبكة القطاعية من الجيل الجديد كدعم للبيداغوجيا ولأرضية البحث والابتكار ونظام الإعلام المدمج وبرنامج التعليم عن بعد والقناة الجامعية للمعرفة والشبكة بين المكتبات الجامعية وكذا تطوير الخدمات عبر شبكات الانترنت لفائدة المواطن والإدارة.

• تعزيز الحكامة من خلال تنفيذ الأعمال التي تهدف خصوصا إلى تحسين قدرات مسيري مؤسسات التعليم والبحث والخدمات الجامعية في مجال التسيير بهدف إرساء مسعى نوعي وتسيير قائم على النتائج وإعادة تنشيط الهيئات الاستشارية وتلك المكلفة بالمداولة للتنظيم الجامعي، وأخيرًا تكريس الممارسات الأخلاقية والأدبية للأسرة الجامعية.

تعديل الإطار التشريعي للتعليم العالي والبحث العلمي لاسيما القانون رقم 99.05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم والقانون رقم 98.11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل والمتمم.

أما فيما يخص الجالية الوطنية المقيمة بالخارج فإن الحكومة ستسعى إلى:

• تحسين ظروف استقبال جاليتنا المقيمة بالخارج في مقرات ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية.

• وتخفيف الإجراءات الإدارية القنصلية.

• وتوخي السرعة في تسليم وثائق الحالة المدنية وجواز السفر البيومتري على مستوى كل المراكز الدبلوماسية والقنصلية.

• وتجسيد مبدأ لامركزية مصلحة الحالة المدنية وإتمام عملية ترقي وفهرسة وثائق الحالة المدنية من 1962 إلى 2012.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تعبئة الجالية الوطنية بالخارج قصد المشاركة في تنمية البلاد في شتى المجالات. وفي هذا الإطار، ستسهر على:

• تجميع الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج والسهر على بروز نخبة جزائرية لترقية مصالح الجزائر عبر العالم.

• وتشجيع بروز شبكات جماعية وسط رعايانا من أجل تنظيم اسهاماتهم لصالح البلاد.

• وتشجيع بروز حركة جمعوية على مستوى جاليتنا وتدعيم التضامن بين أعضائها.

• وترقية الثقافة الجزائرية ونشرها.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على دفع مسار إنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج.

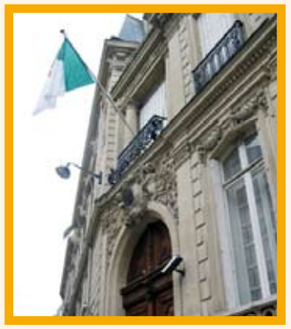

وسترافق وتدعم الجيش الوطني الشعبي في:

تنفيذ مخططات العمل الملائمة لتأمين حدودنا البرية والمجالين البحري والجوي الوطنيين وكذا مواصلة تحديث قدراتنا على التدخل.

ووعيا منها بحجم المهام التي خولت لها وبالأهمية التي تكتسيها تطلعات مواطنينا، فإن الحكومة تتكفل بجوانب جوهرية أخرى تخص الحياة الاقتصادية والتنمية البشرية...الخ التي لم يتسنى التطرق إليها بالتفصيل في هذا الملف الوثيقة، وتلتزم بعدم ادخار أي جهد من أجل تجسيد مخطط العمل هذا في ظل رؤية تنشد التماسك الاجتماعي وتنمية البلاد الاجتماعية والاقتصادية.

كما ستظل تولي اهتماما بالغا للتوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، انطلاقا من كونها تشكل ضمانا لاستقلال الأمة وقدرتها على قيادة مشاريعها التنموية المستقبلية.

وإذ تدرج عملها ضمن الاستمرارية في تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، فإن الحكومة عازمة على تقديم مساهمتها في بناء جزائر قوية ومستقرة، فخورة بتاريخها وهويتها، ومتجهة بحزم نحو المستقبل والحداثة. ومن أجل إنجاز هذا البرنامج الطموح وبلوغ الأهداف التي يتوخاها، فإن الحكومة التي يحدوها العزم والإرادة، تعتمد على تجند ومشاركة الجميع؛ من أعوان الدولة، والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، إلى جانب الشركاء السياسيين والاجتماعيين. وفي نفس الوقت، فإنها تبدي استعدادها للعمل بالتشاور مع كل ذوي النوايا الحسنة دون استثناء، من أجل رفاهية أبناء وطننا العزيز.

أية آليات لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة العالمية !؟

في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2012، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضور السيد كريم جودي وزير المالية، والسيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان. صادق أعضاء مجلس الأمة على نص مشروع قانون المالية لسنة2012.

للتذكير فإن تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2013 جاء على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية :

– سعر برميل البترول الخام : يقدر بـ 37 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي جبائي، في حين يقدر سعر السوق بـ90 دولارا أمريكيا.

– سعر الصرف : حدد بـ 76 دج للدولار الأمريكي الواحد.

– صادرات المحروقات : قدرت بـ 61.3 مليار دولار أمريكي، بسبب ارتفاع حجم الصادرات بنسبة 4.0 %.

– الواردات : ستنخفض بنسبة 2 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2012، منتقلة إلى 46 مليار دولار أمريكي.

– النمو الاقتصادي : يقدر 5 % إجماليا، وبـ 5.3 % خارج المحروقات.

– معدل التضخم :يقدر بـ 4 %.

وبشأن هذا التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2013، أكد السيد كريم جودي ممثل الحكومة بأن الوضعية المالية الدولية خلال السداسي الأول لسنة 2012 تميزت بعدم الاستقرار ولاسيما في منطقة الأورو، مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول النامية، وهذا مما أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى مراجعة توقعاتها بخصوص مؤشرات نمو الاقتصاد العالمي. وفي نفس الجانب أكد السيد ممثل الحكومة أن هذه النتائج السلبية ستكون لها هي الأخرى انعكاسات بخصوص تراجع الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية. لذا لن تشهد سنة 2013 نموا ملموسا تبعا لتراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية. وفي ظل هذه المعطيات، تميز السياق الاقتصادي والمالي بتعزيزات التوازنات الداخلية نتيجة تدعيم الادخار العمومي، والتي من شأنها مواصلة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010– 2014 زيادة على التكفل بالنفقات الجارية.

ونظرا لهذه الآفاق الداخلية والخارجية فإن نص قانون المالية لسنة 2013 يراعي تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية، والمتعلقة لاسيما بمستويات النمو والتضخم

اللجنة المختصة تشدد على ضرورة مراقبة المال العام.. وتعزيز آليات الرقابة

يأتي نص قانون المالية لسنة2013 في ظل استمرار الأزمة المالية، والتذبذب الواضح للتوجهات الاقتصادية عبر العالم. ولهذه الأسباب ومن أجلها، تسعى الجزائر جاهدة لإبقاء الاقتصاد الوطني في منأى عن التداعيات السلبية لهذه الأزمة.

وهنا لابد من الجهر بالقول بأنه في الوقت الذي انتهجت فيه بعض الدول سياسة توزيع الفقر من خلال التقشف الصارم وتسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات عالية، فإن الدولة الجزائرية، وعلى العكس من ذلك تماما، انتهجت سياسة ذات توجه اجتماعي من خلال رفع الأجور لتحسين القدرة الشرائية ومواصلة دعم المواد الأساسية لمواجهة ارتفاع الأسعار، وإلغاء بعض الضرائب والرسوم لتخفيف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة وتحسين الخدمة العمومية، وهي سياسة لا يمكن وصفها إلا بالشجاعة والحكيمة في آن واحد.

توصيات اللجنة: مواصلة ترشيد استعمال المال العام وتعزيز آليات الرقابة

– مواصلة ترشيد استعمال المال العام إلى جانب تعزيز مختلف آليات الرقابة وتفعيلها.

– البحث عن مصادر أخرى للتمويل للتخلص من التبعية المطلقة للمحروقات.

– دفع عجلة التنمية في المناطق النائية من اجل الحد من النزوح السكاني وخلق فرص الاستثمار.

– تسهيل الاستثمار بكل أشكاله لاسيما في القطاع السياحي في الجنوب لتعمير هذه المناطق والتشجيع على الاستقرار ودعم الوكالات السياحية ماديا.

– تأمين المناطق السياحية من أجل استقطاب عدد أكثر من السواح.

– إعادة النظر في ارتفاع تكلفة الرحلات الجوية من وإلى مناطق الجنوب، لاسيما بالنسبة للمرضى والمعوزين.

– إجراء رقابة صارمة على وكلاء استيراد السيارات ومراجعة دفتر الشروط، يراعى فيه المواصفات الأمنية العالمية وضمان شروط السلامة والأمان، وضمان توفير قطع الغيار الأصلية ومراقبة آليات الدفع.

– فتح مكاتب صرف العملة من أجل محاربة سوق العملة الموازية.

– إيجاد صيغ مرنة تسهل عملية توزيع الأراضي الموجهة للسكن الفردي في مناطق الجنوب الكبير (إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف)

– إيجاد آليات للتخفيف من عمليات إعادة التقييم للمشاريع التي أصبحت تثقل كاهل الخزينة العمومية.

– إعادة النظر في القروض الممنوحة لدعم السكن، لاسيما المتعلقة منها بشرط السن ونسب الفوائد.

– ضرورة التخلي عن تعديل قانون الجمارك عن طريق قوانين المالية.

– العجز المالي الذي تعرفه معظم البلديات أصبح يفرض وجوبا إحداث إصلاحات في الجباية المحلية.

– التفكير في دعم حظائر البلديات بعتاد حديث من أجل ضمان نظافة أكثر لمدننا.

رفع ميزانية مخططات التنمية للبلدية

– الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.

– منح تحفيزات استثنائية للأطباء الأخصائيين للعمل في بعض الولايات الداخلية وولايات الجنوب من أجل رعاية صحية أحسن للمواطنين.

الإصلاح المالي.. يُبنى على ترشيد الانفاق

أحمد حنوفة
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

تزامنت دورتنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري ألا وهي الذكرى 50 لاسترجاع السيادة الوطنية وكذلك ذكرى اندلاع ثورة نوفمبر الخالدة إن جبهة التحرير الوطني بهذه المناسبة تحيي الشعب الجزائري المغوار ولا ينسى مناضلون الترحم على أرواح شهدائها الأبرار، وعلى من وافتهم المنية من مجاهدين البواسل، ويتمنون للأحياء منهم الصحة والعافية وكذلك الترحم على شهداء الواجب الذين هبوا يالأمس إلى تلك المؤسسات ولحمايتها ولحماية الدولة.

إنها لفرصة سعيدة لنا أن نهيب في كل مرة بما بذله الرجال الواقفون من مختلف أسلاك الأمن ونشيد قويا بنبل إشاعة روح التواصل عندهم بسلفهم أفراد الجيش التحرير الوطني.

وهذا لحماية بيان نوفمبر أنهم قدموا النفس والنفيس من أجل أن نعيش أحرارا سعداء في وطن العزة والكرامة في ظل الحرية.

إن الرعيل الأول عربون ووفاء منه وتمجيدا لرفقاء السلاح ممن أخلصوا للوطن.

إنه المجاهد وزير الدفاع الوطني فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي قال ذات مرة إن أسعد فترة عشتها في حياتي كنت مجاهدا في صفوف جيش التحرير الوطني ومن أوائل المناضلين في جبهة التحرير الوطني.

وهو الذي أخمد نار الفتنة وتبنيه قانون المصالحة الوطنية ومكن الاستقرار وتعافى الاقتصاد ودفع عجلة التنمية بتوفير المال الذي نحن بصدد الحديث عن توزيعه، وصرفه وتقييمه وهذا بفضل القرار الشجاع، بدفع المديونية مسبقا مما مكن الجزائر من استقرار مريح في الظرف الذي تعرف فيه بعض الدول هزات وانكماش وتعيش أزمات مالية خانقة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي انعكست سلبيا على الاقتصاد وتفشت البطالة.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني وأثر تخمينات ربيع الجزائر مزدهر، أفرغ الشعب الجزائري فيه عقيرة كل مناور، أو مأجور أو تغريبي مغرور، فراح يجر ذيول الخيبة والفشل والمذلة، والانكسار ولقد أثبت الشعب بثباته متمسكا بوطنه، وأبطل مفعول مؤامرة الربيع العربي وحولها إلى ربيع جزائري حامل الأمل والاستقرار والازدهار وهذا مدى حسه الوطني ووعيه الحضاري وإرادته القوية وعزمه على الحفاظ على مؤسسات الدولة ومواصلة الاصلاحات والتنمية الشاملة في كنف الأمن والاستقرار من خلال الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 كانت رسالة الى هؤلاء المشككين.

إن الشعب الجزائري يستحق الاشادة والتنويه أيضا يبطل مفعول مؤامرة من الحاسدين الحاقدين الذين راعهم ما تنعم به الجزائر من استقرار وأمن فأرادوا إفساد العرس بمكر كان مكر الشعب الجزائري أقوى منه.

نحن بالأمس كان فضاء رحبا لنقاش وميدانا فسيحا للتعبير. أرضية صلبة مكنت لمساهمات الفاعلين من الزيادة في التنوير، أثناء مناقشة برنامج الحكومة مؤخرا، فإن للجزائر أن تفتخر بصوت مسموع، وتعز برأس مرفوع وهي تمر بمرحلة سياسية سلسلة من خالص القصب وقع الذهب.

شكر لمن وضع بها تاج الجزائر وهو يهون من مغص الأمعاء وتصلب الأعصاب وتغلب الأفئدة وهو يصحح مجرى المصب. مصب الاصلاحات السياسية تكيفا مع تطور المجتمع الجزائري.

وما يحدث في المنطقة وما يجري من تحول دولي، إن الاصلاحات السياسية التي أجزم فخامة رئيس الجمهورية بأن تكون عميقة ومراعية للمبادئ الأساسية ولثوابت الهوية الوطنية، وفاء لإرادة الشعب الذي نبذ دعاة الفتنة والعنف وفاقد الحس الوطني.

إننا غير الذين ينكرون على أهل الفضل فضلهم والفضل لله ولفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نرى أن قانون المالية 2013 يتزامن مع وهج مخطط خماسي واعد طموح واستشرافي.

نحن نتناول وإياكم قانون المالية هذا مرتاحين إذ احتكمنا لأحكام قانون المالية التكميلي 2012 والقانون المالي 2011 الذي أرسى قواعد لتشديد الرقابة بتفعيل مجالس المحاسبة ومحاربة الفساد والتبذير بكل أشكاله.

إن المال يعتبر أساس لتسيير شؤون الحياة حيث لا فساد ولا رشوة ولا انحراف إذ صح استعماله نجت سفينة الحياة، وأرست ببر الأمن وزاد الازدهار.

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نأمن ونعمل بقوة على بلورته على أرض الواقع أمانا منا أن تتمثل للمشروع الطموح وهذا إذا وفرت له الشفافية وحسن التسيير لا شك الوصول إلى الهدف المنشود.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

وبالمقابل لاحظنا عجزا متزايدا للخزينة مقارنة بالناتج الداخلي الخام الذي يقدر حسبنا بـ 17 % مما يحتم الحرص على تحصيل المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم ومحاربة التجارة الموازية والتهريب الضريبي وكل أشكال التملص من الرقابة، مع الاسراع في تفعيل مجال الاستثمارات.

اننا اليوم نؤمن ايمانا قطعيا، بأن الاصلاحات السياسية المطروحة على مجلسنا تتدعم ايجابا باصلاح مالي ومصرفي مسؤول، يبنى في أساسه على ترشيد الانفاق وبناء اقتصاد مجدي وذكي، وإيجاد آليات أخرى لخلق الثروة خارج ريع المحروقات مما يمكن الاستجابة لتطلعات شعبنا.

ان رشاد الحكم يقتضي ترشيد عمل القطاعات على اختلافها، لأن مصدر تمويلها واحد وهو الخزينة العمومية. فما يضيع اليوم قد لا يعود غدا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يأتي هذا القانون تعبيرا في ارادة الدولة، وعزمها على تنفيذ السياسة المالية، والاقتصادية، والاجتماعية المسطرة لتحقيق طموحات البلاد، والأهداف التنموية الشاملة التي أقرها رئيس الجمهورية في البرنامج الخماسي.

ان الدعم الدائم والمتميز عبر نظام اجتماعي تضامني بلغت التحويلات مبالغ هامة. ان الجبهة الاجتماعية اليوم اضحت قانعة بجدية مجهودات الدولة.

وتلمست صدق الاجراءات مما نم روح الاحساس بالمسؤولية، بتغليب منطق الحوار والتشاور واستعادة الثقة المهتزة في الأيام الخوالي/ مع المطالبة المشروعة بحقوق وامتيازات قابلة للتجسيد والتطبيق والتنفيذ. ان السياسة المنتهجة في السنوات الأخير خوارق بددت الكثير من الفوارق اجتماعية التي نمت وتوطدت، بفعل ممارسات اللامسؤولة غذاها الجحود والأنانية، ووفرت لها ظروف المأساة الوطنية انذاك المستنقع الأمثل للطفو والتكاثر مما شكل زمرا محترفا في النهب والاحتيال.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

ان مواصلة تطبيق النظام الاجتماعي بما يكفل للمواطن الجزائري كرامته، وأمنه المعيشي، في الغذاء الصحة، التعليم الاعانات لتحسين الخدمة العمومية. ان قانون المالية هذا قد ضمن مواصلة تمويل الأشغال الكبرى والمشاريع بما يوفر المناخ المواتي لمرافقة المتطلبات في الداخل والخارج عملا على تحقيق انتصارات أخرى تدعم القرارارت ذات السيادة أذا لم تعرقلها البيروقراطية.

ان المتكفل بتمويل نخطط تنموي وخاصة في قطاع التجهيز بما يحقق الانتقال من الانفاق العمومي كمحفز للنمو إلى المؤسسات المنتجة عبر برنامج الاستثمارات العمومية، الذي من شأنه أن يمكن من فتح الباب على مصراعيه لبلوغ نهضة صناعية حقيقية وواقعية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

أكيد أن الحفاظ على التوازنات والصرامة، والاقتصاد عناصر مفيدة لتشكيل مبادئ اساسية تتحكم في اعداد الميزانية. في ظل الأزمة المالية وخاصة الاتحاد الأوربي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر.

واليوم ونحن في حاجة إلى تغيير للتدابير لاستحداث شركات واستثمارات عمومية جديدة وجلب رؤوس أموال أجنبية.

ان تشكيل آلية لمكافحة الفساد والرشوة وتقديم قانون ظبط الميزانية وعرض القانون التكميلي على الغرفتين وطفرة إطلاع النواب على التصورات الاقتصادية والنقدية للبلاد، هي حلقات هامة تضاف إلى سلسلة الاصلاحات السياسية وقفزة نوعية فريدة في العالم تأتي لتعميق الديمقراطية مفهوما وممارسة بارك الشعب عن طريق ممثليه في رصد المال العام وتسييره وتوزيعه ومراقبة منابع مداخليه ومجالات صرفه.

السيد الوزير،

ماهو البديل المقترح لتمويل العجز؟

هل من تذكير في إعادة النظر في كيفية ترشيد دعم الموارد ذات الاستهلاك الواسع بما يخفف على الخزينة العمومية، ولا يحرم الأسر الفقيرة من الاستفادة منها؟

ان الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وبخاصة في فصل الصيف، قد أمنعت في معاناة الأسر والضرر بالاقتصاد. هل من حلول استعجالية ودائمة؟

ما الجديد في الاصلاح المصرفي والاستثمارات الأجنبية المرتقبة واستثمارات الجزائر في الخارج؟

ما الفائدة من ادراج للمرة الثانية في قانون المالية استفادة ذو الحقوق من اعفائهم من الجمركة لاقتناء السيارات ولكن ولم يرى النور إلى يومنا هذا؟

ما الإجراءات الجديدة فيما يخص التفكيك الجمركي كع الشراكة الأوربية ونعلم أنها تعود سلبا على الجزائر رغم تجميدها إلى أجل والحكومة مشكورة على ذلك ولكن الحل يبقى مؤقت ويتحتم علنيا إجباريا أن نتعامل مع الواقع.

السيد الوزير،

سيدي الرئيس،

لا يفوتني في هذا المكان وفي هذا المقام إلا أن أعبر عن موقف حزب جبهة التحرير الوطني في هذا الظرف:

ان موقف جبهة التحرير الوطني حول ما يجري في العالم. إذ نستنكر بشدة القصف الوحشي على الشعب الأعزل الشعب الفلسطيني بغزة تحت الهماجية الصهيونية، وهو إبادة شعب بأكمله وندعو الإخوة الفلسطنيين لرص الصفوف وتجاوز الخلافات بينهم حتى إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف

ان هذا الدم علابي يسيل بأيدي محتل غاصب والآخر تحت شعار الربيع العربي بأيدي مختلفة ولكن سلاح واحد وبأشكال متعددة وفي ذاك وهذا الأخير كله دم عربي أين ضمير المجتمع الدولي والعربي؟

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

قلتها في قانون المالية 2011 وأكررها اليوم، ان قانون المالية في كل سنة يعود في لباس جديد ويضرب لنا مواعيد عن قريب.

والجزائر بلباس جديد وأمامنا برنامج وعيد وفيه المزيد وعلى ما أقوله الله شاهد مع تمنيات المجموعة البرلمانية للحزب العتيد عام هجري سعيد لكل الشعب الجزائري القريب أو البعيد.

حتمية توجيه الموارد المالية للقطاعات المنتجة للثروة..

عبد الكريم قريشي
مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

سيدي الرئيس،

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2013 بعد المناقشة والمصادقة على مخطط عمل الحكومة الذي قيم أوضاع القطاعات المختلفة وقدم الحلول الضرورية التي رأت الحكومة فيها أنها قادرة على إنجاح المشاريع الكبرى للاصلاحات التي نادى بها فخامة رئيس الجمهورية، كما رسم الخطوط الكبرى لعملها مثل محاربة الآفات الاجتماعية والفساد والمساس بالممتلكات العمومية، وأكد تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين والقضاء على البروقراطية وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وتحسين الجماعات المحلية وترقية دور المجالس المحلية المنتخبة وهذا وفقا للمخطط الخماسي 2010-2014 والذي ركز على استكمال المصالحة الوطنية لمعالجة آثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها التي اكتسبت شرعيتها بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

تتزامن هذه المناقشة مع ما نعيشه من تحولات عميقة مست جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتجت عن الاستثمارات الضخمة التي حملها المخطط الخماسي الحالي لبلوغ تنمية شاملة مستدامة، وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم اضطربات اقتصادية مست الكثير من دول العالم المتقدم ولا سيما منطقة الأورو.

سيدي الرئيس،

ونحن على أبواب السنة الرابعة من المخطط الخماسي 2010-2014 ومات خصص له من أموال ضخمة نثمن عاليا الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالتنمية الشاملة للوطن وهذا يتجلى من خلال المشاريع والورشات الكبرى المنتشرة عبر الوطن وفي جميع القطاعات التي تمس الحياة اليومية للمواطن، ولنا أن نذكر بالأعداد الهائلة لمؤسسات التربية والتكوين والجامعات والمستشفيات والمطارات والسدود والطرقات والسكنات ووسائل النقل المختلفة وغيرها من المنجزات التي حسنت من الظروف المعيشية للمواطن الذي يبقى تواقا لرؤية المزيد من هذه المشاريع التنموية لتتحسن حياته نحو غد أفضل، مع ملاحظة ما شهدته بعض هذه المشاريع من تاخر وسوء في الإنجاز كشفت عنه الفياضانات والكوارث الطبيعية التي عاشتها الجزائر، داعين الحكومة إلى ضرورة محاسبة المتسببين في ذلك، وفي ذات الوقت علينا الوقوف على ما سجله الاقتصاد الوطني من مؤشرات إيجابية منها تسديد المديونية الخارجية والتوفر على احتياطي صرف وادخار داخلي، وهي مؤشرات من شأنها ضمان الانفاق العمومي الذي يجب ترشيده ومراقبته قدر المستطاع وخاصة في ظل الأوضاع العالمية الخطيرة، مع ضرورة توجيه الاستثمار في المواد الضرورية التي نستوردها كالمواد الغذائية والأدوية في ظل الإمكانات المتوفرة لدينا.

سيدي الرئيس،

جاء هذا القانون في ظرف عالمي اقتصادي متذبذب وخطير، لاشك سيؤثر بشكل أو بآخر على الأمن والاستقرار العالميين، لا سيما في ظل عدم استقرار أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، حيث تبين أن مسألة الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية أثرت سلبا على توجهات الأسواق المالية العالمية، وكذلك الأزمة الخانقة التي تعيشها منطقة الأورو والتي سوف تؤثر لا محالة على اقتصاديات الدول الأخرى فقد عززت هذه المخاوف في تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد الأمريكي والمخاوف المرتبطة بالحالة المالية التي تسود في بعض دول منطقة الأورو (اليونان واسبانيا وغيرها) المتعلقة أساسا بمستوى الديون العمومية، دون أن نتجاهل ارتفاع نسبة البطالة الذي يهدد ارتفاع الاستهلاك، وبالتالي يؤثر سلبا على انتعاش الإنتاج والاستثمار، وارتفاع نسبة التضخم وكذا اضطراب أسواق المواد الأولية التي يصعب التانبؤ بمستوياتها مستقبلا في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة والكوارث الطبيعية والاضطربات السياسية وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد العالمي، وبالرغم من عدم تاثر اقتصادنا لحد الآن بتلك الأزمات لكن ليس معنى هذا أننا في منآى عن ذلك، بسبب انعكاسه على النمو العالمي وأسعار البترول الذي نعتمد عليه بشكل كبير في اقتصادنا الوطني وهذا ما يتطلب منا التعامل العقلاني والحذر مع هذه الأوضاع الخطيرة المحيطة بنا لتعاملاتنا المتزايدة مع الدول ولاسيما مع أوربا، والتفكير بشكل جدي للنهوض باقتصادنا خارج قطاع المحروقات في ظل ما تزخر به بلادنا من إمكانات لذلك.

سيدي الرئيس،

جاء قانون المالية لسنة 2013 بنفس التوجه لقانون المالية الأولى لسنة 2012، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأطيره والمتمثلة على الخصوص في الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي للبترول عند 37 دولارا أمريكيا ومعدل صرف عند 76 دج للدولار الأمريكي الواحد. وبذلك فإن افبقاء على السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول بهذا الشكل قد أعطى الأفضلية للوقاية، وهذا يمكن قبوله في ظل عجز القطاعات المختلفة في استثمار تلك الأموال في الحالات التي يمكن أن يرتفع هذا السعر المرجعي لبرميل البترول.

وكما سبقت الإشارة، فقد أظهر القانون معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 76 دج للدولار الأمريكي الواحد، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات خاصة اليورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر، وعليه، وفي ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، فإننا نرى ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي نتعامل بها دون التركيز على عملة واحدة بالنسبة لعملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية الدولية حتى نجنب اقتصادنا سلبيات الهزات التي يمكن أن تلحق بهذه العملة أو تلك.

سيدي الرئيس،

انطلاقا من كل ما سبق، ننوه نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون والتي كانت وفقا لانشغالات المواطن التواق للحياة الكريمة والأمن والاستقرار، مثل الاستمرار في دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وتخفيض العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار

من خلال الشراكة مع الدول الصديقة في هذا المجال (صناعة وتركيب السيارات والمركبات والآلات الصناعية..) ويتطلب هذا التخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتحسين للبنى التحتية وتقليص الأعباء الضريبية وغلغاء الازدواج الضريبي.

أما الاهتمام بالفلاحة فإنه يهدف بالدرجة الأولى إلى بلوغ المن الغذائي وهو هدف استراتنيجي لي بلد. كما أنه مصدر لتوفير مناصب شغل، فكلما زاد الاهتمام بهذا القطاع تضاعف عدد اتلعاملين به، وكذا توفير عملة صعبة من خلال تقليص فاتورة استيراد الغذاء أو عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية، ولبلوغ الأهداف السالفة يجب غصلاح تنظيم الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة واستغلالها، ومع استمرار الدعم المالي والضريبي للقطاع، وإنشاء بنوك مشتركة للفلاحة مع بعض الدول الصديقة. وننبه في هذا الإطار إلى مخاطر تكرار السطو على الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى بنايات بالرغم من معارضة ذلك مع النصوص المعمول بها، علما بأن عملية استصلاح الأراضي تكلف أموالا طائلة بمردود أقل.

أما الجانب الثالث لبناء اقتصاد بديل فيتمثل في الاهتمام بقطاع السياحة باعتبارها صناعة متميزة بل هي من أكبر الصناعات في العالم وهي نشاط مركب تستفيد منه العديد من الدول، فهل يمكن أن نكون كذلك؟ ونستغل امكاناتنا للنهوض بهذا القطاع الهام، مع ضرورة التسويق له داخل الوطن وخارجه.

أما فيما يتعلق بتكوين العنصر البشري، يمكن القول أن الدولة بذلت جهودا جبارة في هذا المجال، لا سيما في انجاز الهياكل سواء المدارس أو مؤسسات التكوين أو الجامعات، وفي المقابل نجد أنفسنا بحاجة لوقفة متأنية لتقييم عملية التكوين من حيث النوعية بالنظر لمخرجات العملية التكوينية التاي لها ما لها وعليها ما عليها.

سيدي الرئيس،

علاوة على ما سبق، نؤكد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي على كل ما يمكن أن يدفع حياة المواطن إلى الحسن مؤكدين على النقاط الاتية:

تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وذلك من خلال الاستجابة لمطالبهم مركزين هنا على الإدارة المحلية وتحسين ادائها وتنظيمها وتفعيلها لتكون في مستوى طموحاتنا، ولا يتأتى هذا إلا بالتواجد اليومي للقائمين عليها وتسيير أمورها بشكل دقيق ونزيه وشفاف وعادل، وأن تشعر المواطن بقربها الشديد منه، وخاصة البلدية نظرا لأهميتها في حياته.

ضرورة التنظيم الجيد والدقيق للسوق بشكل دائم ونهائي، على أن لا يكون ذلك في شكل حملات قد تنتهي بين الحين والآخر، والعمل على إيجاد الحلول النهائية للتجار الذي كانوا ينشطون في الأسواق الفوضوية التي أزيل بعضها الأسابيع الماضية، كما نوصي بضرورة الرقابة الصارمة للاقتصاد الموازي للحد من ظاهرة التضخم والتحكم فيها

النظافة سلوك حضاري ويعبر عن حقيقة التطور الذي يشهده أي مجتمع، لكننا وللسف الشديد نعاني في مجتمعنا من أوضاع سيئة في مؤسساتنا وشوارعنا وحدائقنا.. بسبب انتشار الأوساخ والنفايات والقاذورات، وهو وضع مشين لا يليق بنا وبمقدراتنا الاقتصادية والحضارية والثقافية، من هذا المنطلق، نرى أنه من الضروري بمكان أن تكون النظافة من الأولويات التي يجب أن نتبناها الحكومة في عملها اليومي الدءوب بعيدا عن العمل المناسباتي أو الحملات التي لا يمكنها أن تقضي نهائيا على هذه الأوضاع المزرية المتسببة في وضع بيئي خطير له آثاره السلبية على صحة المواطن..

نظرا للمشاكل المنتشرة في المجتمع من جرائم مختلفة والتعدي على القانون العام وعلى الأشخاص والممتلكات مما يوحي للمواطنين في كثير من الأحيان أن هناك غيابا للسلطة بل يذهب المواطن في بعض الأحيان غلى الحديث عن غياب الدولة نظرا للخلط بين السلطة والدولة، من هنا، ونظرا لبعض الأوضاع الخطيرة في المجتمع بشكل عام وفي مؤسساته وشوارعه فإننا ننبه الحكومة للعمل على القضاء على هذه السلوكات السلبية (على سبيل المثال لا الحصر الجرائم بأشكالها، قطع الطرقات الاحتجاجات المتكررة..) وبسط سيطرتها الفعلية ومن ثم استرجاع هيبة الدولة ليدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ولا يتأتى عهذا إلا من خلال تواجد السلطات الفعلي والمتواصل وتطبيق القانون على جميع المواطنين.

وأخيرا وليس آخرا، نعتقد نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، بل نؤكد على دعمنا لكل الاجراءات التي حملها، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا في ظل ما يتربص بنا من مخاطر، مؤكدين على دعمنا المطلق للتوجهات الحكيمة لدولتنا في معالجتنا الوضع المتأزم بمنطقة الساحل القاضية بتغليب منطق الحوار على منطق الحرب.

وتبسيط الاجراءات الجبائية والجمركية وتحفيز نشاطات الانتاج الممارسة في ولايات الجنوب ومحاربة الغش الضريبي وتطهير الصناديق الخاصة والعمل على مساعدة المواطنين في مجال التربية الوطنية والصحة والتعليم العالي والضمان الاجتماعي ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر دون اهمال القطاعات الأخرى.

إلا أن هذا لا يثنينا عن ضرورة التفكير لمرحلة ما بعد البترول مؤكدين على ضرورة التحضير لذلك بشكل جاد، ولا سيما في ظل الأوضاع غير المستقرة جهويا وعالميا، ويقتضي منا هذا العمل على توجيه الموارد المالية للقطاعات المنشئة للثروة مع الحرص على مراعاة الجوانب الاجتماعية لمجتمعنا الناهض، من خلال العمل على تحسين ظروف المحيط المشجع على الاستثمار وتكييف النصوص المنظمة لذلك ومحاربة البيروقراطية وتخفيض الضرائب وغيرها من الاجراءات التي تساهم في إنجاح ذلك.

ويقوم هذا التوجه على نقطتين اساسيتين وهما تخفيض فاتورة الاستيراد، والعمل على التصدير خارج المحروقات، في ظل الركائز الأساسية لاقتصاد الجزائر متمثلة في الصناعة والفلاحة والسياحة والعنصر البشري.

فالصناعة هي الهيكل والبناء الأساسي لأي اقتصاد، لذا يجب أنم يحظى هذا القطاع باهتمام كبير، وأن تخصص له الموارد والاعتمادات المالية الكافية على المدى المتوسط والطويل والعمل على تطويره عن طريق التوأمة أو سياسات الاندماج الجزئي أو الكلي مع الشركات والمؤسسات في الدول الصديقة. وزيادة الاستثمارات الصناعية على جميع الأصعدة، قد يكون التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لكن لا بد من المضي قدما في الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال وذلك

معالم نجاح المخطط الخماسي واضحة..

بلعباس بلعباس
رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

بداية ونحن في شهر نوفمبر الذي حدد فيه موعد مع التاريخ لهذه الأمة، لتسجيل موقفها وللأبد وتزامن ذلك مع أجواء الاحتفال بخمسين سنة على الاستقلال فإنا المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تتقدم بأحر التهاني للشعب الجزائري، وهنا تستوقفنا سنة وهي أن التضحية لا بد من أن يقابلها النصر أو الهدف المنشود وهو ما تحقق بعزم وإرادة جيل عظيم.

ولعل الأمة وهي تتعرض لمواقف مختلفة ومحن شديدة استطاعت أن تتخاطاها بكل ثقة ولكن العبرة باستغلال آثار تلك الهزات وتسجيل وبكل موضوعية من وقف في وصف الأمة أو ضدها سواء كانت اطرافا في الداخل أو الخارج، لأن ما تسجله ذاكرة الأمة لا يمكن لأي جهة أن تمحوه أو تسطو عليه.

إننا في المجتمع الوطني الديمقراطي وخلال مسيرته سجل عليه وسجل له مواقف وخرجات لكن الشيء الأكيد أننا لم نخذل الأمة في أي موقف اتخذته الدولة، بل كنا السباقين تنفيذا وتأييدا ومساندة انطلاقا من قناعتنا ومرجعيتنا النوفمبرية.

ومن باب التذكير وليس المزايدة أننا في تسعينيات القرن الماضي أن موقف التجمع كان واضحا ولم نلجأ إلى الخارج للتشهير أو طلب المساعدة من أجل الاستعانة والاستقواء على أطرافا في الداخل. أننا سجلنا موقفا وبوضوح في محطة 1999 وأكدنا سنة 2004 و2009 ولم نندم على ذلك بل ولو تكرر الأمر عدة مرات لا كان الموقف هو نفسه. ولم نطلب في مقابل ذلك امتيازات أو نقايض بها على حساب مبادئنا وأرائنا. وكل ذلك تم من أجل تعزيز قدرات الأمة السياسية منها والاقتصادية وتقوية النسيج الاجتماعي.

وبفضل تلك المواقف وكذا مواقف الخيرين من هذه الأمة فإننا ننعم بالأمن والرخاء الاقتصادي ولعل الدليل على ذلك هذا القانون الذي هو بين أيدينا وما فيه من خير كثير.

السيد الرئيس المحترم،

إن قانون المالية المعروض علينا للمناقشة والمصادقة جاء كإحدى الوسائل لتنفيذ سياسة الحكومة المنبثقة عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية. هذا البرنامج الذي تعهد به خلال الخماسي المرتبط بهذه العهدة.

ولعل المنشآت الضخمة المسجلة في كل الولايات والمناطق الريفية والبعيدة هو خير دليل على أن معالم نجاحه أصبحت واضحة الأمر الذي أزعج ويزعج البعض سواء في الداخل والخارج. وقد ساهم ذلك النجاح الكبير الحفاظ على الاستقرار رغم الهزات القوية ومنها ما ارتبط بالأحداث الاقليمية والعربية والدولية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قانون المالية يعتبر أحد الركائز للإقلاع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولكن هو كذلك يحتاج إلى ركائز ودعائم حتى يصل إلى الأهداف المسطرة ولعل أهمها:

1- العدالة:

إن الإرادة السياسية متجهة بقوة نحو التنمية الشاملة والمستدامة لكل مناطق البلاد، وهذا ما هو ملاحظ من خلال البرامج المنجزة أو التي في طريق الانجاز أو مبرمجة. إلا أن هناك بعض من الشوائب يجب معالجتها بوضوح ويجب أن تحدد الحكومة وبصورة واضحة لدى المواطن المعايير المعتمدة في توزيع البرامج التنموية حتى لا تستغل هذه الثغرات في تأليب الرأي العام حول توجه ما.

إن هذه العدالة المنشودة يجب أن تكون كذلك داخل الولايات في توزيع البرامج وهنا يجب إشراك المجالس المنتخبة باعتبار أنها المعبر عن مصالح السكان المحليين ولا يمكن ربط ذلك بقرارات الهيئات التنفيذية، هذه الأخيرة التي يجب أن يقتصر دورها على التنشيط والرقابة الوصائية فقط.

ولأن ذلك مرتبط بالتوجه العام للدولة نحو الانتخابات المحلية وضمان نزاهتها وشفافيتها وإذا كان الأمر كذلك فإنه من باب أولى ان يسند لهذه الهيئات المحلية تسيير شؤون من يمثلوهم، وإلا ما هو الجدوى من الديمقراطية المحلية واللامركزية الإدارية المنصوص عليهما في الدستور وقانوني البلدية والولاية. وهنا نرجع إلى ضرورة اصلاح المالية المحلية وجعلها عامل محرك للتنمية المحلية وعامل استقرار سياسي وتثبيت للسكان في مناطقهم.

لأن الخلل الملاحظ في مجمل البلديات مرد جزء منه إلى عجز مالية البلديات أكثر من 1250 بلدية عاجزة عن توفير حتى أجور موظفيها وهذا يعتبر أحد الأسباب الرئيسية عن عزوف الإطارات الكفأة للتوجه نحو الترشيح وتسيير هذه المؤسسات الهامة في الهرم الإداري للدولة.

لأن تنفيذ وعودهم الانتخابية مرتبط بقرارات الهيئات التنفيذية الولائية مما يجعل مصداقيتهم المحك أمام الهيئات الناخبة.

إن المعايير الواضحة في توزيع الثروة ما بين السكان ومناطق وجهات الوطن هو عامل مهم للاستقرار السياسي وتفادي كل الانزلاقات والاحتجاجات، وهذا ما تعمل عليه الحكومة ولكن الإعلام أو الترويج له أصبح غير مواكب لضخامة هذه البرامج مما يولد لدى المواطن نوع من التذمر وصل في كثير من الأحيان إلى النقد وحتى الحقد، بل لوحظ ذلك حتى داخل الولاية الواحدة. كما أن هناك سلبيات تؤثر على المواطن وتعزز الشكوك حول مقاصد السلطة العمومية هو أن السكان لا يعملون بالبرامج المخصصة لبلديتهم إلا بعد الانطلاق في المشاريع، ولأن تسجيل العمليات وإعلام المواطن بها يعني ذلك إعطاءه الأمل وتنفيذها هو الاحترام للوعد.

قد يحدث أن يتم تجاوز أو القفز على معيار عدد السكان في توزيع البرامج للأسباب متعلقة بالمصالح العليا للأمة وهو أمر يتفهمه الخيريين، إلا أن هناك جهات تروج لغير ذلك والتي يجب التصدي لها إعلاميا.

وانطلاقا من ذلك فإن هناك مناطق في البلاد يجب وخاصة في هذه المرحلة أو توجه لها عناية خاصة وهي الجنوب والهضاب العليا وليس المقصود بذلك فقط البرامج العادية من سكن وطرق ومدارس...الخ فهنا إنجاز برامج مهيكلة توفر مناصب عمل دائمة ومداخيل مستقرة، ولأن الوطنية متجذرة في كل مناطق البلاد بمشاريع أو بدونها ولأن عمليات

استباقية احترازية أكثر من ضرورة خاصة في الظروف العادية لأنه في غيرها التكلفة تكون أضخم، ولأنه يجب سد باب استغلال الأوضاع من طرف دعاة التحريض وفقط.

ومن باب الانصاف من طرف المواطن في الهضاب أو الجنوب يجب أن يتذكر حكمة السيد فخامة رئيس الجمهورية في إقراره المشاريع المهيكلة منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع الماء ما بين عين صالح وتمنراست، الجامعات، المستشفيات، طريق المزدوج رقم 1، مشروع طريق السريع الهضاب.. مد خطوط السكك الحديدة، مطارات ..الخ

إلا ان هذه المشاريع يجب ان تدخل حيز الاستغلال، كما أن برمجة مشاريع أخرى هو مطلب مشروع، خاصة المنشأة للعمل والثروة.

السيد معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

الركيزة أو الدعامة الثانية لإنجاح أهداف قانون المالية هي محاربة مظاهر التبذير ولعل المتعارف عليه هو تفادي النفقات غير ذات الفائدة أو التخلص من بعض النفقات الخاصة بالمكاتب ورفاهيتها واللوازم والمواد الاستهلاكية...الخ وهذه، يمكن بقليل من الحكمة التحكم فيها والتقلص منها ولكن محاربة مظاهر التبذير والمؤثرة على ميزانية التجهيز بصورة مباشرة هي في انجاز المشاريع العمومية خاصة ما تعلق منها بالآجال حيث الملاحظ أن كثير من مشاريع الدولة تعرف تأخر كبير في الإنجاز مما يضاعف من تكلفتها لأن في كثير من الأحيان أن يكون سبب التأخر راجع إلى أخطاء إدارية تتطلب إعادة تقييم المشاريع، الأمر الذي يتطلب اقتطاع أموال إضافية من مالية الدولة وحتى في بعض الأحيان يتم التقليص أو تأخير أو إلغاء مشاريع كانت مبرمجة ومعلن عنها مما سبب تدمر لدى المواطنين المعنيين بتلك المشاريع الملغاة.

ولعل سبب التأخر في انجاز المشاريع يرجع لسوء اختيار المتعامل أو سوء الدراسة وجديتها مما يعطل انطلاق هذه المشاريع او توقفها أثناء الانجاز بسبب عدم مطابقة الدراسة مع أرضية المشروع، أو ما يعرف بنضج الدراسة.

وهنا أن اختيار مكاتب الدراسة ذات الخبرة ورغم كلفتها العالية نسبيا مع غيرها أمر حتمي حتى لا تضع اموال الأمة في مشاريع ومنشآت لا تصمد طويلا، أو قد لا تدخل في الخدمة أبدا.

كما ان اختيار المتعامل المكلف بالانجاز هو عامل أساسي في إنجاح المشروع من حيث الآجال والجودة والتخفيض من مظاهر والتبذير. وهنا نقف أمام حاجز قانوني يتعلق بقانون الصفقات العمومية الذي يجب إعادة النظر فيه لأنه معطل لكثير من الحالات وبالتالي فإنه يفتقد للمرونة والسرعة المطلوبتين للتكفل بانشغالات المواطنين.

أليس من الضروري الآن خاصة إدخال تعديل على منح الصفقات العمومية وبالتفاوض مباشرة دون الاشهار واستغلال الضعف أو الركود الاقتصادي في أوربا وتأثير ذلك على أكبر شركاتها التي يمكن نقل خبرتها إلى بلادنا.

والعنصر الثالث لتوقيف مظاهر التبذير هو حسن المتابعة للمشاريع العمومية لأن المواطن يلاحظ في كثير من الأحيان أن مشاريع تنجز بدون متابعة في الميدان وأن الشركات المكلفة وحدها في الميدان أعوان الرقابة العموميين، الأمر الذي يجعل كثير من المشاريع محل صيانة وترميم بعد مدة قصيرة من استلامها.

وهذا يجب متابعة الأمر بجدية من طرف الجهات المختصة لأن متابعة المشاريع بجدية تعني مشاريع ومنشآت تبقى لمدة طويلة وتتجاوز حتى المدة الافتراضية المحددة لها من طرف المختصين.

هذا يعزز الثقة لدى المواطن ويقوي صلته بالسلطة العمومية.

السيد معالي الرئيس المحترم،

إن الدعامة الثالثة حتى يحقق قانون المالية أهدافه هي الرقابة الفعالة وبدون أن تكون معطلة أو مبنية على اجراءات بيروقراطية هذه الرقابة يجب أن نجد لها الإطار التنظيمي والإطار البشري والوسائل.

إن المنظومة القانونية قد تعززت بترسانة من القوانين تدخل في مجال الرقابة وتعززها. وبالرغم من اعتماد أنواع مختلفة من الرقابة. داخلية أو خارجية قبلية أو بعدية إدارية، قضائية وتم تسجيل فعالية الواحدة دون الأخرى، والعملية مستمرة في تحسين بعضها وتحيين ومراجعة الأخرى.

إلا أن الرقابة المنشودة من طرف الجميع الحكومة –البرلمان –المواطن هي الرقابة الذاتية وهي نوع تحقق في بعض الدول وبنسب متفاوتة. هذه الرقابة التي يجب أن تعزز لدى المسير أولا والذي يجب أن يراعي ضميره وأخلاقه وقيمه وهنا قد تقع نوع من المسؤولية على السلطة العمومية في اختيار المسيرين حسب الكفاءة والنزاهة وبالرغم من ان هذه الأخيرة أي نزاهة عامل نفسي يصعب تحديد مظاهرها ومعالمها. إلا أن ضرورة إيجاد الميكانزمات وتحيينها والبحث عنها أمر أكثر من ضروري.

لأن ما تفشي في أوساط المواطنين من أن تعيين المسيرين يتم حسب الولاءات والانتماءات الحزبية على المستوى المحلي دون معيار الكفاءة، هذه ظاهرة خطيرة قد تعمل على تفكيك الجهاز الإداري لأن من شأن ذلك أن يدخل فيه الحزازيات والحسابات الضيقة المقيتة. ويجعل توجه العاملين فيه نحو التكتل والبحث عن المؤمرات والدساس بعضهم لبعض وهذا قد يدفع نحو التصادم. ومن شأن ذلك أن تتأخر المرافق العمومية عن أداء مهامها ويفقدها مرونتها وحتى في بعض الأحيان اللاعدالة واللامساواة مع المواطنين.

إن الرقابة الذاتية التي يجب أن يعتنقها المواطن هي مراقبة المشاريع التي تنجز في حيه أو مدينته، وخاصة عدم سكوته على من يخرب المنشاة سواء في الظروف العادية او غير العادية. كما يجب عليه أن يتخلى عن ثقافة البايلك وأن الأموال المخصصة لهذه المشاريع هي أمواله والتي قد لا يمكن تعويضها وخاصة وأن إيرادات المحروقات لا تتكرر ولا تتجدد.

أما دور المنتخب في الرقابة محليا أو وطنيا هو لا يزال بعيدا سواء من الناحية القانونية أو حتى كمحتوى بشري.

وإذا من الناحية القانونية فهو أمر متعلق بالإرادة السياسية وتوجهها في التعديل الدستوري المرتقب وبالتالي المنظومة القانونية الخاصة بالبرلمان والجماعات المحلية، وهو أمر أكثر من ضرورة لأن ضغط المواطن المتزايد من أجل تفعيل حقه في الرقابة عن طريق ممثليه ذوي الكفاءة والمصداقية. كما أن هذه الرقابة هي عامل مهم في الاستقرار المؤسساتي والسياسي.

أما المجالس المنتخبة محليا أو وطنيا وما يوجه لها من نقد كمحتوى بشري، فهي مسؤولية الأحزاب أولا والتي يجب عليها تقديم الخبرات والكفاءات وذوي المصداقية، ومن ثم تأتي مسؤولية ذات القابلية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بدون حسابات وحزازيات أخرى.

السيد معالي الرئيس المحترم،

ولأن منذ الاستقلال أن تم تخصيص أموال ضخمة للمشاريع التنموية إلا خلال الفترة 1999 إلى يومنا هذا ولعل قرار فخامة رئيس الجمهورية باعتماد التنمية الشاملة والمستدامة راجع إلى سببين هامين أولهما حرصه على أن تصل التنمية إلى أبعد حدودها ويستفيد منها الفقير قبل الغني وثاني الأسباب انه اراد أن يقوم المواطن بمراقبة أمواله وكيفية إنجازها.

وبالرغم ما قيل وما تم تناوله من أنها أموال الجباية البترولية وما وقع من تجاوزات، هذه شهادة حق أريد بها باطل. والسؤال الذي يجب أن نترك الرد عليه لغيرنا لماذا أسعار النفط هي في ارتفاع منذ 1999؟ أما التجاوزات فهي موجودة في كل الدول والحكومات وهي نسبية مقارنة بحجم الاستثمار العمومي والمبالغ المخصصة له. ولكن محاربة الفساد أمر يجب أن لا يتوقف ولا يمكن تبرير أو إعطاءه أسباب مهما تكن. كما أن التشهير قد يضر بالمصالح العليا للأمة ويفسد مناخ الاستثمار عندنا، ويعطي الانطباع بأنا الأمور غير مستقرة وغير متحكم فيها، لأنه يمكن تفادي بجعل أجهزة الرقابة القضائية والأمنية تعمل بهدوء حتى تتصل إلى الحقيقة والتأكد منها، لأن تحطيم الإطارات أمر سهل ولكن بناءها وتكوينها قد يتطلب عقود من الزمن. وهنا يجب تبني ثقافة الاستقالة لدى المسير عندما تحوم حوله شبهة الفساد.

ولعل الدرس المستخلص لدى غيرنا من الدول المتقدمة أنه وبسبب علاقة غير أخلاقية كانت سببا كافيا للاستقالة. ولكي تكون الإقالة إعلاميا نافذة يجب أن تبنى على حقائق وبدون التشهير أو تصفية الحسابات.

السيد معالي الرئيس المحترم،

إن تحديات الظاهرة وعلى المدى متوسط لميزانية الدولة هي تضخم نفقات التسيير للأسباب التالية:

التوجه نحو الأجهزة الإدارية في التوظيف وتضخمه وتزايد كتلة الأجور نتيجة لذلك، وهي غير منتجة للثروة، يعتبر ذلك مصدر قلق وعجز لقوانين المالية في السنوات القادمة، خاصة في حالة الركود الاقتصادي لدى الدول المستوردة للمحروقات.

استلام المشاريع الكبرى والمهيكلة سواء في السنوات السابقة أو اللاحقة ودخولها عملية الاستغلال لا محالة تتطلب أموالا ضخمة لتسييرها وصيانتها وترميمها، مما يعني نفقات التسيير سوف تتزايد على حساب نفقات التجهيز مما يعطل أو يقلص من الاستثمار العمومي.

والتحدي الثالث هو عدم مواكبة الخواص للعملية الاقتصادية بالرغم من الحواجز والتخفيضات الجبائية والجمروكية، مما يعطل الاقلاع الحقيقي ولأنه وبدون الخواص يستحيل أن تحقق الحكومة لوحدها استثمار منتجا للثروة ومناصب العمل. لأن مشاركة الخواص في العملية به تردد أو عدم وجود مناخ واضح الأمر الذي يتطلب من الحكومة فتح ملف الاستثمار الخواص بعنوان الحوافز والعوائق.

إننا نرجو من سيد الوزير ومن خلاله الحكومة، حرروا طاقة الأمة من البيروقراطية، ثمنوا خصوصية المناطق، وساعدا سكان الهضاب والجنوب الذين يرفضون التعامل مع البنوك بالفائدة. إن أموال البنوك العمومية هي ملك لكل الجزائريين، فلا يمكن أن تصل إليها فئة دون أخرى.

كما نرجو من الحكومة أن تتبنى مخططا خاصا بالعاصمة لعصرنتها وتحديثها وتهيئة الواجهة البحرية لها، وإخراج مناء البضائع منها، حتى تلتحق العاصمة بكبرى المدن والعواصم المتقدمة. وكذلك نرجو من الحكومة مساعدة سكان غزة برفع الغبن عنهم ماديا على الأقل ورفع الاعتداء في وجه الاعتداء غير المسبوق. كما أننا نعلم أن حكمة فخامة رئيس الجمهورية واضحة وتسير في هذا الاتجاه.

السيد معالي الرئيس المحترم،

اسمحوا لي أن أخدش تواضعكم، بأن أتقدم لكم باسمي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي خاصة منهم الأعضاء الذين سوف تنتهي عهدتهم مطلع سنة 2013 وأنا منهم، وباعتبار أن هذا آخر تدخل لي باسم المجموعة البرلمانية التي شرفتني برئاستها أن أتقدم إلى معاليكم بالشكر على العناية والنصح والتوجيهات خلال هذه الفترة ولعلي لا أكون مبالغا بأن جميع زملائي في المجموعات البرلمانية الأخرى يشاطروني الرأي في شخصكم الكريم وتواضعكم وحكمتكم وتسامحكم.

أعانكم الله في خدمة الأمة من مجلس الأمة.

التحدي هو تحقيق التنمية المستدامة

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 22 نوفمبر 2012 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور أفراد من الطاقم الحكومي الذين أجابوا على عدد من الأسئلة الشفهية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة.

أنواع من المواد المهربة

مكافحة التهريب من أولويات السياسة العامة للحكومة

السيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان، أجاب، نيابة عن السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول، على السؤال الذي طرحه السيد بوزيد بودعيدة، عضو مجلس الأمة، نيابة عن السيد رشيد عساس، عضو مجلس الأمة حول الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للتصدي لظاهرة النقص الفادح في مادة الوقود في المناطق الشرقية للبلاد على غرار مدن قالمة، الطارف، خنشلة، تبسة، سوق أهراس، أم البواقي وحتى واد سوف، منذ مدة قاربت السنة بسب ظاهرة التهريب.

وزير العلاقات مع البرلمان أكد أن مكافحة ظاهـــرة التهـــريب والجريمة العابرة للأوطان بشكل عام تحتل صدارة السياسات العمومية نظرا لانعكاساتها على الأمن القومي واقتصاد البلاد. وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال مصادقة الجزائر على اتفاقيات دولية منها : الاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، الاتفاقية الجهوية المبرمة بين دول المغرب العربي وكذا الاتفاقات الثنائية مع أعضاء دول الجوار. ومن جهة أخرى تم اعتماد جملة من النصوص القانونية لقمع هذه الجرائم كالقانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم. الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل، الذي تضمن جملة من التدابير الوقائية لمكافحة الظاهرة كما تضمن تحفيزات مالية للكشف عن هذه الأعمال. إلى جانب إنشاء هيئات عمومية كالديوان الوطني لمكافحة التهريب، ولجان محلية لنفس الغرض. و كذا التصنيف على عقوبات جزائية محددة حسب درجة الخطورة والتي قد تصل إلى السجن المؤبد إذا كانت أعمال التهريب تمس بالأمن والاقتصاد الوطنيين. وعلى صعيد آخر ذكر ممثل الحكومة أن بيان السياسة العامة للحكومة الذي عرض أمام أعضاء مجلس الأمة قد أكد على عزم السلطات العمومية على تكثيف جهودها من أجل التكفل بهذه القضية.

أما عن الإجراء الذي اتخذته السلطات لتوفير هذه المادة فقد أوضح السيد خوذري بأنه قد تقرر انجاز محطات جديدة للتزويد بالوقود على الشريط الحدودي –خاصة– حيث سيتم انجاز 168 محطة بالشرق و112 محطة في الجنوب وكذا 74 محطة للبنزين بالغرب.

قطاع الداخلية والجماعات المحلية:

تنظيم وظيفة المستشار التقـــني لدى البلدية والولاية

أجاب السيد دحو ولد قابلية، وزير الداخلية والجماعات المحلية على سؤال السيد محمود زيدان، عضو مجلس الأمة نيابة عن السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة والمتعلق بإمكانية تدارك التمييز الذي جاء به القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية بين المستشارين على مستوى المجالس البلدية ونظراءهم على مستوى المجالس الولائية.

حيث أوضح وزير الداخلية بأن هذا الانشغال قد تمت الإجابة عنه في أواخر الدورة السابقة وقد تزامن الرد آنذاك مع صدور المرســـوم التنفيذي رقم 11-344 المؤرخ في 11 سبتمبر2011 المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات المحلية، الذي نص على إدماجهم كموظفين دائمين مترسمين على مستوى الإدارة المحلية كما أن المرسوم التنفيذي رقم 61-96 المؤرخ في 27 جانفي 1996 قد أسس وظيفة المستشار التقني لدى الجماعات المحلية فأنشأ منصب المستشار التقني لدى الولاية برتبة متصرف رئيسي أما مستشارو البلدية فقد تم تصنيفهم برتبة متصرف إداري وعلى هذا الأساس وظف 6000 موظف متعاقد وقد عملت الإدارة المحلية خلال مراحل متكررة على إدماج عدد من المستشارين التقنيين من خلال مشاركة المعنيين في مسابقات التوظيف الخارجية التي كانت تنظمها البلديات والولايات. أما الاختلاف الحاصل في التصنيف ورتبة الإدماج فقد أرجعه ممثل القطاع إلى أحكام النص الأصلي المتمثل في المرسوم التنفيذي،ثم 61-96 الذي ينظم وظيفة المستشار التقني، الذي صنف المستشار التقني لدى الوالي برتبة متصرف رئيسي والمستشار التقني لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي برتبة متصرف.

في قطاع العدالة:

نظام المساعدة القضائية، تكريس لمبدأ المساواة في حق الدفاع

تقدم السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة بسؤال حول مدى إقبال المواطنين على استعمال المساعدة القضائية والمتمثلة في الحصول على محامي مجانا تتكفل الدولة بدفع أتعابه. متسائلا عن عدد الطلبات التي قبلت وعن المصاريف التي دفعتها الخزينة لتغطية هذه الأتعاب. فأجاب السيد محمد شرفي، وزير العدل حافظ الأختام أن نظام المساعدة القضائية هو تجسيد لعمل الدولة على تكريس مبادئ وأسس المحاكمة العادلة، لاسيما مبادئ المساواة بين الجميع في ضمان حق الدفاع وتسهيل اللجوء إلى القضاء.

ومن هذا المنطلق جاء القانون رقم 09-02 المؤرخ 25 فبراير 2009 لتكريس الاستفادة من المساعدة القضائية بشكل صريح و واضح لكل من توفرت فيه شروط الاحتياج إليها.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 175 – 11 المؤرخ في 12 نوفمبر2011 وهو المرسوم الذي أعاد تحديد أتعاب المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية لتتماشى مع تطور مستوى المعيشة في البلاد. وما للقضايا من اختلاف في الطبيعة والتعقيد والجهة القضائية. كما نص المرسوم على تكاليف تنقل المحامي على مسافة تزيد عن 30كلم عن مقر الجهة القضائية.

وتؤكد أرقام الإقبال على هذه المساعدة نجاح هذه العملية حيث بلغ مجموع هذه الأخيرة سنة 2010، 8754 طلبا، قبل منها 7770 طلبا وهو العدد الذي صرفت من أجله الخزينة العمومية 12.512.820.00 دينار جزائري. وفي سنة 2011 بلغ مجموع الطلبات المقدمة 9772 طلبا، قبل منها 8607 طلبا وهو ما كلف الخزينة 18.780.861.00 دينار جزائري. وإلى غاية شهر أكتوبر المنصرم بلغ عدد طلبات المساعدة القضائية 8315 طلبا قبل منها 7473 طلبا، دفعت الخزينة مقابله مبلغ 20.698.630.00 دينار. كما تشمل هذه الطلبات المقبولة المبالغ المدفوعة للمحامين. وللتذكير فإن المساعدة القضائية تعفي المستفيد منها من دفع الرسوم القضائية التي هي حقوق للخزينة ولم يتم حسابها ضمن أتعاب المحامين المذكورة أعلاه.

رفع التجريم عن فعل التسيير...تبديد لمخاوف الإطارات المسيرة

وفي نفس القطاع تساءل السيد بوعلام درامشيني، عضو مجلس الأمة، نيابة عن السيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة، عن مدى مساهمة قانون فيفري 2011 في رفع التجريم عن فعل التسيير، وبالتالي تبديد مخاوف الإطارات المسيرة في هذا الشأن وحول الاتجاه إلى التفكير في المزيد من الإجراءات القانونية والتنظيمية لحماية المسير.

فأجاب وزير العدل حافظ الأختام بأنه وتطبيقا لتعليمات السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، وتحت إشراف وزارة العمل، تم تشكيل فوج عمل تكون من ممثلي عدة قطاعات وزارية وقضاة ومحامين ومسيرين وممثلي نقابات ورجال أعمال ورجال بنوك... .وبعد تفحصه للقوانين السارية المفعول، أوصى هذا الفوج بتعديل كل من قانون العقوبات بموجب القانون رقم 14-11 المؤرخ في 02 أوت 2011 الذي جاء في إطار رفع التجريم عن فعل التسيير، وفقا لما انتهى إليه فوج العمل السالف الذكر. ويتعين القول– أضاف ممثل الحكومة– بأن التقييم الموضوعي لأي نص قانوني يستدعي متابعة تطبيقه خلال مدة زمنية معقولة تسمح بمعرفة النتائج المترتبة عليه. كما يسمح ذلك للمحكمة العليا بتطوير اجتهادها القضائي في هذا المجال.

قطاع التربية والتعليم

تسوية الوضعية المهنية للأساتذة في صدارة انشغالات الوزارة الوصية

سؤال السيد عبد القادر بن سالم جاء حول واحدة من قضايا الساعة في الجزائر وهي المشاكل التي يتخبط فيها قطاع التربية التعليم والمتعلقة بالوضعيات المهنية للمدراء، الأساتذة والإداريين وعن إمكانية إيجاد حلول جذرية تمكن الوزارة من التفرغ للجانب التربوي التعليمي.

كما تساءل عضو مجلس الأمة عن دور ملحقات التوثيق التربوي الجهوية كخلفية من شأنها الإضافة وعلاقتها التربوية بالمنظومة التربوية من ناحية العملية الميدانية.

أكد السيد عبد اللطيف بابا أحمد، وزير التربية والتعليم بأن الوزارة تسعى إلى تحقيق جميع مطالب الشركاء الاجتماعيين. ففيما يخص نظام التعويضات الذي كان محل دراسة ومناقشات لجنة ضمت مسؤولين من وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية والمديرية العامة للوظيف العمومي أفضت في نهاية المطاف إلى تصويب الإختلالات الملاحظة والتي كان نتيجتها إصدار المرسوم التنفيذي رقم 373– 11 المؤرخ في أكتوبر2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 10–78 المؤرخ في 24 فيفري 2010 المؤسس للنظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية والذي نص على استحداث عدد من المنح منها ما يحتسب من الأجر القاعدي بالإضافة إلى الخدمة المهنية .كما استحدثت منحتين لفائدة موظفي مخابر قطاع التربية . ومنحة التوثيق التي استفاد منها كافة أسلاك المصالح الاقتصادية لقطاع التربية والتعليم. وتم احتساب هذه التعديلات بأثر رجعي ابتداء من الفاتح من جانفي 2008.

هذه الترتيبات كلها، كلفت الخزينة العمومية مبلغ 700 مليار دينار، كما أوضح وزير التربية الوطنية.

وفيما يتعلق بملف الخدمات الاجتماعية فقد أفضت المفاوضات بين الوزراة الوصية والأطراف المعنية إلى إجراء استفتاء في الوسط التعليمي حول تسيير هذا القطاع عبر لجان داخل المؤسسات التعليمية أو عبر لجنة وطنية ولجان ولائية. وقد حسم صندوق الاقتراع لصالح الصيغة الأخيرة بنسبة 62 بالمائة.

إنشاء 08 ملحقات جهوية للتوثيق التربوي...لتقريب الوثيقة من المربين

أما عن تساءل السيد عبد القادر بن سالم حول المركز الوطني للوثائق التربوية أكد السيد عبد اللطيف بابا أحمد بأن هذا المركز يعمل على توفير الوثائق التربوية ملبيا حاجات مختلف المصالح والمؤسسات التربوية في مجال الوثائق التربوية. كما ينتج ويوزع المذكرات التلخيصية والدلائل المرجعية وجميع النشرات المتعلقة بالوثائق المتوفرة. وقد أنشأت ثمان ملحقات جهوية تنشط على مستوى ولايات غرداية، وهران، تيبازة،سعيدة باتنة وقسنطينة برج بوعريريج وبشار وتقوم هذه الملحقات بدور المركز الرئيس على مستوى هذه المناطق بغية تقريب الوثيقة التربوية من المربين.

تقييم مرحلي للنظر في ايجابيات وسلبيات إصلاح المنظومة التربوية

أما السيد محمد فخار، عضو مجلس الأمة فقد طرح سؤالا حول المرحلة التي وصل إليها الإصلاح في قطاع التربية، ومدى تحقيقه الأهداف المنشودة خاصة في ظل الاحتجاجات التي يعرفها القطاع من حين لآخر. كما تساءل عن مدى مساهمة التعليم الخاص في تطوير المنظومة التربوية.

فيما يخص أهداف الإصلاح في المنظومة التربوية، أجاب وزير التربية الوطنية، بأنه في ظل التغييرات التي يعرفها العالم السياسية الاقتصادية العلمية والتكنولوجية منها فإن الحكومة قد أقرت إجراءات عملية هدفت إلى تحسين تكوين المدرسين. فتم إقرار التكوين الجامعي لجميع أسلاك التربية والتعليم .وسطر برنامج عشري للتكوين أثناء الخدمة لمدرسي الابتدائي والمتوسط. بغرض تمكين 214 ألف مدرس من الوصول إلى مستوى الليسانس. وقد أثمرت هذه العملية تخرج 97538 مدرس.

كما تم إدخال تعديلات على البرامج التعليمية و إعادة صياغة بعض المواد المهيكلة لشخصية الطفل كاللغة العربية...الأمازيغية... التربية الإسلامية، التاريخ... .كما تم إقرار تدريس اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم. إلى غيرها من الإجراءات التي هدف إلى اعتماد معايير بيداغوجية للانتقال من مستوى إلى آخر وإجراءات للتقييم البيداغوجي. وقد أوضح ممثل القطاع بأنه من المنتظر أن يتم هذه السنة تقييم مرحلي من المدرسين للنظر في إيجابيات وسلبيات الناتجة عن هذه الإصلاحات واقتراح التعديلات الملائمة.

التسرب المدرسي: أسباب... وحلول

بدوره تساءل السيد جمال قيقان عضو مجلس الأمة عن قضية التسرب المدرسي التي نتجت عن عدة أسباب اجتماعية واقتصادية وعن الحلول التي تقترحها الوزارة لهذه الظاهرة الخطيرة .

فأجاب ممثل الحكومة بأن الوزارة تسهر على تطبيق التعليم الإجباري حتى سن الـ16 سنة كما سنته المادة 12 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية. كما منعت الوزارة في تعليماتها طرد أي تلميذ دون الـ16 سنة والسماح بإعادة السنة الرابعة متوسط. وفي نفس الوقت عملت الوزارة على تحسين ظروف التمدرس، إقرار المنحة المدرسية للمعوزين، التقليص من نظام العمل بدوامين، تحسين معدل التأطير التربوي وبلوغ مقاييس مسطرة في الشطر التنموي لقطاع التربية 2010 – 2014 الذي حدد السقف ب25 تلميذ لكل مدرس. وبصفة عامة فإن الوزارة أضاف السيد بابا أحمد تسعى إلى تحقيق تعليم ذو نوعية من خلال العمليات التربوية ولاسيما في مجال المعالجة التربوية الموجهة لفئات التلاميذ الذين يظهرون صعوبات في تعلم المواد الأساسية الثلاث.

قطاع التعليم والتكوين

إدماج المعاقين في الحياة المهنية..

حول فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وعن وجود سياسة وزارية لضمان تكوينها على مستوى مراكز خاصة بغرض إعدادها للحياة المهنية. جاء سؤال السيد عبد الله بن التومي لوزير التكوين والتعليم المهنيين، السيد محمد مباركي. الذي أكد أن دائرته الوزارية كانت قد قامت بإدراج خطة عامة خاصة بكيفية التحاق المعاقين بمراكز التكوين والتمهين تجسيدا لسياسة الحكومة الرامية إلى محاربة كل أشكال الإقصاء والتهميش.

ويكرس قطاع التكوين والتعليم مبدأ المساواة في الالتحاق بمجال التكوين والتعليم حسب نوعية الإعاقة حيث يتم إدماجهم حسب ثلاث فروع رئيسية :

فروع مدمجة : وهي فروع عادية

فروع خاصة : تخص مؤسسات التكوين المهني للمعاقين

فروع منتدبة: حيث تفتح فروع لفئة واحدة من المعاقين على مستوى قطاعات أخرى أو جمعيات يؤطرها مختصون من قطاع التكوين والتعليم المهنيين، ويتم التكوين فيها حسب الأنماط الثلاثة التكوين الحضوري، التكوين عن طريق التمهين، التكوين عن بعد، وهو التعليم الأكثر تكيفا مع الأشخاص ذوي الإعاقة الثقيلة التي لا تسمح لهم بالتنقل إلى أماكن التكوين.

وقد تم في هذا الصدد أضاف السيد مباركي إنشاء خمسة مراكز جهوية متخصصة في تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة في كل من ولايات الأغواط، الجزائر، سكيكدة، بومرداس، غيليزان، تقدر طاقتها الإجمالية بـ 250 مقعدا بيداغوجيا لكل مركز.

استقبالات الرئيس

رئيس مجلس الأمة يستقبل:

عضو اللجنة الدائمة الوطنية للمؤتمر الاستشاري للشعب الصيني ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الصيني

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 17 أكتوبر 2012، بمقر المجلس، عضو اللجنة الدائمة الوطنية للمؤتمر الاستشاري للشعب الصيني ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الصيني «مجتمع 3 سبتمبر»، السيد لاي مينغ.

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الجزائرية الصينية التي وصفت بالعريقة والتاريخية وبحث سبل تعزيزها وترقيتها خاصة وأن التعاون الجزائري الصيني مميز ويشمل عدة قطاعات حيث أصبحت منذ سنوات الشركات والمؤسسات الصينية شريك فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر. كما تم التعبير على الارتياح لمستوى العلاقات البرلمانية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية.

ورئيس غرفة النواب الأندونيسية

كما استقبل يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2012، بمقر المجلس، رئيس غرفة النواب الأندونيسية السيد علي مرزوقي الذي يقوم حاليا بزيارة رسمية للجزائر.

خلال هذه المحادثات، تمت الإشارة إلى العلاقات التقليدية العريقة للبلدين والتي تمتد جذورها إلى تاريخ الكفاح التحرري للجزائر. من جهة أخرى تمحورت المحادثات حول تعزيز التعاون بين البلدين في شتى المجالات البرلمانية، الاقتصادية والاجتماعية، وتم التأكيد على ضرورة الارتقاء بالعلاقات الثنائية والتقارب الاقتصادي والتجاري إلى مستوى الإرادة والعلاقات السياسية القائمة بين البلدين والشعبين.

والسفير والرئيس الجديد لمفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر

.. ويوم الأربعاء 14 نوفمبر 2012، بمقر المجلس، السيد مارك سكوليل، السفير والرئيس الجديد لمفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر.

المحادثات تناولت الحرص المشترك على تعزيز العلاقات وتكثيف التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأهمية البعد البرلماني في إسناد وترقية الشراكة الجزائرية الأوروبية .. وكان اللقاء فرصة للتطرق لإمكانيات التعاون التقني بين البرلمان الجزائري والاتحاد الأوروبي في مجالات محددة كالتكوين.. والاتصال .. والبحث مستقبلاً بالتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني في ضبط برامج وحوارات بهذا الخصوص.

ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية تركيا

.. و يوم الإثنين 26 نوفمبر 2012، بمقر المجلس، السيد أحمد دافيتوقلي ، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية تركيا الذي كان مرفوقا بأعضاء من البرلمان التركي.

خلال هذا اللقاء، تم التطرق إلى العلاقات التاريخية العريقة بين الجزائر وتركيا التي تدعّمت في السنوات الأخيرة بعلاقات اقتصادية وتجارية مميّزة حيث تم التأكيد على ضرورة ترقية هذه العلاقات وتوسيعها إلى مجالات أوسع كما تم التطرق إلى العلاقات البرلمانية بين الجزائر وتركيا وتمّت الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة التشاور والتنسيق بين البرلمانيين الجزائريين والأتراك في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية. من جهة أخرى، تم خلال هذا اللقاء تبادل وجهات النظر حول كبريات القضايا السياسية الراهنة والتحولات التي يشهدها العالم سواء في المنطقة التي تنتمي إليها تركيا أو التي تنتمي إليها الجزائر

ورئيس الحكومة التونسية

.. ويوم الأحد 02 ديسمبر 2012، بمقر المجلس، السيد حمادي الجبالي، رئيس الحكومة التونسية الذي يقوم بزيارة رسمية للجزائر تدوم يومين.

خلال هذه المحادثات، تم تثمين سلسلة اللقاءات والتشاور والتنسيق الجارية بين الجزائر وتونس في المدّة الأخيرة والتي من شأنها إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المنطقة خاصة قضايا الأمن والاستقرار. كما تمت الإشارة إلى ضرورة تكثيف التشاور والتعاون والتنسيق بين البلدين لمواجهة التحديات المشتركة التي تعرفها المنطقة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو أمنية.

من جهة أخرى، تم التطرق إلى ضرورة تدعيم العلاقات البرلمانية بين البلدين خدمة لمصلحة الشعبين التونسي والجزائري كما تمت الإشارة إلى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث تم التعبير على أن جل القضايا تعرف وجهات نظر متقاربة بين البلدين.

للإشارة فإن الوزير الأول كان مرفوقا بوفد وزاري هام يضم من بينهم وزير الدفاع ووزير الخارجية.

ورئيس وزراء ليبيا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 10 ديسمبر 2012، بمقر المجلس، السيد علي زيدان، رئيس الوزراء الليبي الذي قام بزيارة رسمية للجزائر دامت يومين.

خلال هذه المحادثات، تمت الإشارة إلى ضرورة تكثيف التشاور والتعاون والتنسيق بين البلدين لمواجهة التحديات المشتركة التي تعرفها المنطقة كما تم التأكيد على أن الأمن والاستقرار والتنمية واحترام الإرادة الشعبية هي النقاط الأساسية التي تمحور حولها هذا اللقاء والذي تم التأكيد خلاله بضرورة بذل كل الجهود لتكون هذه الزيارة الأولى لرئيس وزراء ليبيا بعد استلامه لمهامه نقطة انطلاق لتعاون فعال لبناء مستقبل علاقات البلدين على أساس السلم والتنمية والاستقرار.

ورئيس مفوضية العلاقات مع بلدان المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي

.. ويوم الإثنين 17 ديسمبر 2012 ، بمقر المجلس، السيد بيار أنطنيو بانزيري، رئيس مفوضية العلاقات مع بلدان المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي.

خلال هذا اللقاء ، تم التعبير على الإرتياح للخطوات المعتبرة التي قطعتها علاقات الجزائر بمختلف هيئات الاتحاد الأوروبي ويعود ذلك إلى الحوار الدائم والتشاور المستمر بحثا عن الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أفضل وقد تمت الإشارة إلى الدور الذي يجب أن يلعبه البرلمانيون في هذه العلاقات عن طريق تفعيل دور اللجان البرلمانية المشتركة.

كما تم التأكيد، خلال هذه المقابلة ، على ضرورة العمل على إيجاد حلول سلمية للقضايا العالقة في منطقة المغرب العربي والساحل عن طريق احترام قرارات ولوائح المنظمات والهيئات الدولية وتفضيل لغة الحوار لإقرار السلم والأمن والتنمية في هذه المنطقة.

ووفد من البرلمانيين الفرنسيين

.. ويوم الأربعاء 19 ديسمبر 2012، وفدا رفيع المستوى من البرلمانيين الفرنسيين من غرفتي البرلمان الفرنسي (مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية) برئاسة السيدة إليزبيت قيقو، الذي يرافق الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في زيارة رسمية إلى الجزائر.

اللقاء كان فرصة تم خلالها استعراض العلاقات البرلمانية بين الجزائر وفرنسا ودورها في تطوير وترقية التعاون بين البلدين كما تم التعبير عن الارتياح للعلاقات الجزائرية الفرنسية التي عرفت في الفترة الأخيرة ديناميكية جديدة ميزتها إرادة البلدين في دفع العلاقات الثنائية إلى مستويات أفضل في شتى المجالات والميادين خاصة وأن الجزائر تعرف حركية إصلاحات سياسية واقتصادية وتسعى إلى الارتكاز على شراكة مبنية على المصلحة المشتركة لتحقيق النمو والازدهار وتعزيز السلم والاستقرار. وقد تم التأكيد في هذا المجال على أن التعاون البرلماني بين فرنسا والجزائر وتبادل الوفود والزيارات وتكثيف الحوار والتشاور من شأنه أن يساهم في الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أفضل وإعطاء العلاقات السياسية دفعا جديدا وحيوية أكثر خدمة لمصلحة الشعبين الجزائري والفرنسي.

النشاط الخارجي

وفد برلماني مشترك إلى مدينة كيبك (كندا)

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، في أشغال الجمعية 127 والاجتماعات المتصلة للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك في الفترة من 21 إلى 26 أكتوبر 2012 بمدينة كيبك (كندا).

وشكل موضوع، «المواطنة، والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عصر العولمة»، محور نقاش خاص خلال هذه الدورة.

كما عرفت دورة «كيبك» مناقشة بند استعجالي يخص إحدى قضايا الساعة، بالإضافة إلى تنظيم موائد مستديرة وحلقات عامة.

للعلم، سبق انعقاد الجمعية الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعات المجموعات الجيوسياسية، كالمجموعة العربية والمجموعة الإفريقية والمجموعة الإسلامية.

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيدان: زحالي عبد القادر، وزروقي عبد القادر، عضوا مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP–UPM)، بمدينة(ABANT–boulu) التركية يومي 05 و06 نوفمبر 2012.

وقد تمحور الاجتماع حول الموضوعات التالية:

– تطوير الفرص التجارية والاستثمارية في جنوب المتوسط.

– تحسين التنقل في منطقة الأعمال فيما بين دول الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

اجتماعات الدورة السنوية الـ 58 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري في اجتماعات الدورة السنوية الـ58 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي(AP–OTAN) بالعاصمة التشيكية(براغ) في الفترة ما بين 09 و12 نوفمبر2012

وقد تشكل الوفد البرلماني من السادة :

محمد الواد ، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد.

محمد مهني ، عضو مجلس الأمة.

فردي ميلود ، عضو المجلس الشعبي الوطني.

وقد تناول برلمانيو الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع، من بينها:

– قوى التغيير والقوى المحافظة في روسيا : التداعيات الداخلية والخارجية.

– أفغانستان مع أفق 2014 وما بعد.

– المشاكل الناتجة عن القرصنة : الاستجابة الدولية ودور حلف شمال الأطلنطي.

– تمكين منظمة حلف شمال الأطلنطي من أدوات طموحاتها مع أفق 2020.

– أسباب وتداعيات أزمة اليورو.

– الثورات في العالم العربي : الأبعاد الاقتصادية والتحديات الواجب رفعها.

– الربيع العربي وتداعياته على الأمن الأورو – أطلسي.

– أفغانستان والأمن في جنوب شرق آسيا.

– البرنامج النووي الإيراني: ترقب النوايا الإيرانية.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بصفته «عضو شريك متوسطي.

اجتماع مجموعة العمل المعنية بتمويل الجمعية ومراجعة النظام الداخلي للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP–UPM) ، في اجتماع مجموعة العمل المعنية بتمويل الجمعية ومراجعة النظام الداخلي للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ، الذي جرت أشغاله بمقر البرلمان الأوربي بالعاصمة البلجيكية بروكسل، يوم 12 نوفمبر 2012.

وإضافة إلى المواضيع النظامية، فقد تمحور الاجتماع حول العديد من المواضيع من بينها :

– مشروع ميزانية 2013 الخاص بالأمانة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

– تشكيل اللجان الدائمة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط وتوزيع الأعضاء في اللجان.

– اعتماد محضر اجتماع 9 نوفمبر 2012.

اجتماع لجنة المسائل السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

شارك السيد محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بمجلس الأمة، في اجتماع لجنة المسائل السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وذلك بالعاصمة الفرنسية يومي 14 و15 نوفمبر 2012.

وقد نوقش خلال هذا الاجتماع العديد من الموضوعات، من بينها :

– الإسهامات البرلمانية من أجل إيجاد حل للقضية الصحراوية.

– تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية مع المجلس الوطني الفلسطيني.

– عملية الانتقال السياسي في تونس.

للعلم فإن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في الفعاليات المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا.

اجتماعات الدورة السنوية 2012 للندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في اجتماعات الدورة السنوية 2012 للندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة(OMC) وذلك بمدينة جنيف السويسرية ، يومي 15 و16 نوفمبر2012.

وتشكل وفد مجلس الأمة من السيدين: جفال عبد العزيز، المراقب البرلماني مالكي عبد القادر، عضو مجلس الأمة.

انعقدت دورة 2012 تحت عنوان «العودة إلى الأصول: ربط السياسة بالتجارة». حيث ناقش الحضور البرلماني الدولي مع الخبراء والفاعلين، الموضوعات التالية:

– التجارة كأداة للنمو الاقتصادي ، خلق مناصب الشغل والحد من الفقر.

– مناقشة حول مستقبل التجارة الدولية في القرن الـ21

– تجارة الخدمات: حان الوقت لاتخاذ قرارات سياسية.

وجدير بالتذكير أن هذه الاجتماعات تنعقد بانتظام منذ 2002 بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوربي.

أشغال الدورة الـ61 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في أشغال الدورة الـ61 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، والمؤتمر الـ 35 للاتحاد البرلماني الإفريقي، وذلك في الفترة ما بين 26 و 30 نوفمبر 2012 بكيقالي (روندا).

تشكل الوفد البرلماني المشترك من :

السيد بوزيد بدعيدة، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسا للوفد.

السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي.

السيد ابراهيم لعروسي، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي.

السيد بوكروشة عبد القادر، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي.

السيدة عياد رتيبة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد ناقش المشاركون عدة مواضيع من بينها:

– انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للعهدة نوفمبر 2012 – نوفمبر2014.

– المصادقة على ميزانية الاتحاد لسنة 2013.

الاجتماع الثالث للغرف الصناعية والتجارية في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الاجتماع الثالث للغرف الصناعية والتجارية في إفريقيا والعالم العربي، المنظم من طرف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بالتعاون مع البرلمان المغربي، وذلك يومي 29 و30 نوفمبر 2012 بالرباط (المملكة المغربية).

تشكل الوفد من السيدان:

طه حسين شوية، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، رئيسا للوفد.

قاسي عبد القادر، عضو مجلس الأمة

وقد تضمن برنامج الاجتماع دراسة المحاور التالية:

– تقوية الاستثمارات العربية–الإفريقية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة

– تعزيز المبادلات التجارية العربية–الإفريقية من أجل انبثاق قطب اقتصادي جديد

– آفاق الاستثمارات العربية–الإفريقية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة.

اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد جمال قيقان ، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في إجتماع ذات اللجنة، وذلك يومي 10 و11 ديسمبر 2012 ببرلين ألمانيا.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع منها :

– التحديات السياسية للحد من مخاطر التطرف المناخي ، المرتبط بالتغيرات المناخية في منطقة المتوسط.

– المدن الإيكولوجية : الشبكة المتوسطية الجديدة.

الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى للبرلمان العربي الدائم للعام 2012

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة، في أشغال الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى للبرلمان العربي الدائم للعام 2012 وذلك يومي 12 و13 ديسمبر 2012 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة (مصر).

تشكل الوفد البرلماني من:

السيد طه حسين شوية، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

السيد كاس قدور، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة البنود التالية:

– تأدية اليمين القانونية من طرف أعضاء البرلمان العربي الدائم.

– انتخاب رئيس للبرلمان العربي الدائم ونواب الرئيس، وكذا الأمين العام ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة.

جدير بالذكر أن هذه الجلسة هي الأولى بعد المصادقة على تحويل البرلمان العربي الانتقالي إلى برلمان دائم، بموجب قرار صادر عن القمة العربية المنعقدة في بغداد.

وفد برلماني عن مجلس الأمة في زيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية

قام وفد برلماني عن مجلس الأمة، برئاسة السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية، بدعوة من السيد علاء الدين بارجوردي، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية لمجلس الشورى الإيراني، وذلك في الفترة من 30 ديسمبر 2012 إلى 2 جانفي 2013.

وتشكل الوفد البرلماني من:

السيد ابراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، بمجلس الأمة، رئيسا للوفد؛

السيد لكحل العمري، عضو مجلس الأمة؛

السيد رحال المولدي، عضو مجلس الأمة؛

السيد معايزية منصور، عضو مجلس الأمة.

اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

ضمن وفد برلماني مشترك بين غرفتي البرلمان، مثل أعضاء مجلس الأمة كل من السيد محمد أخاموخ، والسيد محمد بن طبة، في اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في الفترة من 17 إلى 22 جانفي 2013 بالخرطوم بالسودان، وذلك على النحو التالي:

· الاجتماع 29 للجنة التنفيذية لاتحاد: 17 جانفي 2013،

· اجتماعات اللجان الدائمة المتخصصة للاتحاد: 19–18 جانفي 2013،

· مؤتمر النساء المسلمات البرلمانيات: 9 جانفي 2013،

· الدورة 15 للجنة العامة للاتحاد: 20 جانفي 2013،

· المؤتمر الثامن للاتحاد: 22–21 جانفي 2013–02–27

وتضمن جدول أعمال الدورة الثامنة لمؤتمر الاتحاد عدة بنود منها:

انتخاب أعضاء هيئة المكتب (نواب رئيس الاتحاد والمقرر)، وكذا، أعضاء اللجنة التنفيذية واللجنة العامة واللجان الدائمة،

دراسة واعتماد التقارير ومشروعات القرارات المقدمة من مقرري اللجان المتخصصة الدائمة

اجتماعات المرحلة الأولى للدورة العادية 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس اوربا

كما نابا عن أعضاء مجلس الأمة، كل من السيد رشيد بوغربال، والسيد عبد القادر سهلي، في اجتماعات المرحلة الأولى للدورة العادية 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس اوربا، وذلك في الفترة من 21 إلى 25 جانفي 2013 بستراسبورغ (فرنسا).

وتضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة بنود منها:

المساواة بين الجنسين، المصالحة بين الحياة الشخصية والحياة العملية، والمسؤولية المشتركة،

العمال المهاجرون والإنهاء القسري للعمل

نحو معاهدة لمجلس أوربا، من أجل مكافحة تهريب الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية

للعلم شارك البرلمان الجزائري في هذه الأشغال بصفته مدعو.

اجتماع لجنة الشؤون السياسية، الأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

في اجتماع لجنة الشؤون السياسية، الأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المنعقدة بالعاصمة البلجية بروكسيل يوم 24 جانفي 2013، شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة تشكل من السيد الحاج العايب والسيد احمد سعيد رضوان، عضوا مجلس الأمة.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع منها:
–الاندماج الجهوي المغاربي
–تبادل الآراء حول قبول عضوية فلسطين لدى منظمة الأمم المتحدة.

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

أما في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المنعقدة يوم 25 جانفي 2013، بالعاصمة الإيطالية روما، فقد مثل البرلمان الجزائري كل من السيد زحالي عبد القادر والسيد زروقي عبد القادر، عضوا مجلس الأمة.

حيث كان للوفد فرصة التعرض لموضوع تطوير الفرص التجارية والاستثمارية في جنوب المتوسط وموضوع بنك التنمية الأورومتوسطية.

أشغال الدورة الحادية عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

وشارك السيد ابراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، في أشغال الدورة الحادية عشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، وذلك يوم 5 فيفري 2013 بالرباط بالمملكة المغربية.

وتضمن جدول أعمال الدورة عدة بنود منها:

تنفيذ قرارات المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي،
النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد البرلماني العربي،
التعديلات في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي وأنظمته.

أشغال الجلسة الثانية للدورة العادية الأولى للبرلمان العربي الدائم

وفي إطار أشغال الجلسة الثانية للدورة العادية الأولى للبرلمان العربي الدائم المنعقدة بين 14 و18 فيفري 2013، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بمصر، تناول أعضاء البرلمان العربي ومن بينهم السيد شوية طه حسين، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وعضو البرلمان العربي الدائم والسيد كاس قدور عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي الدائم بالدراسة والنقاش المواضيع التالية:

مشروع النظام الداخلي للبرلمان العربي الدائم

الموافقة على إيجار مقر مؤقت للبرلمان العربي

البت في الترشيحات الواردة لشغل منصب الأمناء العامين المساعدين دراسة الهيكل الإداري للأمانة العامة (تحديد المناصب والمهام والاختصاصات)

جدير بالتذكير أن الجلسة الأولى عقدت يومي 12 و13 ديسمبر 2012.

اجتماع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي بالتعاون مع المجلس الفيدرالي

وبخصوص مناقشة أوضاع السلام وحل المنازعات في افريقيا والعالم العربي،شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ترأسه السيد قبي آدم، نائب رئيس مجلس الأمة، والسيد حماني همة، عضو مجلس الأمة، والسيد معزوز عبد القادر، عضو مجلس الأمة، في الاجتماع الذي نظمته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي بالتعاون مع المجلس الفيدرالي وذلك يومي 23 و24 فيفري 2013 بأديس أبابا بإثيوبيا.

وتضمن برنامج الاجتماع الذي حمل عنوان «إحلال السلام والاستقرار كشرط أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية بين افريقيا والعالم العربي» دراسة أوراق العمل التالية:

آلية تحاشي الانزلاق إلى الصراعات السياسية واحلال السلام

الأساليب المثلى لتجنب الانزلاق وإلى حالة الصراع السياسي العنيف اليمن كنموذج على ضوء مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ودعم المجتمع الدولي لتلك المبادرة.

اجتماع مجموعة العمل للجامعة الأورومتوسطية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة تشكل من السادة: زحالي عبد القادر، والسيد زروقي عبد القادر في اجتماع مجموعة العمل للجامعة الأورومتوسطية EMUNI وتتمثل في : لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية ولجنة الثقافة، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية التابعتان للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المزمع عقدها بالعاصمة البلجيكية بروكسل يوم 20 فبراير 2013.

وتمحور الاجتماع حول الموضوعات التالية :

تحسين الشراكة بين الجامعات الشمالية والجنوبية للمتوسط.
التعاون بين الجامعات الاورومتوسطية والمؤسسات الثقافية في منطقة المتوسط.
تسهيل منح التأشيرة للباحثين، الأساتذة والطلبة في منطقة المتوسط.
دور التعليم في منطقة المتوسط.
تطوير التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كما مثل وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد هاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، في الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP–OSCE)، وذلك يومي 21 و 22 فيفري 2013 بفيينا (النمسا).

وتكون الوفد البرلماني من:

· السيد لخضر امباركي، عضو مجلس الأمة،
· السيد عبد القادر عبد اللاوي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
· السيد محمد بابا علي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
وتضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة محاور، منها :

نقاش خاص حول الأجوبة التي يمكن أن تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، بخصوص الأزمات في سوريا والصحراء وشمال إفريقيا.

للعلم، تحوز الجزائر على صفة عضو شريك في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

أشغال الدورة الثانية عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، في أشغال الدورة الثانية عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، يوم الإثنين 08 أفريل 2013 بالكويت، وذلك عشية انعقاد المؤتمر التاسع عشر للإتحاد البرلماني العربي، المبرمج بالعاصمة الكويتية يومي 09 و10 أفريل 2013.

«المجلة ستعود إلى المؤتمر التاسع في عدد قادم مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية»

البرلمان في دورة غير عادية

بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند إلى الجزائر

رئيس المجلس: الزيارة فرصة لإنطلاق مرحلة جديدة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

البرلمان ينعقد بغرفتيه المجتمعتين معا في دورة غير عادية

بناءً على أحكام الدستور؛ والقانون العضوي رقم 02-99، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وبناءً على المرسوم الرئاسي رقم 12-408، مؤرخ في 21 محرم عام 1434 الموافق 05 ديسمبر سنة 2012، المتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ابتداءً من يوم 19 ديسمبر 2012؛ إجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه في دورة غير عادية يومي الأربعاء 19 والخميس 20 ديسمبر 2012 بقصر الأمم، نادي الصنوبر، بالجزائر العاصمة؛ برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، رئيس البرلمان، إلى جانب السيد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، وحضور السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول وأعضاء الحكومة قصد استقبال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند.

الجلسة الأولى:

عقد البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) – بناء على المرسوم الرئاسي رقم 408–12 المؤرخ في 21 محرم عام 1434 الموافق لـ 05 ديسمبر 2012 والمتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، دورة غير عادية، يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2012، بقصر الأمم – نادي الصنوبر – لوضع النظام الداخلي للبرلمان والمصادقة عليه تمهيدا لجلسة يوم الخميس 20 ديسمبر 2012، والتي ألقى خلالها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند خطابا أمام ممثلي الأمة

خُصِّصت جلسة يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2012 لإجراء مراسيم افتتاح هذه الدورة غير العادية وذلك بالاستماع إلى تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني.

وقد ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، كلمة حول المناسبة؛ ثم صادق أعضاء البرلمان بغرفتيه على مشروع النظام الداخلي لسير أشغال البرلمان والذي تلاه السيد علي الهامل (نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني)، مقرر اللجنة المشتركة بين مكتبي غرفتي البرلمان، التي ترأسها أكبر أعضائها سِنّا (السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مَجلس الأمة) وفق المادة 100 من القانون العضوي رقم 02–99.

في افتتاح الدورة غير العادية للبرلمان المنعقد بغرفتيه

رئيس المجلس:

فلتكن المناسبة ايذانا بانطلاق مرحلة جديدة..

أود باسمي وباسم زميلي رئيس المجلس الشعبي الوطني أن ارحب بكم وابدي الارتياح لالتئام شمل التمثيلية الوطنية في هذا المكان الذي كان شاهدا على لقاءات تاريخية كبيرة، وتحت هذه القبة التي سنستقبل فيها ضيفا كبيرا يحل ببلادنا ويُشرف هيئتنا بإلقاء كلمة أمامكم، سيداتي سادتي.

إن مناسبات التئام شمل البرلمان بغرفتيه هي دائما مناسبات هامة وهي في رمزيتها تكتسي باستمرار صفة التميّز؛ ذلك أن مثل هذه اللقاءات لا تتم إلا في المناسبات القليلة.. وهذه واحدة منها.

ذلك أنه منذ اعتماد البلاد التعددية البرلمانية لم يجتمع البرلمان بغرفتيه سوى أربع مرات:

أولاها كان سنة 2002 لتعديل الدستور ودسترة اللغة الأمازيغية

والثانية سنة 2003 لاستقبال ضيف الجزائر الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك

كما دعي البرلمان للانعقاد سنة 2008 لإدخال تعديلات خاصة بتوازن السلط واعطاء المرأة مكانة أكبر في الهيئات المنتخبة

وها نحن نجتمع اليوم للمرة الرابعة: قصد استقبال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، الذي سيشرف التمثيلية الوطنية ويلقي كلمة أمامها..

... بالطبع فإن هذه الدورة غير العادية تنعقد تطبيقا لمرسوم مؤسس على أحكام الدستور وهي تجتمع وفقا لجدول أعمال حدده المرسوم ذاته، ويتمثل في الاستماع إلى كلمة الرئيس الفرنسي الضيف فرانسوا هولاند، التي سيلقيها من على هذا المنبر وأمام التمثيلية الوطنية التي تشكلونها، زميلاتي زملائي.

ومثلما هو معروف فإن مثل هذه الاجتماعات تكتسي باستمرار أهمية وذلك لاعتبارات عديدة.

إن استضافة البرلمانات لرؤساء الدول ودعوتهم لمخاطبة ممثلي الشعب فيها أضحى تقليدا يتبعه برلماننا كما تتبعه جل برلمانات العالم. وفي ذلك تكريم لرؤساء هذه الدول واحترام لشعوبها

وقد سبق لرئيس جمهوريتنا السيد عبد العزيز بوتفليقة، في هذا الإطار، أن توجه أمام البرلمان الفرنسي بخطاب هام وتاريخي في سنة 2000 ضمنه باسم الجزائر رسائل هامة إلى الشعب الفرنسي، رسائل كان لها أبلغ الأثر في تحسين علاقات البلدين...

لهذا سيداتي سادتي، فان اجتماع ممثلي الشعب والأمة يشكل مناسبة كبيرة كونها تمنح ضيف الجزائر الكبير، الفرصة لتبليغ رسالته إلى الشعب الجزائري عبر ممثليه المتواجدين في هذه القاعة.

وبالطبع فان التئام البرلمان بغرفتيه مجتمعتين معا يشكل على الصعيد الداخلي حدثا استثنائيا لما له من دلالات متعددة وعميقة يحملها ولما يأتي من معاني سامية تتمثل في وحدة الشعب والأمة...

وإذ نستقبل غدا الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ونستمع إلى خطابه بالاهتمام والعناية اللذين يستحقانه، فاننا نكون قد جسدنا (مع اختلاف مشاربنا السياسية) وحدتنا في إطار هيئتنا الدستورية، وعبرنا بسلوكنا المسؤول هذا عن تجاوبنا مع الحدث، لاسيما وأن هذا السلوك يندرج ضمن التقليد الحضاري الذي بدأ يترسخ تدريجيا ببلادنا.

ان استقبالنا لهذا الضيف الكبير بالحفاوة والترحاب اللائقين به هو تكريم خاص للرجل واحترام لشعبه... من لدن ممثلي الأمة الجزائرية...

الاستقبال يأتي أيضا تقديرا لرجل كانت له باستمرار نظرة إيجابية عن بلدنا ومواقف إنسانية وعادلة عبر عنها تجاه جاليتنا المقيمة بفرنسا، مواقف عكست إدراكه وتقديره لمساهمة تلك الجالية في ازدهار فرنسا وتوسيع نطاق إشعاعها عبر العالم، ناهيك عن الدور الإيجابي الذي تقوم به نطاق التقارب ما بين الجزائر وفرنسا.

ومن هنا، فإن هذا اللقاء بقدر ما هو مناسبة لتبليغ الرسائل السياسية حول القضايا التي تحظى باهتمام مشترك بين الشعبين والبلدين. فإنه يُعد تأكيدا: فرصة مواتية للإعلان عن انطلاق مرحلة جديدة في العلاقات ما بين بلدينا، علاقات نريدها هامة ونتنظر منها أن تساهم في توضيح الرؤى حول القضايا التي تخصنا وتخص فرنسا...

إننا إذ نستقبل الرئيس فرانسوا هولاند، فإننا نستقبل في شخصه رجلا يريد حقا فتح صفحة جديدة من التعاون مع بلدنا علاقات نريدها أن تكون قائمة على أساس الاحترام والمصلحة المتقاسمة بين الطرفين... علاقات تقوم على قاعدة التساوي المربح للجانبين...

واعتقد أن إيلاء الواحد منا والآخر هذه المناسبة ما تستحقه من اهتمام، سيعد من دون شك رسالة واضحة يبعث بها البرلمان ويعبر فيها عن دعمه لكافة الجهود المخلصة الرامية إلى تطوير العلاقات ما بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين الجزائري والفرنسي...

شكرا لكم جميعا، سيداتي سادتي

رئيس مجلس الأمة: إن البرلمان الذي يستقبلكم اليــوم يمثل الجزائر الجديدة، والمتفتحة على المستقبل..

الجلسة الثانية:

أما الجلسة الثانية المنعقدة يوم الخميس 20 ديسمبر 2012، والتي حضرها أيضا أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر، فقد خُصِّصت للاستماع إلى خطاب ضيف الجزائر، فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند.

وقد ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، كلمة ترحيبية؛ ليحيل بعدها الكلمة إلى فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، رئيس جمهورية فرنسا، ليلقي خطابا أمام أعضاء التمثيلية الوطنية.

وعقب استنفاد جدول أعمال هذه الدورة غير العادية للبرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، أعلن السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان الاختتام الرسمي للدورة بإجراء مراسيم الاختتام.

في الكلمة الترحيبية بمناسبة خطاب ضيف الجزائر، فخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية

بسم الله الرحمن الرحيم

– فخامة الرئيس فرانسوا هولاند، رئيس جمهورية فرنسا،
– السيدة Valérie Trierweiler ،
– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– السيد الوزير الأول،
– السيدات والسادة الوزراء في الحكومتين الفرنسية والجزائرية،
– السيدات والسادة الضيوف،
– أصحاب السعادة السفراء،
– زميلاتي زملائي أعضاء البرلمان بغرفتيه،
– سيداتي، سادتي؛

اسمحوا لي، فخامة الرئيس، أن أرحب بكم باسم البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معًا في دورة خاصة، وأن أشكركم على تشريفكم التمثيلية الوطنية الجزائرية.

إن زيارتكم للجزائر، فخامة الرئيس، تأتي في الوقت الذي نحيي فيه الذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية. وإن أعضاء التمثيلية الوطنية ليأملون في أن تكون هذه الزيارة انطلاقة جديدة لعلاقات نريد لها أن تكون قوية ومستمرة.

إننا، سيدي الرئيس، نستقبلكم في البرلمان كرئيس لدولة فرنسا.

البلد الذي تتقاسم وإياه حقبة من تاريخنا وإن هي كانت مؤلمة في بعض مراحلها...

بلد جارٌ، على الضفة المقابلة للمتوسط تربطنا به علاقات... وتتقاسم وإياه قيم... بلد يستضيف جالية جزائرية قوية تساهم في ازدهار وإشعاع الأمة الفرنسية.

بلد تتقاسم وإياه أيضا الطموح لإقامة فضاء أورومتوسطي مشترك، طموح يرمي إلى تحقيق السلام، الازدهار والتعاون.

كما أننا نستقبلكم كصديق للجزائر التي تعرفونها وتعرفكم أيضا، سيدي الرئيس.

فأهلاً وسهلاً بكم في الجزائر وأمام برلمان الأمة الممثل لإرادة شعبها...

سيدي الرئيس،

إننا ندرك إرادتكم إلى جانب إرادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرامية : إلى إعطاء ديناميكية التقارب بين الجزائر وفرنسا، المكانة التي هي جديرة بها.

وإننا لنبارك هذا المسعى.

فخامة الرئيس،

إن البرلمان إذ يستقبلكم اليوم فإنه يستقبل فيكم الصديق الذي وقف إلى جانب الجزائر في الأوقات الصعبة.

فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية،

إن الجزائر التي تزورونها لأول مرة بصفة رسمية قد باشرت تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، برنامجًا واسعًا وعميقا للإصلاح السياسي والمؤسساتي،

كان أحد نتائجه انتخاب مجلس فاز فيه نوابٌ يُمثلون 27 حزبًا، حصلت المرأة فيه على 146 مقعد يمثل أكثر من ثلث نواب الأمة وقد جاء ذلك بالتوازي، مع اعتماد برامجَ تنموية طموحة حوَّلت البلاد إلى ورشة كبيرة للبناء والتشييد. وقد قطعت الجزائر في كل هذه الورشات السياسية منها والاقتصادية أشواطا كبيرة.

والواقع أن ذلك ما كان ليتحقق لولا الخيار الذي اعتمدته وبنجاح سياسة المصالحة الوطنية التي ساهمت في إرساء دعائم السلم والاستقرار الذي تنعم به البلاد اليوم...

إننا نعلم، سيدي الرئيس، بأنكم تقاسموننا القناعة بضرورة اعتماد سياسة مُتَجَددة في إطار العلاقات بين بلدينا التي تعززها العديد من الروابط.

إن البرلمان الذي يستقبلكم اليوم، سيدي الرئيس، يمثل الجزائر الجديدة، والمتفتحة على المستقبل... برلمان يتشكل من نساء ورجال بتعدد حساسياتهم السياسية، ليشرفهم الترحاب بكم اليوم في الجزائر...»

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يُقر أن:

الجزائر خضعت لمدة 132 سنة لنظام : عنيـــف .. جائر.. وغير عادل

الرغبة في التطور لا بد أن ترتكز على أساس الحقيقة حول الماضي الاستعماري

حرص الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في مستهل خطابه توضيح بأنه يعي و«بقدر حجم وأهمية الحدث وكبر الرهان» في إشارة إلى زيارة الدولة التي قادته إلى الجزائر على مدى يومين التي تؤشرلبداية عهد جديد للعلاقات. لافتا، في ذات السياق، أن زيارته تأتي في وقت مشحون بالرموز والمعاني، خاصة وأن الجزائر «افتكت منذ 50 سنة استقلالها من فرنسا بعد حرب دامت 8 سنوات» لتصبح جمهورية جزائرية مستقلة وذات سيادة. مؤكدا بأنه وان «بدت 50 سنة قصيرة في سلم التاريخ لكن أيّ طريق قطعته الجزائر بعد 1962»، خاصة وأنها أصبحت اليوم «دولة محترمة على الصعيد الدولي، يحسب لها حساب، ولها وزن كبير، جزائر ديناميكية تتوفر على موارد معتبرة ويعيش اقتصادها على وقع حركية جلية» .

ووأضح الرئيس الفرنسي بأن الجزائر اليوم بلد الشباب لأن نصف سكانها عمرهم يقل عن 26 سنة، ولم يفوت المناسبة للتذكير بأن «الجزائر الشجاعة في التاريخ، قطعت مرحلة الإرهاب بكرامة ووحدة، الجزائر الفخورة بماضيها». قبل أن يتساءل «السؤال المطروح لبلدينا بسيط وخطير، هل نحن قادرون على كتابة صفحة جديدة من التاريخ» وفي رده على السؤال أعرب السيد هولاند عن قناعته بقدرة الجزائر وفرنسا على كتابة صفحة جديدة من تاريخهما المشترك، وأشار في هذا الإطار إلى رغبة البلدين في بناء مرحلة جديدة في علاقاتهما لن تنطلق من العدم، باعتبار أن البلدين تجمعها روابط إنسانية، لغوية واقتصادية، مؤكدا بأن الصداقة بين الشعبين والرغبة في التطور لا بد أن ترتكز على أساس الحقيقة حول الماضي الاستعماري.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس الفرنسي بأن الجزائر خضعت لمدة 132 عاما لنظام استعماري غير عادل، عنيف ومدمر، مشيرا إلى أنه «لا شيء يمكن أن يبرر المجازر التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري وسعت إلى إنكار هويته وتطلعه للعيش بحرية»، مذكرا في هذا الصدد بمجازر سطيف، قالمة وخراطة في 8 ماي 1945 والتي تبقى، كما قال، راسخة في الذاكرة «لأن حينها وفي الوقت الذي انتصرت فيه قيم الحرية والعدالة في العالم، أضاعت فرنسا قيمها العالمية».

وبالمقابل، أردف ذات المسؤول «نحترم الذاكرة، كل الذاكرة، الحق في الحقيقة»، مقرا «بالعنف واللاعدالة والمجازر والتعذيب التي ارتكبها الاستعمار»، مشددا على ضرورة تمكين المؤرخين من الوصول إلى الأرشيف، معلنا تبنيه التام لدعوة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في رسالته بمناسبة الذكرى الـ67 لمجازر 8 ماي 1945، والتي أكد فيها ضرورة وضع قراءة موضوعية للتاريخ بعيدة عن العاطفة، حتى يتمكن البلدان من بناء علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المريحة.

على صعيد آخر، وبعد أن أبرز السيد هولاند الروابط القوية التي تجمع البلدين، وذكر بأن فرنسا تضم اليوم عددا معتبرا من الجزائريين المقيمين بها وكذا بجيل الفرنسيين، دعا البلدين إلى العمل على تجسيد الشراكة الاستراتيجية التي تمكنهما سويا من رفع ثلاثة تحديات رئيسية في إطار إعلان الصداقة، أولاها يتمثل في المجال الاقتصادي الذي يستدعي ترقية المبادلات ومضاعفتها ورفع العراقيل التي تعترض الشراكة والاستثمار، ثم ترقية دور الشباب في البلدين من خلال تنمية الفرص الموجهة لهم في مجال التكوين وتحسين ظروف الطلبة الجزائريين في فرنسا والمقدر عددهم بنحو 25 ألف طالب، والذين ستنشأ لهم مستقبلا «دار الجزائر» بالحي العالمي للطلبة بباريس وفقا لما أعلنه الرئيس الفرنسي.

وفيما يتمثل التحدي الثاني في تحسين مجال تنقل الأشخاص، وفي هذا الخصوص، أشار السيد هولاند إلى أن نحو 200 ألف جزائري تحصلوا على تأشيرة الدخول إلى فرنسا خلال العام الجاري، وإلى استعداد بلاده العمل على تحسين نوعية التعامل مع طالبي التأشيرة حتى لا تصبح التأشيرة تمثل عائقا أو إهانة، لا سيما بعد أن قرر البلدان الابقاء على اتفاقية 1968 المتعلقة بهذا المجال والعمل على تحسينها.

فيما يتعلق بالتحدي الثالث (السلم والأمن في العالم)، أوضح في هذا الشأن بأن للجزائر وفرنسا مبادئ تعد قاسما مشتركا على المستوى الدولي الاستقلال، السيادة، واحترام الشعوب، وإلى ذلك ذكر قاسما آخر يتمثل في التهديدات الإرهابية، مشيرا إلى أن «العالم يعيش تحولات البعض منها في اتجاه سلبي، والآخر في اتجاه ايجابي، هناك شعوب انتفضت ضد الدكتاتورية، كل بلد لا بد أن يجد طريقه، هناك شعوب تريد أخذ مصيرها بأيديها، «دور الجزائر وفرنسا مرافقتهم في ذلك»، ولتأكيد توافق البلدين ذكر بأن فرنسا مثلها مثل الجزائر تماما صوتت لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي سياق مغاير، ولدى تطرقه إلى المسائل الدولية التي تشغل اهتمام الجزائر وفرنسا أكد الرئيس الفرنسي على ضرورة أن يكون للبلدين وزن أكبر في تسوية هذه القضايا المطروحة، فيما أبرز تقارب وجهات نظر البلدين حول تسوية الأزمة في منطقة الساحل وفي مالي حيث نوه بتوافق الرؤى بين البلدين، مفيدا بأنه «لابد أن نواجه الأزمة، لا بد أن نترك الأفارقة يقررون بسيادة لاسترجاع مالي لسيادته»، مؤكدا على ضرورة تشجيع الحوار السياسي بين الأطراف التي تحترم وحدة مالي ولا تقبل الإرهاب». وقدرة البلدين اللذين تجمعها العوامل الجغرافية على العمل من أجل جعل المنطقة المتوسطية منطقة للأمن والسلم والتنمية.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بولاية البيض

قام وفد عن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد جلول خضرة براهمة، رئيس اللجنة ، رئيسا للوفد ومحمد فخار ، عضو اللجنة ، بزيارة استطلاعية إلى ولاية البيض ابتداء من 04 إلى غاية 07 نوفمبر 2012. وذلك في إطار النشاط البرلماني الرامي إلى الاطلاع على ظروف سير مختلف القطاعات عبر التراب الوطني.

استهل الوفد هذه الخرجة بزيارة مديرية التنظيم والشؤون العامة بالولاية ، ثم زيارة مقر دائرة البيض.وخصص اليوم الثاني للوقوف على سير مصلحة الحالة المدنية بالبيض ومدى سرعة تسليم الوثائق الإدارية من قبل السلطات المحلية إلى المواطنين ، وكذا الوقوف على ظروف عمل مؤسسات إعادة التربية والتأهيل وظروف المحبوسين بالولاية ،

هذه الزيارة سمحت لوفد مجلس الامة بإبداء عدد من الملاحظات أسفرت عن التوصيات التالية:

• بناء مقر خاص بالحالة المدنية ، ويكون مستقلا عن مقر الولاية

• اقتراح الحصول على موافقة الجهات الوصية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، من أجل إدماج العمال الذين يشتغلون في إطار الشبكة الاجتماعية بصفة نهائية عن طريق تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الولاية وذلك باقتراح من الوالي.

• اقتراح وضع كاميرات مراقبة بالمؤسسة العقابية ، على الرغم من عدم تسجيل أي تجاوزات أو حالة سلبية.

• بغرض الانعاش الاقتصادي المحلي ، يستحسن فتح وحدات صناعية للاستثمار العمومي في ميدان الحليب مثلا ، خاصة وأن الولاية بها حوالي 25000 رأس بقر.

• إيلاء قطاع السياحة باهتمامات أكثر، كمنطقة بريزينة على سبيل المثال لا الحصر ، نظرا لاعتماد هذه المنطقة على قطاع السياحة.

«البرلمان والمواطنة»

نظم مجلس الأمة يوم الخميس 4 أكتوبر 2012، يوما برلمانيا حول «البرلمان والمواطنة» أشرف عليه السيد آدم قبي، نائب رئيس مجلس الأمة. ونشطه الدكتور الطاهر براهيمي، استاذ محاضر بجامعة بسكرة.

في مستهل الجلسة الافتتاحية، أكد السيد آدم قبي، نائب رئيس مجلس الأمة، أن البرلمان من المؤسسات الرسمية البارزة في الحياة السياسية لأي نظام سياسي، وذلك للأدوار الكثيرة والمهمة الموكلة له سواء تعلق الأمر منها بالتشريع أو الرقابة أو التحقيق أو المتابعة، وأن له ارتباط وثيق وكبير بقيم المواطنة بأبعادها المختلفة التي تجاوزت الطرح الكلاسيكي القائم فقط على الشعور بالانتماء للوطن.

وذكر نائب رئيس المجلس، في ذات السياق، أن المواطنة في مفهومها الحديث المتعدد الأبعاد مرتبط بقيم المشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، والتفاعل الإيجابي مع كل التطورات التي يعرفها المجتمع.

وقال السيد آدم قبي ان المتتبع للأحداث البارزة في التاريخ وتطوراته الحديثة يتفطن إلى ان تجسيد أبعاد المواطنة كان المنطلق الرئيسي في التحول الديمقراطي

وإرساء مبادئه المختلفة، من تعددية سياسية وانتخابات نزيهة واحترام لحقوق الإنسان واصلاح لهياكل الدولة.

وأ وضح ذات المتدخل أن الأهداف المرجوة من خلال برمجة هذا اليوم الدراسي تنصب حول توضيح العلاقة بين البرلمان والمواطنة، وبيان الارتباط المرجعي في سياق تفاعل الأنساق السياسية داخل النظام السياسي، وذلك من خلال المحاضرتين المبرمجة؛ الأولى حول دور التشريع البرلماني في ترقية قيم المواطنة للدكتور الطاهر براهيمي، والثانية حول المواطنة الفاعلة والتعزيز الديمقراطي للأستاذ برقوق الذي حال غيابه دون تقديمها.

اعتبر الدكتور الطاهر براهيمي، أستاذ بجامعة بسكرة، في مستهل حديثه، أن نجاح البرلمان في التربية على قيم المواطنة لا تقوم فقط على التشريع بل يجب أن تتعداه إلى المناقشة الإيجابية والفعالة عبر مختلف المؤسسات الاجتماعية وكذا وسائل الإعلام.

وأوضح الدكتور براهيمي، في مداخلته، أن عملية التربية على قيم المواطنة يجب أن تتعدى عملية التشريع إلى المناقشة الايجابية داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية والإعلامية حتى يقتنع المواطن بهذه القيم ويتبناها ثم يطبقها في سلوكاته اليومية.

وفي هذا الصدد، حث ذات المتدخل على ضرورة إيلاء الأسرة والمدرسة الأولوية القصوى سواء تعلق الأمر بالتشريع أو من خلال المتابعة ليتسنى لهما القيام بدورهما في مجال تلقين قيم المواطنة.

ويرى الدكتور براهيمي، في ذات السياق، أن المشرع الجزائري من خلال دستور 1996، قد أعطى كل الصلاحيات للبرلمان للقيام بدوره في تلقين قيم المواطنة عن طريق منحه صلاحيات التشريع في مختلف المجالات.

ولهذا وجب على البرلمان بغرفتيه أن يسهر على وضع القوانين التي تضمن للمواطن حقوقه كاملة، وتحدد واجباته بدقة، مع تحيين هذه التشريعات حسب الظروف المحلية، والدولية، ومتطلبات الحياة التي تعرف تطورا مستمر.

فالاهتمام بموضوع المواطنة، على حد تعبير المحاضر، أخذ يتزايد ويستصحب جدلا سياسيا يتسم بالحدة في أكثر الدول دينامية وتنافسية، فبعض الدول يسرت قانونيا الحصول على المواطنة القانونية المقصود بها الجنسية، وذلك لاستقطاب العقول والكفاءات، في محاولة منها لاستغلالها، وكسب رهان القوة بكل معانيها، ثم ربح معركة التنافس العالمي الشرس الذي طال كافة مجالات الحياة والابداع الانساني، في الوقت الذي اكتفت دول أخرى على مواطنة العصبة والقرابة والعائلة والقبلية ولم تدخل دائرة التلاقي الحضاري إلا طلبا لمستلزمات الغذاء والدواء وسواه من ضرورات العيش.

وأكد الأستاذ المحاضر أنه ورغم أن المشروع تفطن إلى أهمية تفتح المواطنة على متغيرات البيئة العالمية، إلا أن الواقع الاجتماعي لم يساير بصورة كافية تلك الاستفاقة التشريعية، بل ويمكن أن نسجل تشرذم ما خطير بين أجنحة داعية إلى الانفتاح وأخرى رافضة له دعواها أن ذلك دونيا وخضوعا واستسلاما للآخر الطامع في الثروة والساعي إلى النفوذ والهيمنة.

ومن ثم اعتبر الأستاذ براهيمي أنه لا يمكن للبرلمان إلا أن يصير الإطار الأمثل لإدارة نقاش المواطنة وإثرائه وتنشيطه وترقيته للوصول إلى الأفضل الممكن الذي يحفظ للوطن مكانته والمواطن حقوقه في وطنه وواجبته سواء في حالات السلم أو حالات الحرب.

السلطة المختصة، وطبقا للإجراءات المقررة، ولا يخرج التشريع البرلماني للمواطنة أو سواه من قضايا الأمة وقضايا المجتمع وقضايا الدولة داخليا أو خارجيا.

والتشريع البرلماني، وفق ذات المتحدث، عندئذ، هو سن القواعد القانونية التي تدخل في المجال التشريعي البرلماني، والمطلوب من التشريع أن يحرص على القراءة المحينة للواقع الاجتماعي المتحرك.

وبتصور المحاضر يدخل دور التشريع البرلماني لتربية المواطنة في معادلة يصلح أن نسميها تاريخية، اي بمعنى أن نجعل من القاعدة القانونية والواقع الإجتماعي يحركان بعضهما الآخر على نحو يحقق أبعادا المواطنة المتفتحة على الذات وعلى الآخر، ومتأهبة لمستقبل دون التفريط في الثوابت الوطنية التي تزيد التشريع إلا مهابة ووقارا.

وبرر، ذات المتدخل، فكرته المعاكسة لما ذهب إليه أوستن، أحد فقهاء القانون الإنجليزي، الذي اعتبر أن السلطة والحاكم أو الدولة هو أصل التشريع، أن في الجزائر لا يصلح أن يكون الأمر هكذا أحاديا، بل في حالتنا نحتاج إلى استنهاض كلي من أجل أن نشرع فمسألة النحن هي التي ينبغي أن تقود عملية التشريع للمواطنة، بالخصوص في عهد التعددية السياسية. كما أن السلوك التشريعي للمواطنة يقوم على المشاركة الواسعة للتنظيمات السياسية داخل قبة البرلمان بل وخارجهما طالما ان القضية هي قضية الوطن وتعني كل مواطن ولعل هذه الخطوة هي الدرس الأول في المواطنة.

وإن اعترف ذات المتحدث، أن تربية المواطنة شأن لا يقتصر على السلطة التشريعية فحسب وإنما على جميع أفراد المجتمع من مؤسسات التنشئة الإجتماعية، إلى المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والخدماتية، فالمواطنة أكثر من مجرد فكرة أو شعور بل هي ممارسات ذات آثار مادية مطلوب أن تكون ظاهرة في حس مدني مشترك ونقد إجتماعي بناء، وجلد على مواجهة المشاق من أجل الوطن.

وفي سياق نفسه، أكد الدكتور ابراهيمي أن المواطنة أخذت صورتها النظرية والعملية في التشريع البرلماني من خلال قوانين مست المدرسة والإعلام والثقافة والحياة الوطنية.

لينتقل المحاضر إلى طرح سؤال حول ماهية التشريع البرلماني؟ الذي أكد أنه لغويا هو نهج، فسن أي بمعنى أظهر، ومن ثم فإن كلمة شريعة في اللغة العربية تشير إلى معنيين أساسيين هما: الطريقة المستقيمة، ومورد الماء الجاري الذي يُقصد للشرب، ومنه قول العرب شرعت الإبل إذا وردت شريعة الماء.

أما عند فقهاء القانون فان مصطلح التشريع يعني وضع قواعد قانونية في نصوص تنظم العلاقات بين أشخاص المجتمع بواسطة الرقابة على حسب المادة 99. بينما المادة 100 تبين تكريس العمل التشريعي لواجب الوفاء لثقة الشعب وتكليف بتحسين تطلعاته وهذه من أهم غايات المواطنة، فليس أرقى من صورة الوفاء للشعب في العمل البرلماني بوصفه مؤسسة للتشريع أو بوصفه ممثل للمواطنين في اكساب المواطنة الماهية السياسية والقانونية والاجتماعية.

والوفاء المطلوب، على حد تعبير الدكتور براهيمي لن يكون خطابا بقدر ما يكون أفعالا تصغي للناس وتتسمع باهتمام لآلامهم وآمالهم من خلال الوسائل المباشرة والغير المباشرة، مما يكسب هذه الممارسة معنا من معاني تربية المواطنة، فهذه الممارسة بحد ذاتها هي تربية بالقدوة للمواطنة باعتبارها مفهوما جامعا، فالسلوك البرلماني مع المواطنين، والبحث في انشغالاتهم واقتراحاتهم بكافة الآليات المناسبة لن تكون إلا اعداد على المواطنة وترقيتها عمليا. فالعمل البرلماني بغرفتيه يدخل في إطار شرعنة الفعل السياسي الرسمي بالقدر الذي يجعل من المشاركة الاجتماعية سياسة فيصير الكل مسؤولا على الوطن. الأمر الذي يعني أن العمل البرلماني يقوم على فكرة ويتحدد من رؤيا تضبط طبيعة الايديولوجية للنظام سياسي بعيدا عن المقاربة القانونية لسيادة البرلمان في إعداد القانون والتصويت عليه، فان الارادة الشعبية في التشريع هي التي يجب أن تكون المصدر في جدلية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

واعتبر ذات المحاضر بأن مكسب التعددية وفق دستور 1989 فتح المجال للترشيح للنيابة البرلمانية وألغى احتكاره من قبل الجهة السياسية، فاعتبار الاختلاف السياسي من المواطنة أيضا.

وأكد، في ذات السياق، ان دستور 1996 يعتبر قفزة نوعية في الاصلاحات السياسية تمثلت أساسا في تمكن المواطنين من المشاركة السياسية وبلوغ أعلى هرم من السلطة التشريعية.

مذكرا ان التشريع البرلماني يمتلك الوسيلة الملزمة لتشكيل المواطن على النحو الذي يحقق فلسفة المجتمع، ومن ثم، فان تطابق بين الارادة الاجتماعية الشعبية والماهية السياسية والقانونية للمواطنة يجعل الالتزام بالقواعد القانونية ذات الصلة سابقتا للالتزام أو العمومية التي تصف بها من الناحية الشكلية قواعد القانون. وهكذا فان اقامة التشريع الفاعل من قراءة الأعراف الجزائرية ومن تاريخ الثقافة الوطنية الجامعة كفيل بتربية ديناميكية للأجيال على المواطنة وعلى الروح الوطنية التي تطبع الشخصية الجزائرية بشكل مصاحب، فان المواطنة تبقى من

مقتضى التشريع البرلماني في كافة المجالات فمن تشكيل الأسرة وهي مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى، إلى مسألة الاستقرار في الجزائر أي الجنسية، ووضع الأجانب، وتنظيم القضاء، والنظام الجبائي، والمدني، ونظام الالتزامات المدنية، والتجارية، ونظام الملكية، والتقسيم الاقليمي، والمخطط الوطني، وميزانية الدولة، والنظام الجبائي الجمركي، واصدار النقود، ونظام البنوك، والقروض والتأمينات، وهي جميعا قطاعات حساسة مطلوب أن تقوم بالدور الذي يخدم الوطن والمواطن بالشكل الذي يقوي باستمرار علاقة الانتماء والولاء للوطن إلى القواعد العامة المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي وبالصحة العمومية والسكان وبالعمل والضمان الاجتماعي وممارسة الحق النقابي وبالبيئة وبإطار المعيشي والتهيئة العمرانية وبحماية الثروة الحيوانية والنباتية وبحماية التراث الثقافي والتاريخي وبالنظام العام للغابات والأراضي الرعوية، والنظام العقاري.

فالمجال التشريعي، حسب ذات المتحدث، يجعل البرلمان يمارس المواطنة من خلال التشريع في الآن ذاته الذي يشرع لها بهدف تربيتها أوسع نطاق وفي هكذا مهمة فان الممارسة التشريعية تأخذ طابعا كليا متدخلا بين السياسة والتربية والقانون انطلاقا من فكرة جامعة، هي ثوابت تدور في فلكها متغيرات تتعلق بالظواهر التغير الاجتماعي والثقافي والعلمي في المستوى العالمي كما في المستوى الداخلي وبهذا المعنى يكون التشريع البرلماني الذي يصب في غاية تربية المواطنة هو كل تشريع طالما أنه يتعلق بالانسان في أي موقع كان في الأسرة في العمل في التعليم في الدفاع الوطني وسواء استهدف التشريع العلاقات بين المواطنين أو بينه وبين البيئة والثروة والثقافة والتاريخ.

ولا يكون التشريع قريبا المنال إلا ضمن مقاربة استراتيجية شاملة تستدعي المواطنة بمعناها الحضاري الذي تنهض من طائفة من القيم التي تكرس وترشد المشاركة الاجتماعية الواسعة وتقوم على الانتليجسيا الفاعلة والمتأهبة على الدوام.

وفي شأن تربية المواطنة في التشريع البرلماني الجزائري عرج الأستاذ المحاضر على مفهوم المواطنة باعتباره مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان والنظم الاجتماعية والدينية والثقافية، فالمواطن في دولة ليس هو مواطن في دولة أخرى، فبشكل عام، المواطن في دولة يتمتع بالحقوق السياسية في تلك الدولة وعليه التزامات معنية.

ويحمل مفهوم المواطنة معاني عاطفية وانتماءات وجدانية وجغرافية التي ينتمي إليها الانسان ويعيش فيها، وبعضها يتأسس من معنى قانوني يعبر عن حقوق المواطن وواجباته نحو وطنه، وفي هذا السياق، يعتبر البعض أن الوطنية تعني تقديس الوطن وتقديمه في الحب والكره وحتى المقاتلة لأجله، وعليه، فان المحاضر يرى أن المواطنة تقوم على تكريس بُعد الانتماء إلى دولة بوصفها فاعلا سياسيا، فليس المواطنة أن يحمل الفرد جنسية دولة في الشكل وليست هي مجرد شعور بالولاء إلى الوطن والاعتزاز به بل هي الظاهر القانوني والباطني والنفسي والإجتماعي معا.

واستخلص الدكتور براهيمي مما سبق أنه يمكن اعتبار الوطنية الإطار التصوري النظري للمواطنة فتكون الأولى مبدأ وفكرة وأيديولوجية أو فلسفة وعقيدة وتكون الثانية صورتها العملية المعبرة عن المشتركة في الحياة العامة باعتبارها حقا وواجبا كرسه المؤسس الدستوري، وعلى هذا النحو، تأخذ حلقة التجريد برقابة حلقة التجسيد فيتساندان معا.

واعتبر، في ذات السياق، أن العمل على تبليغ المواطنة درجة الوطنية في مستوياتها الانفعالية والمعرفية والسلوكية، هو الهدف الاستراتيجي لأي تشريع برلماني إما بشكل مباشر من خلال المؤسسات الاجتماعية للتربية والثقافة والاعلام وسواها أو بشكل مصاحب عبر قطاعات أخرى كالاقتصاد والادارة وسواها من التي حددها الدستور. فالتشابك بين عاطفة الانتماء للوطن جغرافيا وتاريخيا ماضيا وحاضرا ومستقبلا هي الأولى بالرعاية في الجهد التشريعي المؤسسي والمنظم لنسق القيم والمعتقدات المشكلة لمفهوم المواطنة.

للإشارة أثارت النقاط التي تعرض لها الدكتور الطاهر براهيمي، الأستاذ الجامعي، مجموعة من الملاحظات من قبل الحاضرين الذي أثرو النقاش بمجموعة من التدخلات والتساؤلات.

نافذة برلمانية على 2012

146 عدد المقاعد النيابية التي فازت بها المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012

1 المرتبة الأولى، وهي المرتبة التي عادت للجزائر كبلد عربي من حيث التمثيل النسوي في البرلمان

28 المرتبة الثامنة والعشرين، وهي المرتبة التي تحتلها الجزائر من خلال التمثيل النسوي مقارنة ببرلمانات العالم حسب آخر ترتيب قاعد معطيات Parline لأكتوبر 2012

462 مجموع نواب المجلس الشعبي الوطني بعد ما كان 389 في السابق وذلك تطبيقا للأمر المحدد للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان

10 10 ماي موعد الانتخابات التشريعية ، الاستحقاق لمصيري الذي فتح الباب لاستكمال بناء الدولة لجزائرية

50 البرلمان الجزائري يعايش الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر

7 الشخصية السابعة التي تولت رئاسة المجلس الشعبي الوطني منذ أول انتخابات تشريعية في الجزائر والتي جرت عام 1977 والمتمثلة في السيد محمد ولد خليفة

5 البرلمان الجزائري يحتفل للمرة الخامسة على التوالي باليوم العالمي للديمقراطية

يوم دراسي بالجزائر العاصمة حول موضـــــــــوع «حالات التنـــــــافي مع العهدة الإنتـــــخابية»

وفي كلمة له، في إفتتاح أشغال هذا اللقاء، أكد السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، أن إختيار هذا الموضوع جاء استجابة لأسباب و دواع عديدة خاصة في ظل الإصلاحات السياسية الهامة التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي مست جل المنظومة القانونية المؤطرة للحياة السياسية.

وأضاف وزير العلاقات مع البرلمان بان هذا اللقاء يترجم الحرص على تعميق الدراسة والتحليل وتوسيع النقاش حول الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع لفهم أبعاد فلسفة تنافي العهدة التمثيلية في المجالس الشعبية المنتخبة من حيث منع الجمع بينها، من جهة، و من جهة أخرى، تنافي ممارسة إحدى هذه العهد الإنتخابية مع وظائف و مهام و أنشطة أخرى.

وأوضح السيد خذري أن المسؤوليات الجسيمة التي تقع على ممثلي الشعب في البرلمان وعلى مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية ينبغي أن تمارس في أحسن الظروف وعلى أكمل وجه في إطار قوانين الجمهورية ووفق الأخلاقيات والقواعد التي تقتضيها هذه الوظائف.

واضاف، في هذا السياق، أن نظام التنافي كرس لإضفاء المصداقية والشفافية على ممارسة هذه المسؤوليات وعدم الجمع بينها وبين مهن أخرى تحول دون تفرغهم للمهام التي إنتخبوا من أجلها وعينوا فيها ضمانا للإستمرارية والحياد والإستقلالية وعدم التبعية عند أدائهم لمهامهم.

وبهذا الخصوص ذكر الوزير أنه تطبيقا لأحكام المادة 103 من الدستور حدد القانون العضوي رقم 02-12 حالات التنافي مع العهدة البرلمانية وذلك بمنعه من الجمع بين العضوية في البرلمان وممارسة مختلف المهام والوظائف والأنشطة الأخرى عمومية كانت أو خاصة أو إنتخابية، مشيرا إلى أن القانون إستثنى ممارسة نشاطات ذات طابع مؤقت لاسيما في المجالات العلمية أو الثقافية أو الإنسانية أو الشرفية أو القيام بمهمة لصالح الدولة.

نظمت وزارة العلاقات مع البرلمان بالتنسيق مع مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، يوم الإثنين 10ديسمبر 2012، بإقامة الميثاق بالجزائر العاصمة، يوم دراسي حول موضوع «حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية»، حضره برلمانيين وأساتذة جامعيين و مختصين.

وتم خلال هذا اللقاء تقديم مداخلات حول مواضيع «نظام التنافي من حيث المبدأ والنشأة والتطور»، و «حالات التنافي في التشريع الجزائري»، و«كيفيات معالجة حالات التنافي و منازعاتها».

وأكد ذات المتحدث على أن هذه الإستثناءات تهدف إلى تمكين المجتمع من الإستفادة من خبرات وقدرات ذوي الكفاءات العالية بما يضمن خدمة الصالح العام ويسمح بتثمين الطاقات البشرية للأمة وتوظيفها لتلبية حاجات المواطنين في مختلف المجالات الحيوية.

وقال السيد خذري أن القانون العضوي المذكور حدد الإجراءات الكفيلة بإثبات حالات التنافي وكذا الآثار المترتبة عن هذه الأوضاع بما يسمح لممثلي الشعب القيام بمهامهم وفق ما تقتضيه العهدة الإنتخابية.

وبخصوص معالجة نظام التنافي في المنظومة القانونية الوطنية، أكد الوزير أنه إنطلاقا من الأحكام الدستورية واعتبارا للإرادة السياسية الرامية إلى المضي قدما من أجل ترقية الممارسة الديمقراطية في البلاد تم التأكيد على الدور الحيوي الذي تضطلع بهذه المجالس المنتخبة لاسيما في مجال تحقيق أهداف التنمية الوطنية بشكل عام والمحلية بشكل خاص وبلورة مبادئ الديمقراطية التشاركية.

وأبرز السيد خذري أن الفكر القانوني اهتم بوضع الإطار النظري والمبادئ العامة الملائمة لممارسة العهدة التمثيلية في المجالس المنتخبة حسب خصوصيات كل منها حرصا على ضمان إستمرارية المؤسسات واستقلالية المنتخب وحمايته من كل أشكال التبعية ومختلف المناورات والضغوط عند أدائه لمهامه وتفرغه للمسؤوليات التي يضطلع بها.

وخلص الوزير الى القول أن جل الممارسات في مختلف الأنظمة القانونية تتوخى ضمان أداء راق لممثلي الشعب في المجالس المنتخبة وأخلقة الحياة السياسية من خلال تحديد الضوابط والقواعد التي تمنع الأوضاع التي تؤدي إلى تنازع أو تعارض المصالح ضمن مبادئ النزاهة والإستقامة والإلتزام والشفافية وترسيخ ثقافة الدولة وخدمة الصالح العام.

من جهته، دعا الأستاذ بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة، إلى توسيع صلاحيات المجلس الدستوري لتمكينه من الفصل في النزاعات التي قد تطرح حول مسألة التنافي مع العهدة الانتخابية، والتي لا يستطيع حاليا الخوض فيها لأنها لا تدخل ضمن مهامه. واعتبر أن الأمر مهم ويجب معالجته في التعديلات الدستورية القادمة لأن كيفية معالجة الاشكالات الميدانية المطروحة تتطلب إعطاء صلاحيات أخرى للمجلس.

كما أكد السيد بوزيد لزهاري عضو مجلس الأمة أن كل الدساتير الجزائرية كرست مبدأ التنافي مع العهدة الإنتخابية بدءا من دستور 1963 مشيرا إلى ان القانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية الصادر في 2012 يرمي إلى تحسين أداء البرلمان وضمان إستقلالية ممثلي الشعب.

وأوضح السيد لزهاري في تدخله خلال اليوم الدراسي حول «حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية» أن دستور 1963 نص على ضرورة أن ينظم هذا الموضوع بقانون والذي تم إصداره في أوت من عام 1964.

وبعد أن اشار إلى أن دستور 1976 وسع من حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية ودقق فيها بشكل أكبر وتمت ترجمة أحكامه في قانون 1979 أبرز أن قانون حالات التنافي الصادر في أوت 1989 و الذي نص عليه دستور 1989 حدد مجموعة من الوظائف التي تتنافى مع العهدة الإنتخابية «دون المساس كثيرا بالقطاع الخاص».

وقال أن القانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية الصادر في 2012 رغم أنه جاء متأخرا لكونه منصوص عليه في دستور 1996 و رغم تحفظات المجلس الدستوري بخصوص بعض مواده إلا أنه يرمي إلى تحسين أداء البرلمان و ضمان إستقلالية ممثلي الشعب و تفرغهم الكلي لممارسة مهامهم.

وإعتبر السيد لزهاري هذا النص القانوني الجديد أكثر عقلانية وتعامل مع القطاع العام و الخاص على قدم المساواة.

من جانبه، تحدث الدكتور سعيد مقدم عن إشكالات قانونية تطرح عند التطبيق الميداني لهذا المبدأ لا سيما في طريقة التعامل مع المخالفين «هل تطبيق عليهم أحكام الاقالة أو الاستقالة أو الاعذار؟»

وأشار إلى أن حالات التنافي ما زالت مطروحة في الواقع خاصة في المجالس البلدية والولائية، مؤكدا على ضرورة معالجة هذا الفراغ القانوني على غرار ما تم مع البرلمانيين.

بدوره أوضح الأستاذ عبد الجليل مفتاح من جامعة بسكرة أن القانون العضوي الجديد المحدد لحالات التنافي جاء في سياق دعم مسار إصلاح المنظومة القانونية لتطوير المؤسسات السياسية الجزائرية واصفا هذا النص القانوني الجديد بالمهم جدا لكونه يتعلق أساسا بالبرلمان الذي يمثل إرادة الشعب كما قال.

غير أن السيد مفتاح سجل بعض الإشكاليات في تطبيق هذا القانون خاصة أنه لم يحدد بدقة حالات التنافي و عدم التنافي مع العهدة البرلمانية ولم يعطي الحق للنائب في الطعن في قرار إعتباره في حالة تنافي مع العهدة البرلمانية.

أما الأستاذ يلس شاوش بشير من كلية الحقوق بجامعة وهران فقد إعتبر موضوع حالات التنافي مع العهدة الإنتخابية مبدأ نسبي قابل للتغير والتطور مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بظاهرة لصيقة بإنشاء البرلمانات عبر التاريخ لتكريس إستقلالياتها وضمان تأدية مهامها على أكمل وجه.

وأضاف أن كل الدول تعمل بمبدأ التنافي مع العهدة الإنتخابية البعض منها تحاول تأطيره من خلال دساتيرها و قوانينها و البعض الآخر تركه للأعراف مثل بريطانيا و هولندا.

وعقب تدخلات المحاضرين فتح النقاش أمام المشاركين في هذا اليوم الدراسي من برلمانيين ومختصين وطلبة لطرح إنشغالاتهم وتقديم إقتراحاتهم لإثراء موضوع اللقاء.

وفي هذا السياق أكد الأستاذ في القانون مسعود شيهوب أن القانون العضوي الجديد المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية جاء لسد فراغ قانوني دام أكثر من 16 سنة أي منذ دستور 1996.

وأوضح أن هذا القانون الجديد وسع من مبدأ حالات التنافي لتشمل النشاط التجاري العام والخاص داعيا إلى ترك الوقت أمام هذا القانون للحكم عليه ثم سد الثغرات التي تظهر عند تطبيقه على أرض الواقع.

كما دعا السيد شيهوب إلى تعديل المادة 103 من الدستور خلال التعديل الدستوري المعلن عنه لتوسيع حالات التنافي إلى العهدة الإنتخابية المحلية أي على مستوى البلديات والولايات.

وأشار الى وجود ثغرات عديدة في مواد هذا النص القانوني لاسيما عدم وجود ضمانات للنائب للدفاع عن نفسه أمام هيئة محايدة في حالة إعلانه في حالة تنافي مع العهدة البرلمانية.

إطارات من مجلس الأمة في دورة تدريبية ببرلمان جمهورية كوريا الجنوبية

في إطار بروتوكول التعاون الذي أبرمه مجلس الأمة، مع المجلس الوطني الكوري(برلمان كوريا الجنوبية)، وبتنظيم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA، وبتنسيق مع مكتب التدريب التابع للبرلمان الكوري، شارك طاقم من إطارت مجلس الأمة ممثلين لكل هياكل إدارة المجلس، برئاسة السيد عبد المجيد بن حديد، مستشار لدى السيد رئيس مجلس الأمة، في دورة تدريبية بالمجلس الوطني الكوري، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 11 إلى 25 نوفمبر 2012.

وتدخل هذه المبادرة في إطار الاطلاع على التجربة الكورية في مجال التنظيم البرلماني التقني والإداري، خاصة وأن البرلمان الكوري يمتاز باستخدامه للتقنيات الالكترونية والمعلوماتية، حتى أنه أصبح يعرف بالبرلمان (صفر ورق).

البرنامج الذي سطرته الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA بالتعاون مع مكتب التدريب التابع للبرلمان الكوري تضمن شطر أساسيا: الشطر الأول تكفل به مكتب التدريب التابع للبرلمان الكوري، والذي تم خلاله متابعة دروس توضيحية عن تسيير مختلف هياكل إدارة البرلمان الكوري، من جانبه التنظيمي والتقني. حيث كان للطاقم المشارك فرصة التعرف عن قرب عن سير مكتبة البرلمان، وتسيير شؤون أعضاء البرلمان، وهيكل التسيير المالي للمجلس الوطني، والقناة البرلمانية للبث التلفزيوني، وهيكل تسيير تقنيات الرقمنة وقواعد البيانات..

أما الشطر الثاني فقد تمثل في زيارات ميدانية إلى مواقع ثقافية (معابد وقصور قديمة وبيت تقليدي كوري) واخرى اقتصادية لأهم المنشآت الصناعية الكورية الناجحة التي تشكل عصب الاقتصاد في كوريا الجنوبية والتي استطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد الدولي كسامسونغ وبوكسو وهويندي..

وحتى تبلغ الدورة التدريبية أهدافها المسطرة، لجأ الطاقم المشارك إلى مقاربة منهجية، مرتكزة على الملاحظة، والمقابلة، والمناقشة، وتبادل الخبرات والتجارب، مع جمع، قدر الإمكان، المعلومات المكتوبة، والوثائق المتوفرة حتى يتمكن عند العودة من كتابة التقرير والاستفادة في تحيين وإثراء أداء مجلس الأمة، كل حسب اختصاصه، فحتى وان كان كل برلمان وليد نظامه السياسي والاقتصادي وبيئته الثقافية والاجتماعية، إلا أن الهدف الذي تصبوا إليه كل برلمانات العالم هو واحد وان اختلفت الهياكل والتقنيات.

وقد كانت الدورة التكوينية جد مثرية على جميع الأصعدة، فالمجلس الوطني لكوريا الجنوبية، سجل تفوقا معتبرا في المجال المعلوماتي، إلا أنه يولي البحث والدراسات، بتوظيفه، على سبيل المثال، لستين باحثا حائزا على دكتوراه دولة في مركز بحثه، كما يولي العنصر البشري ووسائل ترقيته كل الأهمية.

في إطار الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة قصد التعريف بتركيبته، وسير أعماله،وزيارة المكتبة للإطلاع على محتوياتها، وكذا زيارة مصلحة البث التلفزيوني، ثم التعرف والتجول بين مختلف قاعات اللجان الموجودة بالمجلس، لتختتم الزيارة بحفل استقبال ينظم على شرف الضيوف.

قام وفد من جمهورية الصحراء الغربية، البلد الشقيق، بزيارة لمقر المجلس يوم الخميس 4 أكتوبر 2010.

كما كانت لمجموعة من تلاميذ مدرسة الشيخ عبد الله بوراس من بني يزقن بغرداية، فرصة التعرف على المجلس من خلال زيارتهم لمقر المجلس، يوم الثلاثاء 25 ديسمبر 2012.

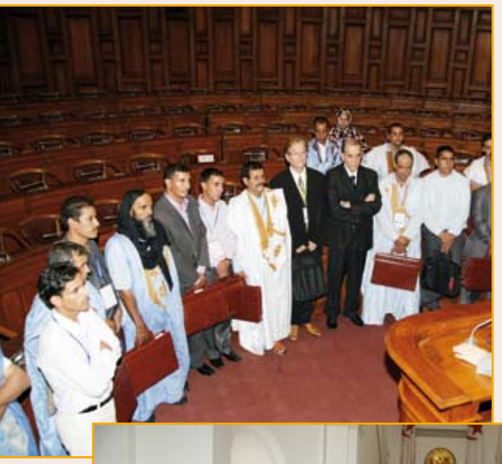

لجنة الخدمات الاجتماعية لمجلس الأمة تشارك فرحة موظفي المجلس ختان أطفالهم

شارك أعضاء لجنة الخدمات الاجتماعية فرحة عائلات بعض موظفي المجلس بختان أطفالهم، حيث تنقل أعضاء اللجنة إلى بيوت الزملاء لتقديم التهاني الخالصة وتقديم بعض الهدايا و ظرف مالي في أجواء اتسمت بالفرحة والابتهاج كما تنقله الصور التالية:

الكويت

03 نساء في المجلس الجديد

أفادت وزارة الاعلام الكويتية أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ، بلغت 38.8 في المائة، بعد ان انتهت عملية فرز الأصوات بصدور قوائم بأسماء النواب الخمسين في مجلس الأمة. من جانبه اكد النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي خالد السلطان الذي قاطع الانتخابات ان نسبة المشاركة لم تتجاوز 26.7 في المائة.

فاز مرشحو الاقلية الشيعية بنحو ثلث المقاعد في الانتخابات التي شهدتها البلاد يوم 1 ديسمبر 2012، وفق النتائج الرسمية التي صدرت في وقت مبكر صباح الاحد 2 ديسمبر.

وفاز الشيعة الذين يشكلون ثلث عدد السكان بـ17 مقعدا من أصل 50 في مجلس الامة علما بأنهم كانوا ممثلين بسبعة نواب فقط في المجلس السابق، بحسب النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية. أما الاسلاميون السنّة الذين قاطعوا الانتخابات بشكل كبير فقد فازوا بأربعة مقاعد مقابل 23 مقعدا في المجلس السابق.

وعاد إلى المجلس 18 نائبا سابقا فى مجالس أمة مختلفة، من بينهم اثنان من مجلس فبراير 2012 المبطل، أي ما نسبته 36 بالمائة من مقاعد المجلس. أما المرأة الكويتية فحصلت على 3 مقاعد في المجلس الجديد.

وشكلت نسبة المشاركة أحد أكبر التحديات في الانتخابات، التي تعتبر الثانية خلال هذا العام، وخصوصا أن المعارضة راهنت على نسبة مقاطعة تبلغ 70 في المائة في حين أمل المرشحون الموالون للحكومة بمشاركة تتجاوز 50 في المائة.

ولأول مرة تغيب أحزاب سياسية في الانتخابات بسبب المقاطعة، مثل المنبر الديمقراطي وكتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمين).

وكان شيوخ القبائل الرئيسية قد دعوا إلى المقاطعة على غرار ما فعلته المعارضة الاسلامية والليبرالية والقومية. وأفرزت نتائج الانتخابات عدم وجود أي تمثيل نيابي لأكبر القبائل في الكويت، وهما قبيلة مطير وقبيلة العوازم حيث تمثل نسبتهما 18 بالمائة من الشعب الكويتي، وذلك لمقاطعتهما للانتخابات.

السويد

البرلمان السويدي أول برلمان أوروبي يعترف رسميا بالدولة الصحراوية

صادق البرلمان السويدي في جلسة خاصة عقدت يوم الاربعاء 5 ديسمبر 2012 على قرار الاعتراف الرسمي بالدولة الصحراوية، وهو أول برلمان أوروبي يصادق على مثل هذا القرار، ويأتي هذا في اطار دعم السويد باتجاه قيام دولة صحراوية مستقلة لوضع حد للاحتلال المغربي.

وجاء قرار البرلمان بعد جلسة علنية عقدت بمقر البرلمان السويدي وخصصت للمصادقة عل قرار الاعتراف بعد أن تمت مناقشة القضية في جلسة سابقة وبعد مصادقة لجنة الشؤون الخارجية وبالأغلبية على قرار الاعتراف بالدولة الصحراوية.

وبذلك يكون البرلمان السويدي أول برلمان أوروبي يعترف رسميا بالدولة الصحراوية، وأكد مراقبون ان مصادقة البرلمان السويدي على الاعتراف بالدولة الصحراوية سيضع الدبلوماسية المغربية أمام واقع جديد بعد أن كسر البرلمان السويدي حاجز الاعتراف الرسمي بالدولة الصحراوية بالقارة الأوروبية وهو ما قد يدفع بدول أخرى خاصة بلدان الشمال الأوروبي إلى اتخاذ قرار مماثل كما قد يزيد من الضغط على بعض الحكومات الأوروبية ومنها الحكومة الاسبانية للرفع من مستوى التمثيل الدبلوماسي لجبهة البوليساريو.

ومن جهته أعرب ممثل جبهة البوليساريو بالسويد السيد علين الكنتاوي عن تثمينه للقرار التاريخي للبرلمان السويدي وقال أنه لأول مرة يتخذ موقف على مستوى البرلمانات الأوروبية واليوم نرى وجه أخر لأوروبا وهي أوروبا المساندة للعدالة والشرعية الدولية. واعتبر ان هذا القرار هو صدمة للطرف المغربي الذي طالما اعتبر ان أوروبا هي قلعة محصنة امام مساندة حق الشعب الصحراوي.

رومانيا

فوز الائتلاف الحاكم في الانتخابات التشريعية

أفاد استطلاع للرأي اجري لدى خروج الناخبين من مكاتب الاقتراع، نقل التلفزيون الرسمي نتائجه، ان ائتلاف يسار الوسط الحاكم في رومانيا حقق فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي جرت الاحد 9 ديسمبر 2012، جامعا 57 % من الأصوات.

وحل بذلك الاتحاد الاشتراكي الليبرالي برئاسة رئيس الحكومة فيكتور بونتا في المرتبة الاولى امام المعارضة من يمين الوسط المقربة من الرئيس ترايان باسيسكو التي حصلت على 19 %، بحسب هذا الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة كورس.

وقال رئيس الاتحاد الاشتراكي الليبرالي كرين انتونيسكو «أنه انتصار على نظام ترايان باسيسكو».

إلا أنه سيكون على الاتحاد الاشتراكي الليبرالي التعايش مع الرئيس باسيسكو الباقي في منصبه حتى عام 2014.

ألمانيا

البرلمان يبيح ختان الأولاد

أجاز البرلمان الألماني يوم الأربعاء 12 ديسمبر 2012، مشروع قرار يؤكد حق الآباء في ختان أبنائهم الذكور ليضع بذلك حدا للجدل القانوني الذي أثاره قرار محكمة إقليمية ساوى بين الختان والأذى الجسدي. وصوّت 434 نائبا في مجلس النواب الاتحادي لصالح التشريع الجديد مقابل مائة ضده و46 امتنعوا عن التصويت. وجاء التصويت عقب أشهر من الجدل والغضب ساد أوساط العديد من المسلمين واليهود الألمان حيث يعتبر الختان عندهم من الطقوس الدينية وجزء لا يتجزأ من معتقداتهم، بحسب تعبير صحيفة نيويورك تايمز الأميركية التي أوردت النبأ في عددها ليوم الخميس 13 دسمبر 2012 .

غير أن المعارضين لمشروع القرار –بمن فيهم 66 نائبا كانوا قد اقترحوا صيغة للتشريع الجديد تقضي بمنع ختان الأولاد الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة– شددوا على أن إزالة عضو صحيح من جسم طفل لا يملك قراره لصغر سنه فيه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.

وقبيل التصويت، حثت وزيرة العدل الألمانية سابين لوتيسير شنارينبيرغر نواب البرلمان على النظر إلى التداعيات البعيدة الأثر لقرارهم. وقالت الوزيرة «لا يوجد بلد في العالم يعتبر ختان الصبيان لأسباب دينية عملا إجراميا».

وأضافت أن الحكومة الألمانية بهذا التشريع «إنما توضح بجلاء أن أنماط حياة اليهود والمسلمين تجد كل ترحيب في ألمانيا». ومن بين ما ينص عليه مشروع القرار ضرورة موافقة الأبوين على ختان ابنهما دون الحاجة لإبداء سبب لذلك.

اليابان

فوز الحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية

عاد الحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ إلى الحكم بعد فوزه بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 16 ديسمبر 2012. وكانت استطلاعات الرأي التي أعقبت عملية التصويت قد أشارت إلى فوز حزب المحافظين بقيادة تشينزو آبي بأكثر من 255 مقعدا في مجلس النواب مقابل 39 مقعدا للحزب الديمقراطي اليساري الوسطي الذي يترأسه يوشيهيكو نودا.

وصرّح تشينزو آبي: " اليابانيون يريدون الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى الرفع من الأجور الشباب الياباني قلق بشأن الآفاق المتعلقة بالشغل، لكنني أعتقد أن ما يهم في الوقت الراهن هو التركيز على سياسة الإنعاش الاقتصادي"

من جهته أقر رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا بهزيمة حزبه في هذه الانتخابات مضيفا بأنه قرر التنحي من زعامة الحزب الديمقراطي الياباني.

ولا تشكل هذه النتيجة مفاجأة في اليابان فاستطلاعات الرأي الأخيرة كانت قد تنبأت بهزيمة قاسية للحزب الحاكم في الاقتراع بسبب سياسته التي أثارت سخطا كبيرا في البلاد.

يشار إلى أن زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي شينزو آبي كان قد تولى منصب رئيس الحكومة اليابانية في الفترة ما بين ألفين وستة وألفين وسبعة.

روسيا

البرلمان الروسي يحظر تبني الأمريكيين للأطفال الروس

أقر البرلمان الروسي، يوم 19 ديسمبر 2012، حظرا لتبني الأمريكيين للأطفال الروس ردا على قانون صدر في الولايات المتحدة يعاقب الروس المتهمين بارتكاب انتهاكات مزعومة لحقوق الانسان.

وفي خطوة من المرجح أن تؤدي الى توتر العلاقات مع واشنطن صوت 420 عضوا في مجلس النواب الروسي (الدوما) لصالح مشروع القانون مقابل سبعة من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 450. ويجب أن يوقع عليه الرئيس فلاديمير بوتين ليبدأ تطبيقه.

ويحظر القانون أيضا «منظمات غير هادفة للربح منخرطة في النشاط السياسي» تمولها الولايات المتحدة مما يوسع ما يقول منتقدون إنها حملة ضد معارضي بوتين منذ عودته إلى الرئاسة في مايو.

وجاء القانون ردا على تشريع أمريكي يعرف باسم قانون ماجنيتسكي أقره الكونجرس لحظر منح تأشيرات وتجميد أموال مسؤولين روس متهمين بالتورط في مقتل المحامي الروسي المناهض للفساد سيرجي ماجنيتسكي أثناء احتجازه في عام 2009 .

وقال السفير الأمريكي في موسكو مايكل مكفول إن مشروع القانون الروسي ربط على نحو غير منصف «مصير أطفال أيتام بقضايا سياسية لا علاقة لها بذلك».

ولمح بوتين في مؤتمر صحفي يوم الخميس 20 ديسمبر 2012 إلى أنه سيوقع القانون بمجرد إقراره في مجلس الشيوخ واصفا القانون بأنه رد فعل مناسب على التحرك غير الودي من جانب الولايات المتحدة.

وفي رد على قانون ماجنيتسكي الأمريكي بات القانون الروسي يعرف أيضا باسم قانون ديما ياكوفلوف على اسم طفل روسي توفي بسبب الحر الشديد بعد أن تركه الأمريكي الذي تبناه في سيارة مغلقة.

وتبنى أمريكيون 962 طفلا روسيا من دور أيتام العام الماضي بينما بلغ عدد الذين تبنتهم أسر أمريكية أكثر من 45 ألف طفل منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وآباء هؤلاء إما متوفون أو غير قادرين على رعايتهم وبعضهم لديه احتياجات طبية معقدة.

ويلقي الخلاف بين الدولتين بظلاله على جهود إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتحسين العلاقات مع روسيا.

وأثار القانون الذي يستهدف المنظمات غير الحكومية انزعاج جماعات دولية مدافعة عن حقوق الإنسان تتهم بوتين بقمع المجتمع المدني والمعارضة في فترة ولايته الجديدة كرئيس في أعقاب أكبر احتجاجات ضده.

ويمكن القانون روسيا ايضا من حظر منح تأشيرات وتجميد أصول لمواطنين أمريكيين يزعم انتهاكهم لحقوق الروس في الخارج كما يمنع جماعات الضغط من ممارسة النشاط السياسي اذا تلقت تمويلا أمريكيا.

إيطاليا

الرئيس الإيطالي يُعلن حل البرلمان

حل الرئيس الإيطالى جيورجيو نابوليتانو، يوم 22 ديسمبر 2012، البرلمان بغرفتيه مجلس الشيوخ و مجلس النواب بعد استقالة رئيس الوزراء ماريو مونتى، مما هيأ الساحة رسميا لانتخابات عامة فى فبراير القادم.

ووفقا لما جاء على وكالة «الأناضول» للأنباء فقد أعلن مونتي إستقالته يوم 21 ديسمبر 2012، بعد أن شغل المنصب لمدة 13 شهرا كى تتفادى إيطاليا أزمة ديون على غرار اليونان وبعد أن سحب الحزب الذى ينتمى إليه رئيس الوزراء الإيطالى السابق سلفيو برلسكونى دعمه لحكومة مونتى التكنوقراطية.

وعقب مشاورات مع الأحزاب التي لديها كتل برلمانية، ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، أشار الرئيس إلى بدء فترة حملة الانتخابات الجديدة، ولفت نابوليتانو، البالغ من العمر 87 عاما، أن قرار الفسخ كان الخيار الوحيد أمامه.

مجلة «الفكر البرلماني» و «حصيلة نشاطات المجلس» في طبعات خاصة

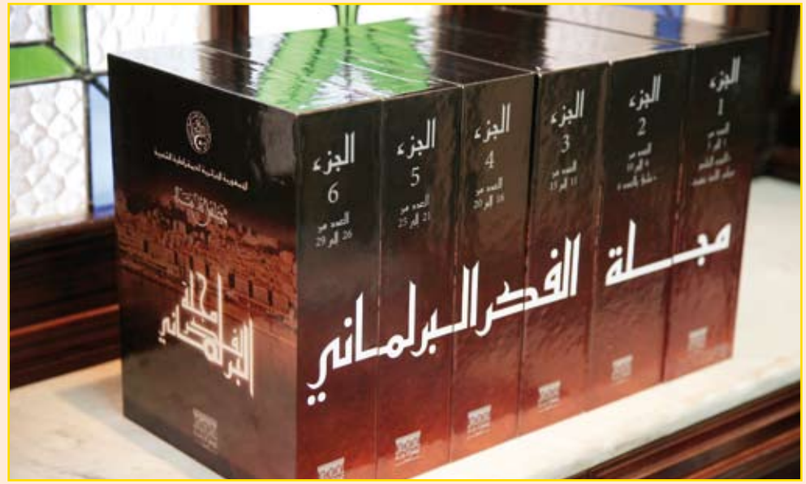

قصد تمكين البرلمانيين، والمختصين، والمهتمين بمحتوى مجلة الفكر البرلماني، وحصيلة نشاطات المجلس، اللتين يصدرهما مجلس الأمة منذ سنوات، تقرر جمع الأعداد السابقة لهما في طبعات خاصة للمجموعتين.

تضمنت الجموعة الأولىمجلة الفكر البرلماني ست أجزاء بمجموع 29 عددا، يحتوي كل جزء على خمس أعداد ما عدا الجزء السادس الذي يحوي أربع أعداد.

في حين تم جمع أعداد حصيلة نشاطات المجلس في علبتين مختلفتين توثقان حصيلة نشاطات المجلس منذ تأسيسه أي منذ جانفي 1998 إلى غاية جانفي 2010.

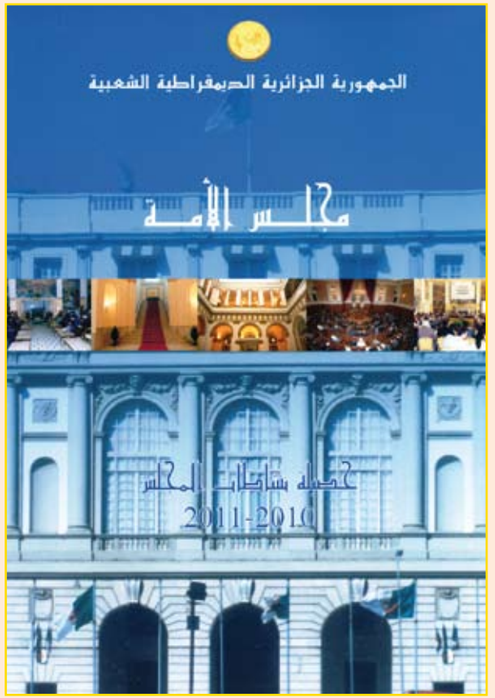

في الفكر البرلماني الـ 31

رسالة مجلس الأمة
دور الإصلاحات السياسية في عملية ترقية حقوق الإنسان في الجزائر

الدراسات والبحوث البرلمانية
- التحول الديمقراطي وإصلاح النظام الانتخابي
- السياسة الوقائية للمؤسسات المالية في مواجهة غسيل الأموال
- مبادىء عملية إبرام الصفقات العمومية في الجزائر
- مسؤولية فرنسا عن جرائمها الدولية في الجزائر
- مركز الوالي في النظام الإداري الجزائري بين المركزية واللامركزية
- التوقف عن الدفع في القانون التجاري في الجزائر

المنبر البرلماني
دور البرلمان في إصلاح قانون الإعلام

الفكر البرلماني الدولي
البرلمان وحرية التعبير في ظل التسامح

الوثائق البرلمانية
الأسس الدستورية لنظرية اللوائح البرلمانية في الجزائر